الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية

جامعة ابن خلدون

الميدان :علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة :علوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر الإنفاق الحكومي على التضخم دراسة حالة للجزائر

(دراسة قياسية 1990 -2015)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص :اقتصاد و تنمية

من إعداد الطالبتين:

- بلغربي كلتوم
- بوحاذر أسماء

الأستاذ المشرف:

- عقبي لخضر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/10

السنة الجامعية: 2016-2017

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، فالحمد لله و الشكر أولا وأخيرا على فضله و كرمه و بركته الذي أنعم علينا بالتوفيق بإنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادين البحث العلمي و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و إمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله و أصحابه أجمعين.

كما نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أولئك الذين وقفوا بجانبنا طوال فترة دراسة و لم يبخلوا علينا بمساعدة أو إرشاد أو توجيه، و نخص بالذكر أستاذنا المشرف **عقبي لخضر** الذي قدم لنا الدعم و الارشاد مما دفع بهذه الرسالة إلى النور.

دون أن ننسى أن نتقدم أيضا بفائق الشكر و الاحترام و العرفان بالجميل ممزوج بالدعاء لكل من عميد الكلية الدكتور **مداني بن شهرة** و رئيس القسم الأستاذ **سويد محمد سعيد** و كل الأساتذة المحترمين الذين ساهموا في وصولنا إلى هذا النجاح.

إهـــــــداء

نهدي هذا العمل:

إلى الوالدين الكريمين

إلى الإخوة و الأخوات

إلى كل العائلة الصغيرة و الكبيرة

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

الـفهـــــرس

الشكر و التقدير

إهداء

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول: الإنفاق الحكومي

تمهيد

المبحث الأول: العموميات حول الإنفاق الحكومي 7

المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي 7

المطلب الثاني: ضوابط وحدود الإنفاق الحكومي 9

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق الحكومي 13

المبحث الثاني: أسباب وتقسمات الإنفاق الحكومي وأهدافها 16

المطلب الأول: أسباب الإنفاق الحكومي 16

المطلب الثاني: تقسمات الإنفاق الحكومي 20

المطلب الثالث : أهداف الإنفاق الحكومي 22

المبحث الثالث: سياسات الإنفاق الحكومي و أثرها على التوازن الاقتصادي وتنفيذ نفقاتها 25

المطلب الأول: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي..... 25

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي و أثرها على النمو الاقتصادي..... 27

المطلب الثالث : تنفيذ النفقات العامة ومباشرة عملية الرقابة 30

خلاصة الفصل الأول 34

الفصل الثاني: التضخم

تمهيد
المبحث الأول: عموميات حول التضخم 36
المطلب الأول: مفهوم التضخم..... 36
المطلب الثاني: تفسير التضخم 38
المطلب الثالث: أنواع التضخم 41
المبحث الثاني: نظريات ووظائف التضخم و قياس أدائه..... 44
المطلب الأول: نظريات التضخم 44
المطلب الثاني: الفجوات وظائف التضخم..... 47
المطلب الثالث: قياس أداء التضخم 52
المبحث الثالث: أثار التضخم و أساليب معالجته..... 56
المطلب الأول: الأثار الاقتصادية للتضخم..... 56
المطلب الثاني: أثار التضخم على الاحتكار 58
المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم..... 61
خلاصة الفصل الثاني 66

الفصل الثالث: اثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر (1990 –2015)

تمهيد

المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر..... 68

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر 1990-2015..... 68

المطلب الثاني : التضخم في الجزائر 1990-2015 70

المطلب الثالث : أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر 1990-2015..... 72

المبحث الثاني: الارتباط المتعدد..... 75

المطلب الأول: دراسة الارتباط المتعدد ومتغيرات الدراسة التطبيقية وكيفية قياسه 75

المطلب الثاني: اختبار معنوية 78

المطلب الثالث: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء 82

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم 85

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية..... 85

المطلب الثاني : دراسة إستقرارية المتغيرة المستقلة (المفسرة)..... 87

المطلب الثالث: تقدير النماذج..... 93

خلاصة الفصل الثالث 97

الخاتمة العامة..... **98**

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	تغيرات نفقات التسيير في الفترة 1990-2015	68
2.3	تغيرات نفقات التجهيز في الفترة 1990-2015	69
3.3	تغير التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2015	70
4.3	أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2015	73
5.3	العلاقة الإرتباطية بين التضخم ونفقات التسيير ونفقات التجهيز	94

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	العلاقة بين الكمية المعروضة للنقود والمستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي	39
2.2	العلاقة بين الاستخدام التام والمستوى العام للأسعار في التحليل الكينزي	40
3.2	التضخم بجذب الطلب	45
4.2	الفجوة التضخمية	48
1.3	التمثيل البياني لسلسلة التضخم (Inf)	86
2.3	التمثيل البياني لسلسلة التضخم (DInf)	86
3.3	التمثيل البياني لسلسلة النفقات التجهيز " CA "	87
4.3	التمثيل البياني لسلسلة النفقات التجهيز " DCA "	88
5.3	التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيزDDCA	88
6.3	التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيزDDDCA	89
7.3	التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيزDDDDCA "	90
8.3	التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيز DDDDDCA	90
9.3	التمثيل البياني لسلسلة نفقات التسيير" CG "	91
10.3	التمثيل البياني لسلسلة نفقات التسيير" DCG	92
11.3	التمثيل البياني لسلسلة نفقات التسيير"DDCG	92

مقدمـــة عامـــة

مقدمـــة عامـــة:

لتفادي الإختلالات تنتهج الدولة جملة من السياسات منها ما يعتمد على الجانب المالي وهو ما يسمى بالسياسة المالية ومنها ما يعتمد على الجانب النقدي وهو ما يسمى بالسياسة النقدية و يعتبران هذان الأخيران من أهم السياسات المعتمدة لمواجهة النكسات، لذا إحتل الانفاق الحكومي اهمية خاصة في الدراسات المالية بإعتباره الأداة التي تهدف اليها الحكومة في تحقيق التقدم و التطور في ميادين الحياة عامة .لذا فأن السياسة الإنفاقية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بطريقتين الأولى سياسة انكماشية طبقتها الجزائر في فترة التسعينات بتقديم برامج و إصلاحات اقتصادية من جهة ، أما الثانية سياسة توسعية تعمل على تخفيض الفائض في معدلات التضخم التي تعتبر ظاهرة نقدية يمكن تعريفها من خلال أسبابه فهو عبارة عن زيادة كمية النقود التي تؤدي الى الارتفاع في الاسعار سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود أي من خلال الاصدار النقدي او التوسع في خلق الائتمان أو ظهرت من خلال الطلب على النقود(الانفاق العام)كما يمكن القول ان التضخم ليس سوى مجرد(حركة صعودية)أي تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض اذ تؤدي زيادة النفقات العامة .

كما أن الجزائر عرفت في الفترة الممتدة 1990-2015 العديد من التغيرات المؤسساتية و الهيكلية في مستويات عديدة مع محاولتنا قياس أثر الإنفاق الحكومي على تضخم في الجزائر تم التركيز على نجاعة الإجراءات المعتمدة و التدابير التي باشرتها مختلف الحكومات المتعاقبة قصد الحد من الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازنات الكلية للمتغيرات المالية و النقدية ، إضافة إلى ذلك سنحاول إعطاء الموضوع جانب تطبيقي قياسي.

طرح الإشكالية:

بناءا على ما تم تقديمه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي :

ما مدى إستجابة التضخم للتغيرات في الإنفاق الحكومي ؟

ولإثراء الموضوع أكثر يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

1. ما هي أسباب الإنفاق الحكومي ؟
2. فيما تتمثل سياسات و أساليب معالجة التضخم ؟
3. كيف يمكن للإنفاق الحكومي الحد من التضخم ؟

فرضيات البحث:

1. ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى سمات المميزة العمالية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، و تعود أسبابها إلى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية.
2. تختلف السياسات و الأساليب لمعالجة ظاهرة التضخم وهي متمثلة في سياستين (النقدية و المالية)
3. الإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الحكومي الجاري ادت إلى زيادة معدلات التضخم في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

الدوافع الرئيسية لإختيار الموضوع تتمثل في:

1. أهمية سياسة الإنفاق الحكومي ضمن المنظومة الاقتصادية و الاجتماعية مما يتطلب تجسيدها عن طريق قرارات واضحة المعالم وتتأسس على منطق علمي يراعي الواقع الحفيفي للمجتمع.
2. باعتبار التضخم بشكل كبير يواجه التوازن الاقتصادي لكثير من البلدان.
3. العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي ة التضخم تساهم بدرجة كبيرة في إيجاد الحلول التي يجب أن تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي ، وكذا في إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم من خلال نفقات التسيير و التجهيز لما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول أثار سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة في الجزائر على التضخم في الفترة 1990-2015 .

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى مايلي:

1. معرفة أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم.

2. تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في المحافظة على استقرار الأسعار.

3. إبراز أهمية الأساليب و أدوات القياس الاقتصادي و النماذج القياسية و الطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية.

إطار الدراسة:

الإطار المكاني: تهتم هذه الدراسة بالتأطير لموضوع سياسة الإنفاق العام و تأثيرها على التضخم في الجزائر التي إعتمدت فيها على تحقيق الأهداف وتشخيص برامج الإنفاق العام و أهم التوجيهات لمعالجة التضخم في الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزماني: فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1990إلى 2015 كون هذا المجال يعتبر كافي و مناسب لاستخدام الطرق الإحصائية و القياسية بالإضافة إلى توفير المعلومات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

منهجية البحث و أدوات الدراسة :

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم ويعبّر كيفيا أو كميا.

أما لمنهج التحليلي لمعرفة فعالية السياسة النقدية في التقليل حدة التضخم و خفض الإنفاق الحكومي .

أما لمنهج القياسي المتمثلة في وصف و تقدير و تقييم النموذج ثم اختبار مقدرته التنبؤية وذلك باستخدام سلسلة برامج التحليل القياسي(E-Views 8)

الدراسات السابقة:

- وليد عبد الحميد عايب بعنوان الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، مكتبة العصرية للنشر و التوزيع لبنان سنة 2010 الذي استنتج أن الإنفاق الحكومي يساهم في رفع معدلات التضخم في الجزائر
- مقراني حميد " أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة امحمد بوقرة – بومرداس (2015 – 2014) بتغطيته للفترة 1988 – 2012 توصل إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

عند دراستنا لموضوع أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر واجهنا عدة صعوبات التي أخضت منا بعض الوقت في إنجاز هذه المذكرة وفي إطار هذا نذكر:

- ندرة البحوث و المراجع خاصة في الجانب النظري من حيث علاقة الإنفاق الحكومي بالتضخم (الفصل الثالث من البحث) وفي مجال الدراسة القياسية التي ليست من تخصصنا.

تقسيمات الدراسة:

الفصل الأول: يعد الإنفاق الحكومي من الوسائل العلمية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة ، وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد و الدولة و تنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:عموميات حول الإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني:أسباب وتقسيمات الإنفاق الحكومي و أهدافها.

المبحث الثالث:سياسات الإنفاق الحكومي و أثارها على التوازن الاقتصادي.

الفصل الثاني: لقد ارتبط الفكر الاقتصادي النقدي و المالي في كثير من الدراسات و الأبحاث بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة وذلك باعتبار التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات الاقتصادية حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : عموميات حول التضخم.

المبحث الثاني : نظريات ووظائف التضخم و قياس أدائه.

المبحث الثالث: أثار التضخم و أساليب معالجته.

الفصل الثالث: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 في الأجلين القصير و الطويل ومن أجل ذلك تم استخدام أساليب قياسية حديثة كا (**Eviews08**) وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أهداف و غايات متعددة منها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (المحاربة التضخم) حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر

المبحث الثاني:الارتباط المتعدد

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لقياس أثرا لإنفاق الحكومي على التضخم

الفصل الأول

الانفاق الحكومي

مقدمة الفصل الأول:

ان شرط التوازن الاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء المعطيات الاقتصادية المتاحة، لذا ازدادت وازدهرت أهمية الدراسة للإنفاق الحكومي وذلك نتيجة التطور المماثل الذي حصر في دور الدولة في المجتمع وزيادة تدخلها في الحياة ألاقتصادية كما اخذت حيزا وافرا من التحليل الاقتصادي الكلي وتعد اهمية النفقات العامة الى كونها احدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها اذ انها تعكس كافة الجوانب والأنشطة العامة، ولتبسيط الدور الذي تلعبه الانفاق الحكومي في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيراتها المتواصلة في السوق تتطرق في أسلوب تحليل أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي من تعاريف مع توضيح أهم الضوابط والأسس المتعلقة بترشيد الانفاق الحكومي والتركيز على التقسيمات وأهم الآثار التي تحدثها النفقات العامة في تحقيق الاهداف المرجوة.

وعليه حاولنا في هذا الفصل ان نعطي صورة واضحة ومبسطة حول الانفاق الحكومي وذلك بإعطاء مفاهيم عامة حوله وهذا من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الانفاق الحكومي

المبحث الثاني: اساسيات وتقسيمات الانفاق الحكومي وأهدافه

المبحث الثالث: سياسات الانفاق الحكومي وأثرها على التوازن الاقتصادي

المبحث الأول: عموميات حول الانفاق الحكومي

يعتبر الانفاق الحكومي وسيلة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها في الميادين المختلفة أي أنها ترسم الحدود لنشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في المجتمع وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.

المطلب الأول: ماهية الانفاق الحكومي

هناك عدة تعاريف للإنفاق نذكر منها:

الانفاق الحكومي: هو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع المشتريات وإضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات...الخ أما المدفوعات التحويلية فطالما أنها تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الانتاج لا تعكس الناتج فإنها لا تدخل ضمن الانفاق الحكومي.[1]

الانفاق الحكومي : يتمثل في انفاق الحكومة بكل هيئاتها ومؤسساتها المختلفة على السلع والخدمات كما وجد أن الانفاق الحكومي سواء كان استهلاكيا أو استثماريا أو حكوميا يعتمد بصفة أولية على نوع الانفاق الذي سينفق وليس نوع المنتجات التي سيتم الانفاق عليها.[2]

الانفاق الحكومي: هو مجموع المبالغ النقدية التي يقوم القطاع الحكومي بإنفاقها من أجل تحقيق المصلحة العامة، أو أنها مبالغ من المال تخرج من الخزينة باعتبارها جهة عامة بغرض اشباع الحاجات العامة لتحقيق المنفعة العامة للأفراد.[3]

---

[1] محمود حسن الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد الصافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 46-47.

[2] فوزي أبو سعد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، جامعة الاسكندرية، 2010، ص 9.

[3] حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، عمان،2014 ، ص 141.

نستخلص مما سبق للإنفاق الحكومي وعنصرين رئيسين هما:[1]

- الانفاق الحكومي مبلغ نقدي.
- الانفاق الحكومي بغرض تحقيق المنفعة العامة.

وسنتناول بالدراسة كل عنصر فيما يلي:

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

إذا كان طابع الانفاق الحكومي في الوقت الحاضر هو الطابع النقدي ولكن الأمر لم يكن كذلك في الماضي حيث كانت الدولة وبما لها من سلطة تجبر الأفراد على العمل دون مقابل أ جباية أي ما تحتاجه من الأفراد دون ثمن، حيث لم يعد بهذه الوسائل مجال للتطبيق في الوقت الحاضر لأنها تتناقض والمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ومع ذلك يذهب البعض إلى الانفاق الحكومي التي تأخذ شكلا عينيا ما دام امكانية تقديرها نقديا وبالتالي فهم يميلون إلى احلال (عبارة) مبلغ من المال بدلا من مبلغ نقدي في تعريفهم للإنفاق الحكومي، لذا يمكن اعتبار الانفاق العيني من وجهة نظر البعض انفاقا عاما ومثاله الأراضي التي تخصصها الدولة لبعض الجهات الخاصة ذات المنفعة العامة لذلك أصبح الانفاق الحكومي في الغالب بالشكل النقدي وذلك للأسباب التالية:

1. ما أدى إلى تطور النظام الاقتصادي من اقتصاد المقايضة أو الاقتصاد العيني إلى اقتصاد نقدي أي استعمال النقود كوسيلة للحصول على السلع والخدمات
2. ان تقديم المزايا العينية أو النقدية، قد يتضمن اخلال مبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن الدولة قد تحقق المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب.
3. صعوبة اجراء الرقابة الادارية أو البرلمانية على الانفاق العيني وهي رقابة لازمة من أجل تنفيذ النفقات الحكومية وضمان توجيهها للأغراض التي خصصت لأجلها.
4. يثير تقدير الأموال العينية كوسيلة للمبادلة المشاكل الادارية المتعددة لعدم الدقة في تقديرها أو التهاون في ذلك التقدير من قبل الموظفين.

[1] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الاثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 39- 40.

ثانيا: النفقة بغرض تحقيق المنفعة العامة

الأصل ان غاية الانفاق الحكومي هي تحقيق النفع العام الذي يستفيد منه مجموع المواطنين لإشباع حاجاتهم، اذا كان مفهوم الانفاق الحكومي في الفكر التقليدي يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة في المفهوم الحديث للمالية العامة قد وسع من مضمون المنفعة العامة ليضم النفقة المخصصة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فان فكر المنفعة العامة قد تغير فأصبح مفهومه متغير حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل بلد، حيث أدى ذلك إلى وضع عدة معايير لقياس الانفاق الحكومي أهمها مفهوم المنفعة القصوى أي يتساوى التضحية الحدية والمتمثلة في الضرائب والرسوم التي يدفعها الأفراد مع النفقة الحدية لدخولهم المتبقية لاستخداماتها المختلفة.

لا يوجد معيار دقيق وشامل لاختلاف مفهومها من دولة لأخرى كما أن مفهوم الانفاق الحكومي يرتبط بالنظام السياسي، وعليه فان تقدير الكثير من الحاجات العامة يعتبر من الأمور السياسية امثل منها من الأمور المالية. [1]

المطلب الثاني: ضوابط وحدود الانفاق الحكومي

يمكن اجمال هذه الضوابط في ضرورة ان تستهدف النفقات العامة المنفعة القصوى للمجتمع وان يتم هذا من خلال الاقتصاد في النفقات ويتم التأكد من توفر هذين المبدأين من خلال امكانية اخضاع هذه النفقات لأساليب الرقابة المختلفة.

1. **ضوابط الانفاق الحكومي**: هناك ثلاث ضوابط تحكم الإنفاق الحكومي و هي:

أ. ضابط المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الهدف من الانفاق الحكومي دائما تحقيق أكبر ربح ممكن

[1] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

للمجتمع ويعني ذلك أن لا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية للأفراد على حساب التخزين. [1]

كما يقصد بها أيضا أن يتم الالمام بالاحتياجات الاجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة أو مرفق، ان فكرة الانفاق الحكومي وتحديدها تسخير اشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار الأثار المتعددة للنفقات مما يعتذر قياسها على وجه الدقة وان كان من الممكن الارتكاز على العاملين الأساسيين: [2]

العامل الأول: حجم الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني.

العامل الثاني: طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

وهذا يعني أنه كلما زاد الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق الرفاهية للأفراد. وبصفة عامة فان الحكم على مدى توفر المنفعة العامة في الانفاق الحكومي يمكن أن يتم على اساس اعتبارات عملية معينة.

ب. ضابط الاقتصاد في النفقة:

تعني هذه القاعدة ان تتجنب الدولة والسلطات العامة الاسراف والتبذير في الانفاق فيها لا مبرر ولا نفع له، أي الاقتصاد في الانفاق وحسن التدبير وتتضح أهمية الاقتصاد في الانفاق الحكومي، اذ لاحظنا أن النفقات العامة تنطوي على التصرف في مال الذي يخرج من خزينة الدولة، ويقوم على هذا الانفاق أفراد لا يملكونه ومن ثم لا يكونون حريصين عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة. مما يدفع بهم للتبذير ومن مظاهر الاسراف زيادة الاسراف في شراء الأجهزة الغير ضرورية وعدم الاستخدام العقلاني لها، وتأمين الصيانة الضرورية لإطالة عمرها الانتاجي، كثرة عدد السيارات وسوء استخدامها. [3]

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 287.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، دار ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010، ص 96.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامة، أسس المالية العامة، دار زائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2007، ص 62.

ج. ضابط الضمانات:

وتعني هذه القاعدة أن لا يصرف أي مبلغ من الاموال العامة، وان يحصل الارتباط إلا اذا سبق لذلك موافقة هذه القاعدة في كونها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما ضابط المنفعة وضابط الاقتصاد في النفقة، اما فيما يتعلق بتقنين القواعد الاجرائية الانفاق الحكومي فان القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضح الخطوات الصرف والاجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة ويترتب عليها فعلا النفع العام وعلى ذلك فان تقنين النشاط المالي الإنفاقي للدولة يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية للإجراءات في تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى. [1]

1. حدود النفقات العامة (تحديد حجم الانفاق الحكومي):

الغرض من الانفاق الحكومي هو قضاء الحاجات العامة فالدولة كما نعلم تقوم بأداء الخدمات العامة المختلفة، وهذا يستلزم انفاقا من جانبها ولكن السؤال الذي يطرح عليها ما هو نظام الانفاق الحكومي؟ وللإجابة على هذا السؤال يتطلب البحث في ناحيتين:

الأولى: الناحية السياسية

الثانية: الناحية المالية

ان تحديد طبيعة الحاجة اذا كانت عامة هي مسألة سياسية، ومن جانب آخر فان قدرة الدولة على التوسيع بالإنفاق تتوقف على قدرتها في الحصول على الموارد الضرورية. وهذه مسألة مالية. [2]

ولمناقشة هذا الموضوع من الناحية السياسية هناك نظريتان متعارضتان:

[1] عادل أحمد الحشيشي، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 84.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 36.

أ. النظرية الفردية (الكلاسيكية):

التي ترى أن لا يلقى على عاتق الحكومة ولا الخدمات العامة التي يقتضيها الدفاع الخارجي وحفظ الأمن والقضاء. وبعض الأشغال العامة، منطلقة من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية في ان افساح المجال أمام الافراد وتركهم احرار أدى إلى الزيادة في انتاجهم ورفاهيتهم. ولم يكتفي اكتاب الكلاسيك بتحديد أوجه الانفاق الحكومي في أضيق الحدود.

ب. النظرية الجماعية (الاشتراكية):

مع تطور الفكر الاقتصادي وظهور النشاط الاقتصادي استنادا لكل نوع من أنواع النفقات العامة على أوجه النشاط الاقتصادي استنادا إلى أراء المدرسة الكينزية حتمية تدخل الدولة مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة بعد الفكر الاشتراكي وتطور النفقات العامة تطورها ما بحيث أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع، ويرى الاقتصاديون أنه يمكن المجتمع من دفع الضرائب ويبين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الدولة ويطلق مبدأ المنفعة الاجتماعية القصوى وتحقق أقصى منفعة اجتماعية على عدة عوامل منها:

1. استقرار مستوى الأسعار.
2. نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
3. نمط ومستوى الاستهلاك.

حيث تزداد رفاهية المجتمع كلما استقرت الأسعار وتضاعف الاشباع الاستهلاكي وزاد الناتج القومي وقل التفاوت بين الدخول وهكذا يمكن الحكم على مدى سلامة الانفاق الحكومي يتتبع أثاره على ما ذكرناه أعلاه. [1]

ومن الواضح أن تحديد أولويات الانفاق الحكومي هو جزء لا يتجزأ من مشكلة ادارة أي برنامج من برامج الانفاق، ويمكن تحديد أولويات الانفاق في ضوء المعايير التالية:

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 – 37.

1. الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع المقترح.
2. مدى تكامل المشروع الأخرى.
3. مدى توفر الموارد والمعدات والخيرات الفنية والادارية.
4. الزيادة الكلية في الدخل القومي والعمالة التي سيحققها المشروع.

كما أن هناك مبدأ آخر يحاول بعض الاقتصاديين (تحقيق) تحديد نطاق الانفاق الحكومي عادة بأنه غير منتج ويرون أن الأموال التي يحصل عليها الدولة من الأفراد على شكل ضرائب يكون من الأفضل لو استخدمت من قبل الأفراد انفسهم في انماء نشاطهم الزراعي والصناعي والتجاري. وهكذا فان الانفاق الحكومي يتحدد بمقدار ما يحققه النشاط الحكومي ولابد من وجود قواعد تحكم الانفاق الحكومي (بمقدار ما يحققه النشاط الحكومي ولابد من وجود قواعد.

المطلب الثالث: ترشيد الانفاق الحكومي

أولا: مفهوم ترشيد الانفاق الحكومي

يقصد بترشيد الانفاق الحكومي « العمل على زيادة فاعلية الانفاق بالقدر الذي يمكن زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن لذا فان ترشيد الانفاق الحكومي لا يقصد به ضغط ولكن يقصد الحصول على أعلى انتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق والإسراف يمكن تحديد نطاقه اذا زاد الانفاق إلى مستوى أعلى بكثير من موارد الدولة او انخفاض انتاجية العام إلى أدنى حد ممكن » .[1]

كما يعرف ترشيد الانفاق الحكومي على أنه « تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الاسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادلة للدولة.

[1] محمد عبد المنعم غفور، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوصفي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 1999، ص ص 38-39.

واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الانفاق الحكومي على أنه « التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعرف رفاهية المجتمع » ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة الى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع إلى تحقيقها وترتيبها وفقا لأهميتها.

ثانيا: المجالات الأساسية لترشيد الانفاق الحكومي

من الضروري ان نفرق بين النفقات العامة بحسب أغراضها لأنه من الصعب تطبيق قواعد الترشيد بصورة إجمالية: لذا يجب التفرقة بين ثلاث مجالات للإنفاق الحكومي ودراسة قواعد الترشيد الخاصة بكل منها بإيجاز.

1. مجال الخدمات العامة:

يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية الإيديولوجية السائدة في الدولة فهناك الدولة التي تنادي بالحرية والدور الريادي للقطاع الخاص وبالتالي تقل خدماتها، كما تتمثل طرق وأساليب ترشيد الانفاق الحكومي في مجال الخدمات فيما هي:

- الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة، دون المساس بأداتها.
- تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين التكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة ومثبط ومثيلاتها التي تؤديها القطاع الخاص. [1]

2. مجال الأشغال العامة الانشائية:

تواجه الحكومة اعداد كبيرة من المشروعات التي تعتقد من الواجب تنفيذها إلا أن المتاحة للموارد العامة يضطرها للمفاضلة بينها، واختيار البعض منها، وتتمثل هذه المفاضلة في بيان كيفية استخدام الموارد لتحقيق أقصى قدر ممكن من النفع العام، بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين هما:

[1] بن عزة محمد، ترشيد الانفاق الحكومي باتباع منهج الانضباط بالأهداف، ذكرة شهادة الماستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية، 2009-2010، ص ص 56 – 57.

- الانفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الانفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له.
- مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف. [1]

[1] مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004، ص ص 229 – 230.

المبحث الثاني: أسباب وتقسيمات الانفاق الحكومي وأهدافها

الملاحظة التي تصدق في حق جميع الدول، على اختلاف نظمها ووظائفها، وهي اتجاه النفقات العامة غلى التزايد والتنوع، كما يتوقف بنيان النفقات العامة على تنقسم إليه من تقسيمات وأهداف المحققة فيها.

المطلب الأول: أسباب الانفاق الحكومي

أولا: الأسباب الحقيقية للنفقات العامة

يقصد بالأسباب الحقيقية، ذلك الاسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة وزيادة الأفراد المستفيدين من النفقات العامة، إلا انه يمكن القول أن هناك أسباب حقيقية عديدة تكمن في مايلي:

1. الأسباب الادارية:

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها إلى اتساع جهازها الاداري وزيادة عدد العاملين فيها، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية ومن العوامل الادارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، وبازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية، وخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة فتعبر على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد كبير زيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة.[1]

2. الأسباب الاقتصادية:

تعتبر احدى الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة وتكمن في احتواء نشاط الدولة غالبية المجال الاقتصادي أي انتقال الدولة من الدولة الحارسة إلى المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة وصولا إلى دولة النمو والرفاهية وفي كل أنواع القطاعات، كل هذا التدخل يحتاج إلى نفقات عامة لتثبيت دور الدولة والسيطرة على النشاط الانتاجي وتطويره من ناحية توزيع ناتجه بشكل عادل وتحديد أثمان السلع

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، طبعة الثانية، عمان، 2005، ص 82.

والخدمات في مستويات معقولة تناسب القوة الشرائية لدخول أفراد المجتمع من مختلف الفئات وأحيانا أصبحت الدولة تحكم الانتاج دون غاية لتحقيق الربح في المفهوم الرأسمالي وإنما تحقيق أرباح تناسب مجموعة رأس المال ودوران الأصول العامة في العملية الإنتاجية وخاصة بعد أن توضح أن الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية لا تحقيق استقرار السوق، وان الأزمات المالية مواكبة لها، لذلك باتت الدولة تحرص على ادارة النشاط الاقتصادي.

كما أن كل النفقات التي تقوم بها الدولة نفقات حقيقية منتجة ولكن الدولة تنفق أيضا نفقات تحويلية لا تحصل من خلالها على مقابل نقدي أو سلعي فإنما الأهداف والغايات تم توضيحها في تقسيمات النفقات العامة، وقد تكون للدولة أيضا نفقات مظهرية كل هذا يؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام. [1]

3. الاسباب الاجتماعية:

ان تطور دور الدولة ومسؤوليتها عن التوازن الاجتماعي يعود إلى زيادة النفقات العامة، بحيث أصبحت الدولة تقوم بخدمات اجتماعية إلى جانب توسعها في الخدمات الاجتماعية التي كانت قد تقدمها من خلال الدولة من قبل خدمات التعليم والصحة والترفيه الاجتماعي والتقاعدية، ولاشك أن انتشار المذهب الاشتراكي ويسعى إلى تحقيق المساواة التوزيع، كما يؤدي إلى زيادة الدولة لخدماتها لصالح الفقراء ومن ثم يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

ومن أهم النفقات ذات الطابع الاجتماعي في الدول المتخلفة ما يطلق عليه "الهيكل الأساسي ذو الطابع الاجتماعي" Infrastructure sociale تتمثل في مرافق التعليم والصحة والاسكان ولاشك أن هذه النفقات العامة ليست ضرورية من أجل تحقيق معدل مرتفع من التبعية الاقتصادية ومن المتوقع أن تزداد النفقات العامة. [2]

[1] سمير اصلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، لبنان، طبعة الأولى، 2015، ص ص 71 – 72.

[2] سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، دار جامعية للنشر، حلب، 1960، ص ص 95- 96.

4. الأسباب السياسية:

تعد الأسباب السياسية عاملا آخر يضاف إلى العوامل المذكورة في مجال زيادة نفقات العامة للدولة وتتمثل في انتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية وتعمق مسؤولية الدولة تجاه أفرادها وخروج الدولة من حالة عزلة في مجال العلاقات الخارجية إلى مجال الانتاج.

كما أن فتح السفارات والقنصليات في دول العالم، يكلف الدولة مبلغا كبيرا يضاف إلى ذلك تقديم الاعانات لتدعيم العلاقات حيث الدول المتقدمة وتقديم المساعدات للدول التي تصاب بالكوارث، وعلى هذه العوامل تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بزيادة كبيرة. [1]

5. الأسباب المالية:

من اهم هذه الأسباب وتخلص فيما يلي:

أ. **سهولة الاقتراض:** الأصل أن تعتبر القروض العامة وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة وهذا الأصل يعتبر مبدأ من مبادئ علم المالية خاصة وأن الدولة لم يكن أمامها إلا اللجوء إلى كبار المالية لإقراضها وكان هؤلاء يفرضون العديد من الشروط التي كانت ترفع الحكومات أحيانا لتجذب عقد القروض العامة، أما الآن ونظرا لسهولة الاقتراض بعد أن تطورت أساليب الاقتراض العام والالتجاء الحكومات إلى الجمهور.

ب. **وجود فائض في الايرادات العامة:** إن وجود فائض في الايرادات العامة غير مخصص لغرض ما أو زيادة عما هو مخصص له من شأن ذلك أن يؤدي إلى تشجيع الحكومة بالتوسع في الانفاق سواء كان ذلك بالإضافة الخدمات الجديدة أو تحسب الخدمات الموجودة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية، والمشكلة تكمن في صعوبة تخفيض هذه النفقات العامة سياسات اذ يؤدي ذلك إلى تذمر من سبق لهم الارتفاع في النفقات. [2]

[1] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2011، ص 57.

[2] جهاد سعد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 42 – 43.

6. الأسباب العسكرية:

تعتبر الاسباب العسكرية من الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في العصر الحالي فبمجرد الاطلاع على موازنات الجولة يلاحظ أن اهم فقرات الانفاق الحكومي هو الانفاق العسكري فالتطور المستمر في الأدوات العسكرية والمنشآت والتحصينات تتطلب تمويل مالي ضخم سواء في مرحلة السلم أو في مرحلة الحرب بل ان تمويل مالي ضخم سواء في مرحلة السلم أو في مرحلة الحرب بل ان ازالة أثار الحرب والمساعدة المتضررين واعادة بناء تعمير ما دمرته الحرب يتطلب زيادة في الانفاق. [1]

ثانيا: الأسباب الظاهرية للإنفاق الحكومي

وهنا نجد أن حجم الانفاق الحكومي لا يعكس زيادة في الخدمات العامة وتحسين في مستواها وتعود هذه الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي في ما يلي: [2]

1. تدهور قيمة النقود:

قد يكون التضخم ارقاما للميزانية راجما إلى تدهور قيمة النقود، أي تدهور القوة الشرائية ويترتب على ذلك أن الدولة لكي تحصل على نفس القدر من السلع والخدمات عليها أي تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار ويترتب على انخفاض قيمة النقود أي يكون جزء من الزيادة في النفقات العامة.

2. اختلاف الفن المالي:

كذلك يؤدي إلى اختلاف طريقة أعداد الميزانية إلى زيادة الانفاق الحكومي ويحدث هذا في حالة اتباع مبدأ عمومية الميزانية الاجمالية بعد اتباع مبدأ الميزانية الصافية فطبقا لمبدأ عمومية الميزانية دون اجراء مقاصة بين الايرادات العامة والنفقات التي استلزمها الحصول على هذه الايرادات من جانب الوحدات الادارية القائمة بهذا التحصيل كنفقات مصلحة الضرائب مثلا ويترتب على اتباع مبدأ الميزانية الصافية الذي

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 48.

[2] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 58 – 55.

يقضي بخصم نفقات الجهات الادارية القائمة بتحصيل الضرائب وغيرها من الايرادات العامة من حصيلة الايرادات التي تقوم بتحصيلها أن تزداد الانفاق الحكومي عند اتباع مبدأ الميزانية الصافية.

المطلب الثاني: تقسيمات الانفاق الحكومي

الانفاق الحكومي هو أن تستخدم هيأة عامة مبلغا من النقود لسد حاجة عامة وتتشكل الميزانية العامة للدولة من مجموعتين من النفقات، أي هناك نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أولا: نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير ذلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية والمكونة أساسان أجور الموظفين ومصاريف صيانة الديانات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ ومنه لا يمكن ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية انتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات الموجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة ما تحتاجها من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع المختلفة، حيث توزع حسب الدوائر المحايدة ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما نحدثه من آثار فهو غير مباشر لذلك بالنفقات الاستهلاكية تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:[1]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة الايرادات
- تخصيصات السلطات العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- التدخلات العمومية

يتعلق الباب الاول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية، يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيها الوزرات ويتم توزيعها عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى

[1] محمد محرزي، اقتصاديات العامة، ديوان المطبوعات الجامعة، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2010، ص 77.

أقسام ويتفرع القسم إلى الفروع ويشمل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في رقابة المالية.

في الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض نفقات التسيير، ما دامت أنها غير منتجة وأنها تدمير لثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب وهذا حسب الكلاسيك كما أوردنا سابقا، لكن لم تدفق التحليل ونلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه فهي تؤمن للسير العادي بمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة اجبارية مضمونة إن زيادة عدد الموظفين وارتفاع حجم الأجور عصرنه المصالح المدنية هي عوامل شاركت في زيادة نفقات التسيير يجب أن تشير كذلك إلى أن إنجاز التجهيزات الهامة يدفع إلى ظهور نفقات التسيير الأخرى في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة.[1]

ثانيا: نفقات التجهيز

تعتبر نفقات ذات طابع نهائي مخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، وهي عبارة عن استثمارات ذات طابع اقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري ولإنجاز المنشآت القاعدية في طابع اداري، كما ترصد الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ضمن نفقات التجهيز.

كما ترصد ضمن الميزانية لتمويل المخططات البلدية للتنمية. كما تعمل في اطار العمليات برأس المال التي تقوم بها الدولة وتقيد ضمن هذه الميزانية تخصيصات مالية لفائدة مختلف الحسابات الخاصة للخزينة المفتوحة ولتحقيق بعض المهام الضرورية، ومثال ذلك صندوق وتطوير مناطق الجنوب وصندوق استصلاح الأراضي الخاصة.[2]

والجدير بالملاحظة أن توزع النفقات التجهيز وتحدد قائمتها بجميع الحسابات الخاصة للخزينة المستفيدة من إعانات الدولة وكذا المبلغ المخصص لكل واحدة منها إلى سرعان ما تراجعت قوانين المالية

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، نفس المرجع السابق، ص 78.

[2] يلس شاوش بشير، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 65.

اللاحقة عن الموقف بحيث أصبحت تتمتع من تحديد قائمة الحسابات المستفيدة من مساهمات ميزانية التجهيز والمبالغ المخصص لمجموع حسابات دون تفصيل لذلك ظهرت نفقات التجهيز أنواع من بينها:

1. اكتساب العقارات Acquisistiond ennrales

بحسن تأدية خدماتها تقوم الجماعات المحلية بشراء عقارات، أو شراء أراضي لإقامة مبني بلدي مثلا أو لتهيئة مقبرة، وللحصول على هذه العقارات تلجأ البلدية أو الولائية أما إلى وسائل القانون الخاص أي التعاقد، أو إلى وسائل القانون العام أي نوع الملكية للمنفعة العامة.[1]

2. اكتساب العتاد: Acquisitonde materials

ويقصد بها العتاد الخاص بالنقل والحماية ضد الحريق ... الخ

3. الأشغال الجديدة Les travaux méfis

وهي البيانات التي تجري على أراضي عارية، شق الطرقات جديدة ... الخ.

4. الاصلاحات الكبيرة:

وهي الاصلاحات الهامة التي تجري على العقارات قصد تجديدها أو تحديد قدرة استخدامها.

المطلب الثالث: أهداف الانفاق الحكومي

وتعتبر الحكومة العنصر الرئيسي في البنية السياسية للمجتمع إلا أن الكثير من أعمالها تنطوي على اتخاذ القرارات لها طابع اقتصادي تؤثر بواسطتها في حركة الموارد بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد ولعل هذا الجانب من النشاط الحكومي هو الذي يهتم له عالم الاقتصاد اهتماما خاصيا ويمكن أن نجعل الوظائف الاقتصادية فيما يلي:[2]

- يهدف الانفاق الحكومي إلى اشباع رغبات المجتمع عن طريق انتاج السلع والخدمات ذات المنافع العامة يتطلب هذا من الحكومة أن تفرض الضرائب وأن تقوم بالإنفاق على موارد الانتاج بشرائها

[1] يلس شاوش بشير، المالية العامة، نفس المرجع السابق، ص ص 196 – 197.

[2] أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 142.

أو استأجارها من القطاع الفلاحي الخاص وبهذه الطريقة تنتقل الموارد بين القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتنشأ بذلك البضائع والخدمات ذات المنفعة العامة التي تشيع الرغبات الاجتماعية.

- كما يهدف الانفاق الحكومي إلى اعادة توزيع الدخل بشكل يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وهذا يتطلب من الحكومة أن نرسم على السياسة الاقتصادية المناسبة والتي تساعد على تعديل أو تصحيح الدول الذي تلعبه آليات السوق الحرة في توزيع الدخل القومي بين مختلف فئات المجتمع. [1]
- يهدف إلى دعم الاستقرار الاقتصادي economicst abligation وهذا المحور يتطلب من الحكومة أن تؤدي الوظيفتين السابقتين بأسلوب مدروس ومن خلال سياسات مناسبة تجعل بالإمكان المحافظة على مستويات مرتفعة من الدخل والإنتاج الاستخدام ودون أن يؤدي ذلك، التوازن الخارجي (أي خلل في ميزان المدفوعات) أو فقدان السيطرة على المستوى العام للأسعار .
- كما يهدف للإنفاق الحكومي إلى اشباع الحاجة العامة تماما كما يفاد أن غاية الانفاق الحكومي هو اشباع الحاجات الخاصة ولكن هذا القوة قد يعود البعض إلى الاعتقاد بسهولة التفرقة بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة ولا شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة فلقد كانت وما زالت معايير تحديد الحاجات العامة موضع الخلاف بين المالية العامة إلى يومنا هذا .
- يهدف الانفاق الحكومي إلى اشباع الحاجات الاجتماعية وذلك عن طريق السلع والخدمات التي يتاح الانفاق بها دون مقابل مباشر لجميع أفراد المجتمع ولا تخضع لمبدأ الاستبعاد.

كما يمكن اضافة بعض الأهداف للإنفاق الحكومي منها: [2]

- عدم تجانس أشكال الانفاق العام، وهذا يؤدي إلى أن تأثير كل نوع منها قد لا يكون مماثلا بالضرورة لتأثير نوع آخر.
- ان الانفاق في مجال معين لا يتوقف تأثيره عند ذلك المجال فحسب انما يمتد إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية ... الخ.

[1] أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، نفس المرجع السابق، ص 143.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 195 – 196.

- ان الآثار التي تحدثها سياسة الانفاق الحكومة ليست حتما هي ذلك المرغوبة من قبل السلطات العمومية، فقد تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق هدف ما لتجد نفسها أمام أوضاع غير متوقعة.
- يتوقف حجم التأثير على درجة التجاوب التي يبديها الأعوان الاقتصاديون أمام تصرفات السلطة العمومية فقد يعبرون عن رفضهم التدابير مما يؤدي إلى خلق أوضاع جديدة، إلا أنه بالرغم من كل هذا يبقى لسياسة الانفاق الحكومي أهدافها.
- النمو الاقتصادي يمكن ابراز هذا الأثر للإنفاق العام والمستوى الأسعار.
- كما يهدف الانفاق الحكومي لتوزيع الدخل.

المبحث الثالث: سياسات الانفاق الحكومي وأثرها على التوازن الاقتصادي

ان شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء المعطيات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي يعتبر محصلة لتوازنات جزئية والتي يتم الربط بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

1. أثر الانفاق الحكومي في الناتج القومي:

تؤثر النفقات العامة في الناتج القومي عن طريق تأثيرها في حجم الطلب الفعلي وذلك لأن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب، وتتوقف العلاقة النفقات العامة بحجم الطلب الكلي. [1]

2. أثر الانفاق الحكومي على الاستهلاك:

يمثل جانب هام من النفقات العامة طلبا مباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية إذ تنطوي هذه النفقات على شراء الخدمات الاستهلاكية وخدمات الأمن والدفاع، كما تنطوي على توزيع دخول نقدية تخص للاستهلاك بذلك تتوقف آثار النفقات العامة على استهلاك من ناحية وعلى الظروف الفئة التي تحصل عليها سواء كانت من فئة أصحاب الدخول المرتفعة أو أصحاب الدخول المنخفضة وتؤثر على مستوى الاقتصادي للمجتمع المختلف اقتصاديا الذي يتميز بجهازه الانتاجي غير المرن وتمثل النفقات العامة طلبا متزايد على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما ينطوي عليه من اتجاه تضخمي، بينما يختلف الأمر بالنسبة للمجتمع المتقدم الذي يحقق مستوى تشغيل كامل. [2]

أما في حالة المجتمع المتقدم فان التشغيل الكامل ما تمثله نفقات عامة على السلع وخدمات تنطوي على اتجاه تضخمي مما يؤدي إلى زيادة الطلب مع ثبات العرض إلى دفع مستوى الأسعار إلى الارتفاع.

---

[1] محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2010، ص 86.

[2] عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، دار الجامعة ، ط4، بيروت، 1986، ص ص 147-150.

3. أثر الانفاق الحكومي على الادخار:

تؤدي النفقات العامة بصفة عامة إلا زيادة الادخار فبالنسبة للنفقات العامة الانتاجية فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل لما تنطوي عليه من زيادة في الادخار نتيجة لاتجاه الكثير من المفسدين بهذه النفقات العامة بنوعيه جانب من دخولهم المحققة إلى الادخار.

أما بالنسبة للنفقات الاستهلاكية أو الاعانات الحكومة والنفقات العامة التحويلية فإنها تؤدي إلى ارتفاع ميل المفسدين إلى الادخار سواء اتخذت هذه النفقات صورة خدمات مجانية أو إعانات اقتصادية. [1]

4. أثر الانفاق الحكومي على الطلب الفعلي:

تشكل الحالة التي يكون عليها مستوى النشاط الاقتصادي جدا يجب أن يؤخذ في الحسبان، عند تحديد حجم النفقات العامة ويمكننا القول أن هناك أثر متبادلا بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة والطلب الفعلي، كما يتضح من النظر إلى البنيان الاقتصادي، وفيما اذا كانت الدولة متقدمة أو نامية، فالطلب الفعلي يتكون من طلب حكومي وطلب الخاص على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار، ويأتي الطلب الكلي من النفقات العامة، وبذلك يعتبر النفقات العامة أحد مكونات الطلب الفعلي وبمعنى آخر تبرز أهميتها في رسم السياسة الاقتصادية ورسم السياسة المالية.

كما يمكن أن تؤثر الانفاق الحكومي بشكل ملموس في مستوى الطلب الفعلي. [2]

5. أثر الانفاق الحكومي على كيفية توزيع الدخل:

ويقصد بكيفية توزيع الدخل أو هيكل الدخل القومي هو كيفية توزيع الدخل على العمل وإنتاجيته وما يمتلكه الفرد من وسائل الانتاج ومقدرة الفرد على توظيف هذه العناصر الانتاجية

لقد أدت الحرية الاقتصادية وخضوع الانتاج والتوزيع لقوى السوق كما اتسعت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وأدى تنامي دور جماعات الضغط المحلي مثل: النقابات العمالية

[1] عبج الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية، نفس المرجع السابق، ص 150.

[2] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، حلب ، 2005، ص 68.

وغيرها إلى إجبار الدول على التدخل بهدف تخفيف حدة الدخل من خلال الايرادات العامة والنفقات العامة لإيجاد نوع من التوازن بين سياسات السوق المفتوح وبين توفير الحماية الاجتماعية لبعض أفراد المجتمع ويكون أثر الانفاق الحكومي على هيكل توزيع الدخل من خلال زيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات الاجتماعية من خلال المساعدات النقدية التي لها أو من خلال التأثير غير المباشر من خلال المساعدات المعيشية. [1]

6. أثر الانفاق الحكومي على سياسة التشغيل: ان الانفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك وزيادة ما في حوزة الأفراد من أصول هي أهم أنواع الانفاق الحكومي أثر على حجم التوظيف بحسب ترتيب الاهمية النسبية المعقودة ، والعلاقة بينها وبين حجم التوظيف طردية هذا ويؤثر الانفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال. و زيادة الانفاق الحكومي مع بقاء الانفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعلي على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، وبديهي أنه لو نتج عن التوسع في الانفاق الحكومي نقص في الانفاق الخاص. فان هذا يؤدي إلى نقص في حجم التوظيف. لأن في هذه الحالة الأخيرة، استخدام الحكومة للأفراد في مشروعاتهم المختلفة لا يعني أنها تخلق الوظائف لهم. [2]

المطلب الثاني: سياسة الانفاق الحكومي وأثرها على النمو الاقتصادي

يرتبط مستوى الناتج المحلي الاجمالي بحجم الانفاق الكلي، كما كان الانفاق الحكومي يمثل إحدى مكونات هذا الانفاق فان من الطبيعي أن تأثر بمستوى الناتج المحلي الاجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الانفاق الحكومي، وتظهر أهمية سياسة الانفاق الحكومي على الانتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الانتاجية في المجتمع، فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة في نمو الناتج المحلي، أما الانفاق

[1] محمد حصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2014، ص ص 79-80.

[2] بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 53.

التحويلي فيعمل على توحيد عناصر الانتاج من قطاع اقتصادي إلى آخر يهدف احداث التنمية المتوازنة، من خلال ما سبق فان الدراسة تقوم بالتطرق إلى العوامل التي تدعم فعالية سياسة الانفاق الحكومي في التأثير على النموذج المحلي من خلال:

1. طريقة التمويل وأثرها على فعالية سياسة الانفاق الحكومي في زيادة النمو الاقتصادي

وتتم من خلال ثلاث طرق: [1]

أ. التمويل المحلي للإنفاق الحكومي وأثرها على فعالية سياسة الانفاق الحكومي:

يتخذ التمويل المحلي عدة أشكال حيث يمكن أن يؤدي شكل بيع السندات أو الاقتراض من الجهاز المصرفي، وبذلك يؤدي إلى الصفر النسبي للأسواق الرأسمالية في البلدان النامية إلى الحد من البيع الحر للسندات، وقد يكون هذا المصدر محدود ولا يعتمد به في هذه الدول، ان لم تكن الحكومات متعددة لترك أسعار الفائدة الحقيقية أكثر تنافسية.

ب. التمويل الأجنبي لإنفاق الحكومي وأثره على فعالية سياسة من الانفاق الحكومي:

ان العجز الهيكلي بين الادخار والاستثمار سنعكس في موازنة الدولة بشكل مباشر ومن أجل تغطية هذا العجز وفي حالة عدم كفاية المصادر المحلية فان الدولة ستلجأ إلى التمويل الأجنبي.

ج. تمويل الانفاق الحكومي عن طريق الايرادات النفطية:

تعتبر المالية في العديد من الدول النفطية على النفط الذي يوجه المسار الاقتصادي ويتم استعماله لتمويل الانفاق الحكومي حيث أنه في حقبة الطفرة النفطية تكونت احتياطات مالية، والمشكلة في هذا الصدد تكمن ان هناك حوامل خارجة وهي التي تتحكم في تحديد حجم الانتاج النفط وأسعاره، كما لم يكن موجها في ظل استراتيجية معينة إلى بناء قاعدة صناعية بقدر ما كان

[1] وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسب العصرية للطباعة والنشر، طبعة الأولى، لبنان، 2010، ص ص 129 – 131.

موجها للإنفاق الاستهلاكي، وعندما انحسرت الطفرة النفطية تقلص الانفاق الحكومي وزعم ذلك وبعد مرور العديد من السنوات ما زال الاعتماد على النفط كبير. [1]

2. طريقة الطلب الكلي وتأثيرها على سياسة الانفاق الحكومي

يعتبر غالبا انخفاض مجملات الطلب الكلي بسبب رئيسي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، بحكم أنه يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتراجع أرباح المنتجين الذين يضطرون بذلك إلى تسريح العمالة للحدس التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج وارتفاع مستويات البطالة .

وعلى هذا الاساس وانطلاقا من كون أن الدولة تعتبر متعاملا اقتصاديا فعلا في النشاط الاقتصادي، فان رفع حجم الانفاق الحكومي من شأنه دفع عجلة الاقتصاد وتحريك نشاط الاقتصادي للازدهار بحكم أنه يعد أصلا أحد مكونات الطلب الكلي، لكن هناك العديد من الحجج التي تؤكد أن سياسة الانفاق العام التوسعية لا تؤثر على مجملات الكلي بتاتا أي تأثيرها يكون محدود. [2]

كما نجد منها ما يؤكد أن زيادة الانفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي يقابله انخفاض في أحد مكونات الطلب الكلي سواء كان الاستهلاك خاص أو استثمار خاص لأن الأكيد هو عدم التكافؤ بين الارتفاع في الانفاق العام والانخفاض أحد مكونات الأخرى للطلب الكلي هو الذي يحدد مدى تأثير سياسة الانفاق العام على مجملات الطلب الكلي. [3]

كما تساهم النفقات العامة وتأثيرها إلى جانب الأدوات المالية الأخرى (الضرائب، القروض العامة، الائتمان الحكومي... الخ) في تحقيق معدل مرتفع بين التراكم الرأسمالي وتحقيق معدل مرتفع في النمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال:

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومية، نفس المرجع السابق، ص ص 133 – 134.

[2] بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، 2009 2010، ص 134.

[3] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2006، ص 82.

- تخصيص جزء مهم من النفقات العامة لتحقيق معدل مرتفع من التراكم الرأسمالي.
- تخصيص جزء من النفقات العامة لتكوين رأس المال الانساني
- تخصيص جزء من الانفاق الحكومي لأغراض البحوث والتي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في مجال الانتاج والتوزيع.

المطلب الثالث: : تنفيذ النفقات العامة ومباشرة عملية الرقابة

تنفيذ النفقات العامة ومباشرة عملية الرقابة لا يعني الاعتماد في الميزانية تنفيذ النفقات العامة مباشرة فلا بد من التقيد والالتزام بإجراءات وقواعد تؤدي الهدف الرقابي على المال العام تجنبا لأي تبذير أو تحايل وقبل تنفيذ النفقة نجد أنها تمر بثلاث مراحل ادارية ومرحلة محاسبية رابعة وهذا ما أكدته إعادة 25 من القانون رقم 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية. [1]

أولا: الالتزام بالنفقة

وفقا لنص المادة 19 من القانون 21/90 فان الالتزام بالنفقة هو " الاجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين، وقد عرف الالتزام بالنفقة عدة تعاريف منها تعريف أحد الكتاب بقوله هو القرار الذي بموجبه تكون الدولة أو أي شخص آخر مدينا. ولا يمكن أن يتخذ إلا من طرق الممثل القانوني للهيئة العمومية المعنية". وما يشترط في هذه المرحلة الأولى من عمليات النفقات أن يتصدر الالتزام عن السلطة صاحبة الاختصاص كشرط أول وأن يكون في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية وإلا كان الالتزام معيبا.

1. شرط الاختصاص:

يعود الاختصاص في عملية الالتزام بالنفقة للأمر بالصرف. وبالرجوع لقواعد المحاسبة نجد المادة 23 من قانون 21/90 قد أكدت على أنه يعد آمر الصرف في المفهوم القانوني والمحاسبي كل شخص مؤهل للقيام بعمليات الاثبات والتصفية في تحصيل الايرادات وبعمليات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف في تنفيذ النفقات ويتم تنصيب الآمر بالصرف بموجب تعيين أو الانتخاب.

[1] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، 2010، ص ص 72-73.

2. كون الالتزام في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية:

وقد تم تأكيد هذا الشرط في نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي 19/92، المحدد لإجراءات الدفع بالاعتماد من نفقات الدولة.

وبهذا وحتى يرتب الالتزام بالنفقة كل آثاره القانونية يجب أن يصدر متطابقا مع اعتمادات الميزانية المرخص بها قانونا وذلك وفق مجموعة من القيود نوردها على النحو التالي: [1]

- **وجود اعتماد مالي:** والمقصود بالاعتماد المالي هو الترخيص القانوني الذي يسمح للسلطة المخول لها تنفيذ النفقات القيام بالعملية، لهذا فالاعتماد المالي شرط لازم لإقرار الالتزام بعملية الانفاق.

- **التقيد بمقدار الاعتماد المالي المرخص به:** لا يمكن الالتزام بمقدار نفقة يفوق مبلغ الاعتماد المفتوح إلا كان الالتزام بالنفقة معيبا ولا يمكنه أن يرتب أي أثر قانوني.

- **التقييد بوجهة الانفاق المحددة:** إذ لا يتم الالتزام بنفقة من اعتماد مخصص لوجهة أخرى من الانفاق حيث أن الترخيص المالي ليس ممنوحا للوزارة بل هو موجه لكل مصلحة بالتحديد.

- وهذه الرقابة المسبقة على النفقات الملتزم بها يمارسها المراقبون الماليون حيث تخضع القرارات المتضمنة للالتزامات بالنفقة مسبقا وقبل التوقيع عليها لتأشيرة المراقب المالي.

ثانيا: تصفية النفقة

تم النص على هذه المرحلة في المادة 17 من قانون المحاسبة العمومية 21/90 بقولها "تسمح تصفية الايرادات بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها" وقد تم بيان ذلك في نص المادة 20 من نفس القانون "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية، وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية" وبهذا ترى أن التصفية تقوم على شرطين رئيسيين وهما:

[1] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، نفس المرجع السابق، ص ص 74-75.

1. التأكد من وجوب النفقة

قبل القيام بإجراء يجب التحقق من ثبوت واستحقاق الدين على الدولة أو إحدى هيئاتها أو مصالحها العمومية فقد يكون هناك دين لكن تم الوفاء به أو سقط لسبب من الأسباب هذا من جهة ومن جهة اخرى يجب التأكد من كون المستحق للدين قد قام بالخدامات أو الالتزامات التي تم التعاقد من أجلها وكانت السبب في ترتب الدين على عاتق الادارة، وكذا يجب التأكد من كون الخدمات أو الالتزامات قد انجزت طبقا على الوثائق المتفق عليها والمبررة في دفتر الشروط، وذلك بالاطلاع على الوثائق المنبثقة لذلك والمحددة مسبقا. [1]

وهذا ما يسمى بقاعدة الأداء الفعلي للخدمة والتي يقصد بها بأن لا يتم دفع النفقة الملتزم بها أي المبلغ المستحق مقابل الخدمة إلا بعد أداء العمل أو الخدمة أو الدراية المطلوبة بصفة فعلية وهذا ما نلمسه في الواقع.

2. التقدير الصحيح للنفقة

إذ يجب على الآمر بالصرف عندما يقدم على الالتزام بالنفقة ان يكون على علم وبدقة المبلغ الذي يستوجب على الادارة دفعه للدائن القائم بالخدمة، وكقاعدة عامة فالتقدير هو من اختصاص الآمر بالصرف وكاستثناء على ذلك وفي حالة الجهة الإدارية والقائم بالخدمة يتدخل القاضي لتحديد المبلغ فيدعم على الادارة بدفع المقابل المال الذي قدره، ودور الآمر بالصرف في هذه الحالة هو قيامه بإثبات الإلتزام بالنفقة فيخصم مبلغ النفقة من الاعتمادات المفتوحة والمخصصة بهذا الغرض دون قيامه بإنشائها.

ثالثا: الآمر بالصرف

1. المقصود بالآمر بالصرف:

نصت على هذا الاجراء الثالث من إجراءات تنفيذ النفقات العامة وفق المادة 21 من قانون 21/90 بقولها " يعد الآمر بالصرف أو تحرير الحوالات الاجراء الذي بموجبه يؤمر بدفع النفقات العادية"،

[1] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، نفس المرجع السابق، ص ص 77-78.

فالأمر بالصرف بتعبير أدق هو بمثابة طلب دفع المبلغ المحدد من الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي لدفع مبلغ الدين المحدد مقداره واماهيته صراحة إلى صاحب الحق.

وقد بينت المادة 02 من المرسوم التنفيذي 46/93 أنه على الآمر بالصرف أن يقوم بإصدار الأوامر بالصرف والحوالات وارسالها بين اليوم الأول واليوم العشرين من كل شهر إلى المحاسبين المكلفين بتحويلها إلى نفقات غي أن ما يلاحظ على اصطلاح الأمر بالصرف أنه ليس في محله تماما على أساس أن محاسب العمومي هو الموظف المكلف بتنفيذ النفقة محاسبيا ليس تحت سلطة السليمة للآمر بالصرف حتى يأمره فكلاهما خاضع لهيئة إدارية مختلفة عن الأخرى. [1]

2. ضوابط الأمر بالصرف

يجب أن يتضمن الأمر بالدفع كل الاثباتات والبيانات اللازمة حتى يتسنى للمحاسب العمومي قبل القيام بعملية الدفع التأكد من شرعية النفقة، كما هناك عدة ضوابط يلتزم بها الأمر بالصرف وهي كالآتي:

أ. الاشارة في الأمر بالدفع لعملية النفقة وتحديد رقمها وفصلها وحتى الفصل الفرعي لها وكذا البند المخصوم منه النفقة المدفوعة.

ب. الاشارة لموضوع النفقة وطبيعتها وتاريخ أداء الخدمة الملتزم بها وتوضيح كل البيانات المتعلقة بالدائن مستحق النفقة.

ج. احتواء الأمر بالدفع قبل توجيهه إلى المحاسب العمومي على تأشيرة المراقب المالي الذي يتولى مراقبة شرعية النفقة.

د. التقيد بمبلغ التصفية التي حددت القيمة الحقيقية لمبلغ النفقة.

هـ. احترام الآجال والمواعيد المحددة في النصوص القانونية والتنظيمية.

[1] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، نفس المرجع السابق، ص ص 78-79.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي، توصلها كخلاصة لأهم النتائج التالية:

- الانفاق الحكومي هو أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوبة فيه.
- تحديد النفقات العامة من خلال الآثار على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الناتج القومي والاستهلاك والادخار والدخل.
- ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر احدى سمات المميزة العمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وان كانت هذه الزيادة تختلف في شدة وطأتها من دولة لأخرى ونحوه وأسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

الفصل الثاني

التضخم

تمهيـــــد الفصـــــل الثانــي :

من المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول العالم بصفة عامة والنامية منها بصفة خاصة المشكلة العويصة، المتمثلة في التضخم الذي يعد أهم هذه المشكلات الذي يأتي في مقدمة الاختلالات المالية والنقدية التي تعاني منها الدول، حيث يترتب عليه العديد من الآثار السلبية على كافة جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى 3 مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التضخم.

المبحث الثاني: نظريات ووظائف التضخم وقياس أدائه.

المبحث الثالث: آثار التضخم وأساليب معالجته.

المبحث الأول: عموميات حول التضخم

ان التضخم هو الارتفاع الملموس والمستمر عبر الزمن في الأسعار وهذا يعني أن التضخم ينبغي أن يكون ارتفاع الأسعار فيه واضحا أي أن الارتفاع الطفيف غير الملموس لا يعتبر تضخما.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

لقد أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية وارتباطه بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات نموها وتطويرها الاقتصادي:[1]

عرف الاقتصاديون والمفكرون في القرن التاسع عشر التضخم اعتمادا على أنه الزيادة في كمية النقد المتداول التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

كما أن الاقتصادي الفرنسي المعاصر فرانسوابيرو قال : أن اقتصاد الدولة يشكو من حالة التضخم عندما يزداد النقد من غير أن تزداد البضائع.

أما الاقتصادي رنر فقد عرف التضخم بأنه زيادة الطلب على العرض.

وعرفها الاقتصادي كينيز بأنه الزيادة في المقدرة الشرائية التي يقابلها الزيادة في حجم الإنتاج وبالتالي يشكل زيادة في المقدرة الشرائية، تؤدي إلى التضخم، ذلك لأن الزيادة في الانتاج ستؤدي إلى امتصاص زيادة المقدرة الشرائية لدى المستهلكين العاديين ولدى المستهلكين المنتجين.

بحيث عرفه الاقتصادي روينس: بأنه الارتفاع الغير منتظم للأسعار.

عرفه الاقتصادي كلوز بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك.

يعرف كروتير بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع.

[1] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامعبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015،ص ص 355-356.

عرفها بيجو عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المحققة بواسطة استخدام عناصر الانتاج التي تحصل على تلك الدخول.

هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار[1] وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار السلع والخدمات في وقت معين يعتبر تضخما، مع انخفاض الأسعار لسلع أخرى يعتبر تضخما، كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار في وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.

وهو الزيادة في كمية النقود في ظروف التوظيف الكامل أو زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي، كما يعرف على أنه العجز المستمر في الميزانية العامة للدولة وبأنه فائض طلب مستمر عند التوظف الكامل.[2]

"يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات عبر الزمن"، وبالتالي فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابد من توافر شرطين أساسين هما:

1. ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع، بما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار.
2. أن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية[3] فالتضخم اقتصاديا: هو ظاهرة ارتفاع الأسعار، مع التحفظ لأنه ليست كل الارتفاعات السعرية تعتبر تضخمية ويمكن أن يحدث "التضخم عند محاولة اقتصاد مما أن يحقق معدل نمو أسرع من ذلك المطلوب الاحتفاظ بالتوظف الكامل، كما يمكن أن يحدث نتيجة محاولة النقابات رفع الأجور النقدية لأعضائها لتحسين أوضاعهم دون أن يقابل ذلك زيادة إنتاجياتهم، كما يمكن أيضا أن يحدث التضخم نتيجة توقعات متفائلة بزيادة الطلب بمعدل أسرع من معدل زيادة الانتاج ومن المفيد لأغراض التحليل الاقتصادي

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 182.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، محمد فوزي أبو السعود، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعية الإبراهمية، الاسكندرية، 2007، ص 161.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية تانيس،، الطبعة الأولى، الاسكندرية،ص ص 288-289.

تصنيف التضخم طبقا لدرجة من ناحية وطبقا لمسبباته من ناحية أخرى، فالارتفاع البطيء في الأسعار يعرف باسم التضخم الزاحف أو المحدود. Creeping inflation أما الزيادة السريعة والكبيرة في الأسعار التضخم الجامح Hyper inflation ومن الناحية الاقتصادية قد لا يقر البعض بخطورة التكلفة الاجتماعية للتضخم المحدود، رغم أنه لا يمكن أن تكون له نفس نتائج التضخم الجامح و لكن بدرجة أقل حدة وهناك ايضا من لا يقرون بأن الكساد المعتمد يكون مفيدا ويقوم هذا الراي على أن التوقعات بالارتفاعات السعرية. [1]

المطلب الثاني: تفسير التضخم

أولا: التحليل الكلاسيكي

التحليل الكلاسيكي هو نسبة إلى المدرسة الكلاسيكية التي صياغة نظريتها النقدية المعروفة بالنظرية الكمية للنقود وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية بواسطة نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ عليه وفقا لافتراضات النظرية فانه إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة وكذلك إذا بقي حجم المعاملات ثابتا فان المستوى العام للأسعار سيتغير بتغير كمية النقود المعروضة في ظل ثبات حجم المبادلات وكما يتضح ذلك من المعادلة الآتية التي صاغها البروفسور ارفنج فيشر irving Fisher في بداية القرن الحالي[2]

$$M.V=P.V$$

$$P=MV/Y$$

حيث أن :

M: النقود المتداولة (المعروضة) V: سرعة دوران النقود

Y: حجم المعاملات (المبادلات) P: المستوى العام للأسعار

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، النظرية الاقتصادية الاقتصاد التحليلي، شباب الجامعة للنشر، طبعة الأولى، الاسكندرية، 2013، ص 337.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، جامعة العلوم التطبيقية للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2010، ص ص 390-391

ويمكن توضيح هذه العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بالرسم التوضيحي الآتي:

الشكل رقم 2–1: العلاقة بين الكمية المعروضة للنقود والمستوى العام للأسعار حسب التحليل الكلاسيكي

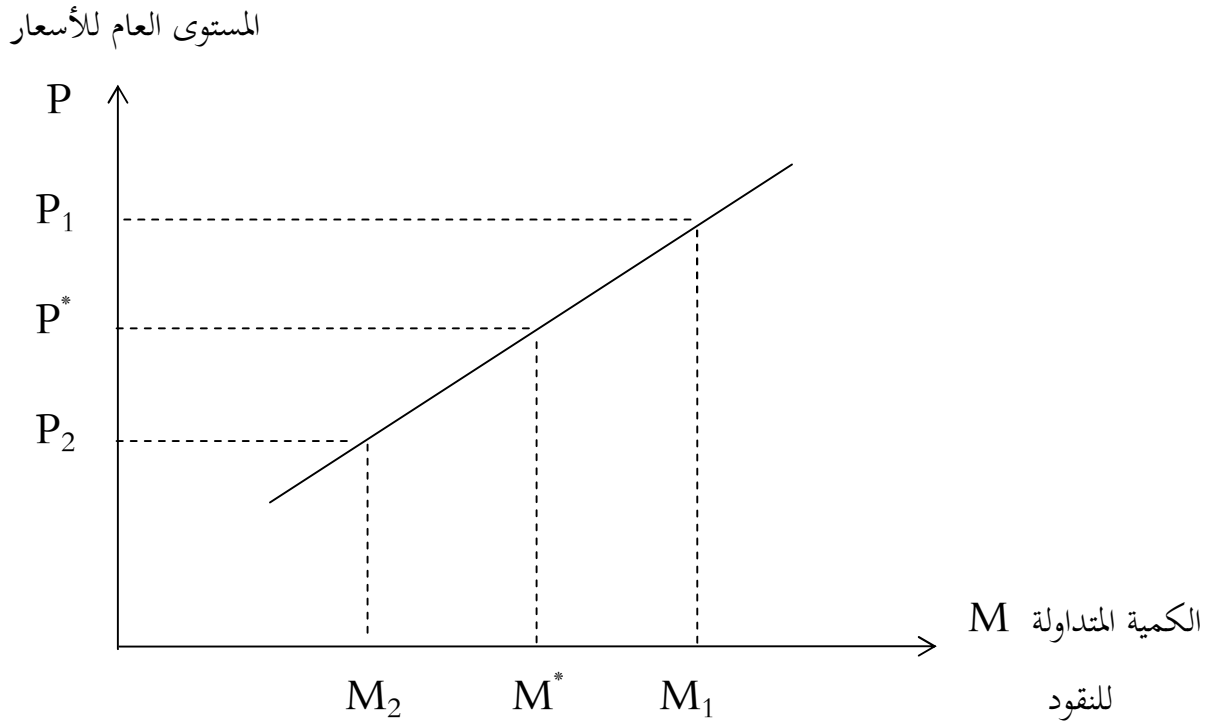

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، نفس المرجع السابق، ص 392.

ومن الرسم التوضيحي يظهر أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ عن التغيرات فيما بين كية النقود المتداولة (M) من جهة وحجم الانتاج من السلع والخدمات من جهة أخرى، إذ أن المستوى العام للأسعار يمثل عاملا سلبيا كونه تابع للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، لذا نلاحظ ارتفاع (P) إلى (P_1) نتيجة تغير كمية النقود المعروضة وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة وحجم الناتج القومي.

ثانيا: التحليل الكينزي

في التحليل الكينزي يحصل تضخم الطلب عندما يكون الانفاق الكلي (C+I+G) أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الاستخدام التام أي $Q<C+I+G$

حيث أن:

(G)الانفاق الحكومي، (I) حجم الاستثمار الكلي، (C) الاستهلاك الكلي،(Q) حجم الناتج القومي.

ويرى رفض كينز للعلاقة الطردية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وقد أكد كينز على سرعة التداول الداخلية. (VY) اذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وان لم يرتفع عرض النقود. فقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بين الزيادة الكبيرة والسرعة في دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير وفي التفضيل النقدي للأفراد. قد أكد كينز على أهمية خلق فرص عمل العاطلين عن العمل بسبب الكساد الكبير ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز وأتباعه.

الشكل رقم 2-2: العلاقة بين الاستخدام التام والمستوى العام للأسعار في التحليل الكينزي

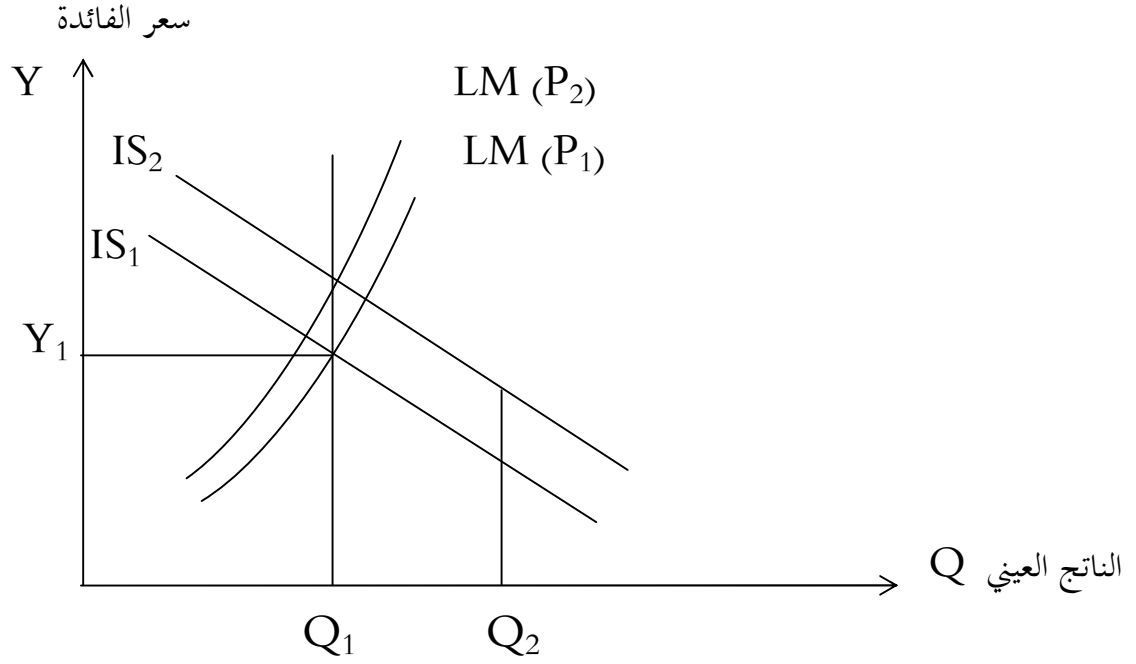

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص 108.

يفترض الشكل أعلاه تحقيق حالة الاستخدام عند مستوى إنتاج (Q^x) مقاسا على المحور الأفقي. وإن التوازن العام يتحقق عند توازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع (LMP_1) مع (IS_1) حيث عندها يكون الناتج (Q^x_1) وسعر الفائدة ($r1$)ومستوى الأسعار (P_1).

والآن نفترض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى (IS_1) إلى (IS_2)، ومن حصول فائض في الطلب قدره ($Q^x_2 - Q^x_1$)، والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستنخفض القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى (LMP_1) إلى (LMP_2)، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر الفائدة أعلى ومستوى على الأسعار مع ثبات حجم الناتج على مستوى السابق. وسيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد، وسيستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار وانتقال منحنيات LM، IS

المطلب الثالث: أنواع التضخم

للتضخم أنواع كثيرة منها:

1. التضخم الصريح:

كما سماه اللورد كينز وهو التضخم الذي يتحقق حيث لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الانتاج ولذلك فان أثر ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار على أن ذلك لا يمنع ارتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة الاستخدام الشامل. [1]

2. التضخم المفرط:

وهو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية وتزداد فيه سرعة تداول النقود، وتتوقف فيه النقود على العمل كمستودع للقيم. فإذا استمر ذلك الوضع فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه

[1] اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،الأردن، 2004، ص 170.

قيمة الوحدة النقدية كما حدث في ألمانيا عامي 1921-1923 وكما حدث في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العلمية الثانية وهذه الحالات اقترنت بالحروب العالمية والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. [1]

3. التضخم المعتدل (الزاحف):

وهو التضخم الذي يشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بشكل بطيء ومتوقع، حيث يأخذ معدل التضخم منزلة عصرية أي أقل من 10% وهذا التنوع من التضخم لا يحدث في التوازن الاقتصادي بما أن الاقتصاديون الكينزيون يرون أن هذا التضخم لا يشكل أي خطورة على النشاط الاقتصادي. [2]

4. التضخم المكبوت:

وهو نوع التضخم المستمر، وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أن تتمدد إلا أنه لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري Price contrôle ونظام البطاقات أو التقنين Rolioning system وتخصيص الموارد الأولية واستخدام نظام التراخيص الحكومية فالتضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف إلى منع الظروف القائمة للتضخم ظهر من التغير[3] عن نفسها ولذا فقد يترتب على هذه السياسة أمرين.

- اذا كانت الرقابة على الأسعار العامة، فان النظام البطاقات يصبح ضروريا وذلك لعدم كفاية العرض وقد تنجح هذه السياسة مؤقتا في ايقاف الارتفاع الأسعار إلا انها تترك جزاء من الدخل المتاح عاطلا مع وجود الرغبة في انفاقه.
- فما قد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة مما يؤدي الى تحول الدخول إليها فترتفع الأسعار. سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد

[1] اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، نفس المرجع السابق، ص 171.

[2] حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، نفس المرجع السابق، ص 162.

[3] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافية الجامعية لنشر، الاسكندرية، 1984، ص 27.

فائض الطلب ولكنها تعطل آثاره اي تحجب علاماته المرتبة لفترة من الوقت أي أن الحكومات تتدخل في النظام الاقتصادي لتبطئ من ارتفاع الأسعار رأوا منعها من أن تصبح عامة.

5. التضخم الجامح:

ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الانتاج وخفض الربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة في الأجور كل زيادة في مستوى الأسعار ونصيب الاقتصادي لوثة من التضخم الجامح أو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم. [1]

[1] نبيل الروبي، نظرية التضخم، نفس المرجع السابق، ص 27.

المبحث الثاني: نظريات ووظائف التضخم وقياس أدائه

ان ظاهرة التضخم هي انعكاس لاختلال في توازن القوى الاقتصادية قد تكون على المستوى الكلي أو الجزئي وينتج التضخم كأي ظاهرة أخرى عن تفاعل عدة وظائف وتشخيص أسباب وقياس أدائها.

المطلب الأول: نظريات التضخم

1. التضخم بجذب الطلب: Demande-pull inflation

في ظل هذه النظرية فان زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار ويحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات بسرعة أكبر من العرض الكلي على السلع والخدمات وبما أن العرض الكلي على السلع والخدمات مقيد بعوامل الانتاج مثل معدلات تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي فان زيادة الطلب الكلي قد تتسبب في زيادة المستوى العام للأسعار ويوضح الشكل التالي كيف أن الزيادات المتتالية في الطلب الكلي (AD) ترفع سعر التوازن إلى الأعلى لتعبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار. [1]

[1] كامل علاولي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 272.

الشكل 2-3: التضخم بجذب الطلب

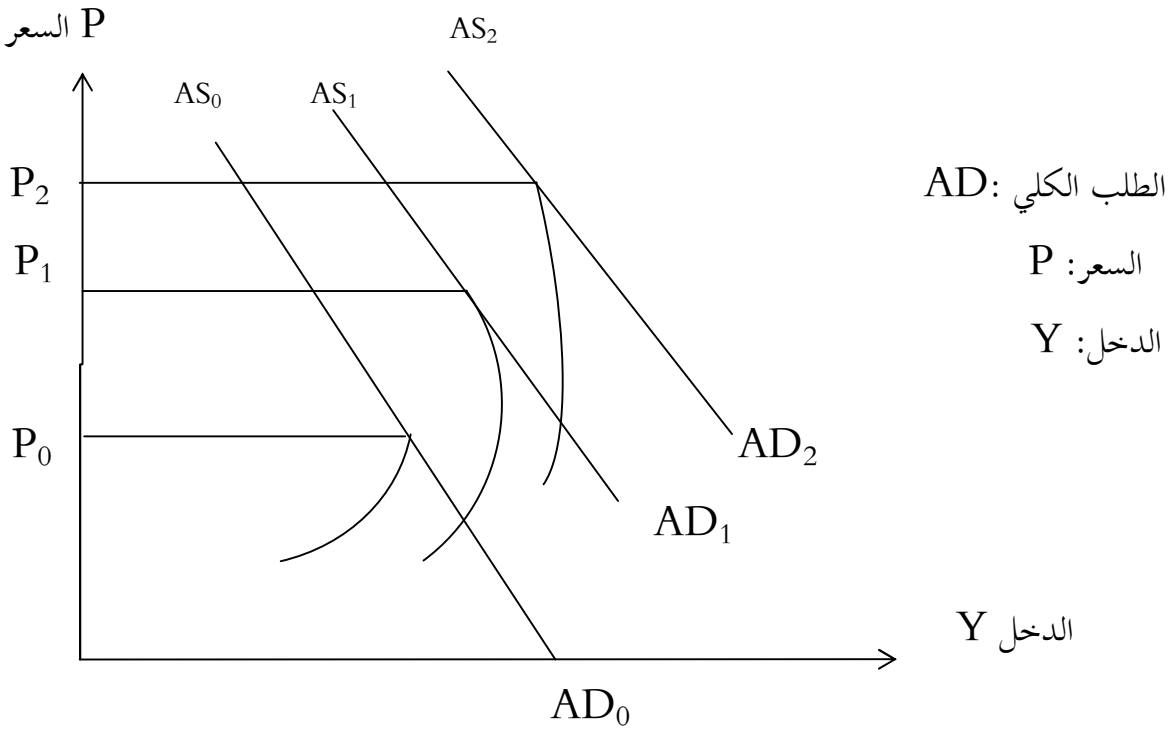

المصدر: كامل علاولي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009،ص 272.

2. التضخم بدفع النفقة: Cost-push-inflation

وطبقا لهذه النظرية يحدث التضخم نتيجة ضغوط نقابات العمالية زيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية، ويسمى عندها بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور.[1]

Wager-push inflation كما ينشئ عن الممارسات الاحتكارية للمدريين الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع التكاليف، ويطلق عليه اسم التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح.Project-push-inflation

[1] كامل علاوي كاظم الفحلاوي، حسن لطيف كاظم البيدي، مبادئ علم الاقتصاد، نفس المرجع السابق، ص 272.

3. النظرية الهيكلية للعرض:

تفسر النظرية ظاهرة التضخم في البلاد النامية بوجه خاص، وهي تصنف التضخم لعدد من الاختلالات في هيكل الإنتاج ويمكن أن نحصر هذه الاختلالات فيما يلي:[1]

أ. التضخم في انتاج المنتجات الأولية:

تخصص البلاد النامية في انتاج المنتجات الأولية سواء المعدنية أو الزراعية أو البترولية، في وتخصص البلاد المتقدمة في انتاج المنتجات الصناعية وذلك لاعتبارات تاريخية، ويترتب على ذلك أن البلاد النامية تعتمد بدرجة كبيرة على البلاد المتقدمة في تصريف منتجاتها الأولية وفي الحصول على المنتجات الصناعية خاصة الوسطية ولرأسمالية وتؤدي هذه التبعية إلى أن حدوث أي تغيرات اقتصادية أو تكنولوجية بالبلاد المتقدمة وتنعكس بصورة واضحة على اقتصاديات البلاد النامية وخاصة الأسعار أما إذا حدثت هناك تغيرات اقتصادية أو سياسية يترتب عليها ارتفاع أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها البلاد النامية للبلاد المتقدمة كما حدث في عام 1973 م عندما ارتفعت أسعار البترول نتيجة حرب أكتوبر، فان هذا يدفع البلاد المتقدمة لرفع أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها البلاد النامية منها ما يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

ب. انخفاض مرونة عرض المنتجات الغذائية:

بالرغم من التزايد المستمر في عدد سكان البلاد النامية إلا أن الزيادة في الانتاج الغذائي بهذه البلاد تأتي بمعدلات منخفضة حدا مما يزيد من اتساع الفجوة الغذائية، ولعل أهم الأسباب القصور في عرض المنتجات الغذائية لهذه البلاد ما يلي: [2]

1. تركيز معظم الامتيازات الجديدة في القطاع الصناعي الحديث.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997، ص 254

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، نفس المرجع السابق، ص ص 255-256

2. اتباع سياسات اقتصادية تحد من الحافز الخاص على التوسع في مجال الانتاج أو الاستثمار في المجال الزراعي.
3. تفتت الأراضي الزراعية لقطع صغيرة متناثرة بفعل عوامل كثيرة منها قوانين الاصلاح الزراعي الأمر الذي قضى على وفرات الحجم الكبير.

ج. طبيعة عملية التنمية:

يلاحظ أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلاد النامية تبدأ بالتركيز على مشروعات البنية الأساسية مثل إقامة الطرق و السدود و مشروعات الكهرباء والمياه والمدارس ... الخ كلها مشروعات لا يترتب عليها انتاج مادي ملموس ومن ثم فإن زيادة الانفاق على هذه المشروعات وإن كان يزيد من دخول الأفراد إلا أن لا يقابله زيادة في الانتاج المباشر بما يترتب عليه حدوث في ارتفاع الأسعار.

4. التضخم المستورد:

وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الاستيراد، والمرتبط بالاعتماد في معظم احتياجاتها لانخفاضها وضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار السلع الاستهلاكية.

المطلب الثاني: الفجوات ووظائف التضخم

أولا: الفجوات التضخمية

الفجوات التضخمية: يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه "كيف يتم تسديد نفقات الحرب"how to pay for the war" ويؤخذ بمفهوم الفجوة التضخمية لتحليل فائض الطلب الكلي (C+I+G) على العرض الكلي YF عند مستوى الاستخدام كما في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-4: الفجوة التضخمية

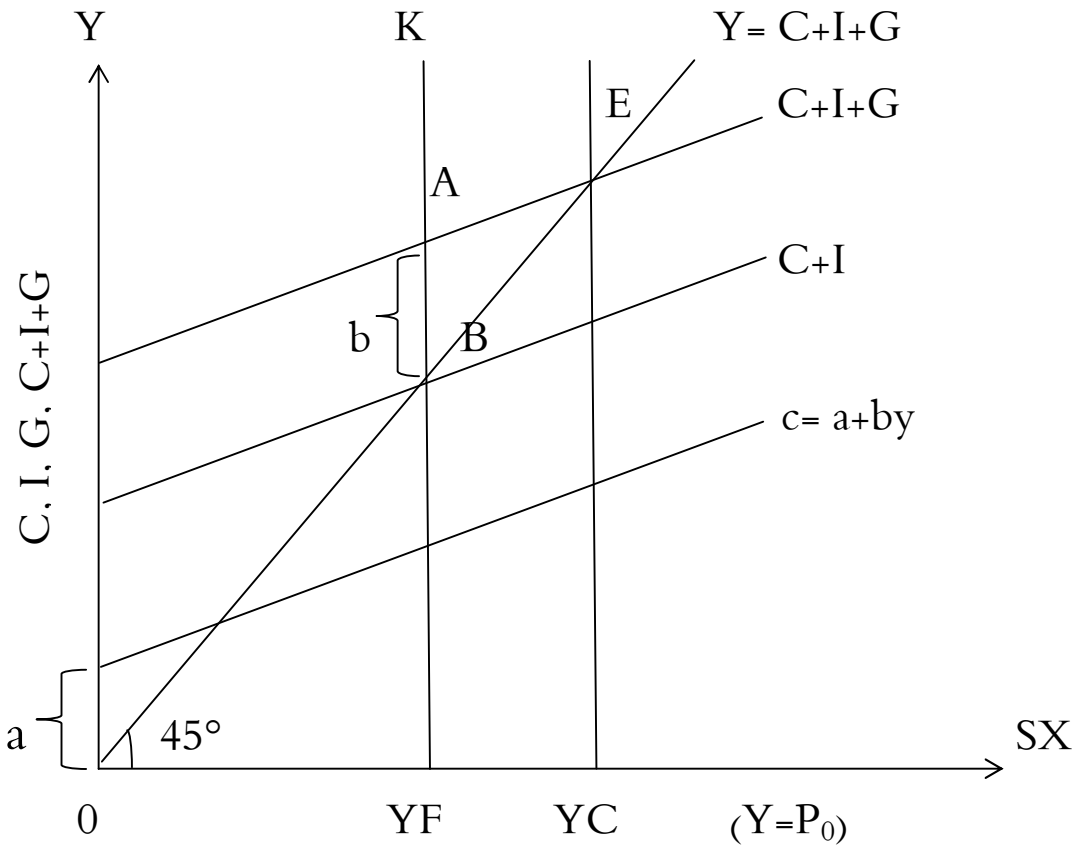

المصدر: ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، ، مؤسسة الشباب الجامعية النشر، الاسكندرية، 2005 ص 223

يشير الشكل إلى وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد تتمثل في المقدار C+I+G>YF اي ان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام وعلى ذلك يمكن تعريف الفجوة التضخمية بفائض القوة الشرائية وفي الشكل أعلاه تسقط العمود المستقيم YFK ثم نلاحظ منحنى الطلب الكليC+I+G يقطع خط الدخل 45 درجة عند النقطة E الواقعة إلى يمين النقطة B التي تمثل تقاطع خط الدخل 45 درجة مع العمود المستقيم YFK يتضمن الشكل دالة الاستهلاك معبرا عنها بخط الاستهلاك c=a+by، حيث الاستهلاك دالة خطية في الدخل، وكذلك دالة الاستثمار I ودالة الانفاق الحكومي G على افتراض انهما يتجددان خارج النموذج، وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي دالة خطية مستقيمة موازية إلى خط الاستهلاك ويتضح من الشكل أن مستوى الناتج الحقيقي لا يمكن أن يزيد عن

المستوى YF، إلا أن الطلب الكلي C+I+G يفوق الناتج الكلي بمقدار AB أي YF+AB=C+I+G يؤدي وجود الفجوة التضخمية AB إلى رفع المستوى العام للأسعار اذ لا يمكن التخلص من هذه الفجوة إلا بزيادة الدخل النقدي الكلي من YF إلى YC متسببا في ارتفاع المستوى العام للأسعار وتعود الزيادة في الدخل القومي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار نظرا لثبات مستوى الناتج الحقيقي الكلي عند الاستخدام التام YF. وهكذا تم تحقيق توان نقدي جديد عند المستوى YCعن طريق زيادة الدخل النقدي الكلي، وباستخدام مضاعف الاستثمار المضاعف X الفجوة التضخمية YC= YF+.

نموذج بنت هانسون Bent hanson للفجوات التضخمية:

استطاع ب.هانسون في كتابه (دراسة نظرية للتضخم pstudy in the theory of inflation أن يطور نموذجا جديدا للتضخم الطلب فقد جاء بنموذج اختلف فيه عن كينز الذي تكلم عن فائض الطلب في سوق السلع فقط اما هانسون فقد قسم إلى سوقين: سوق السلع وسوق عوامل الانتاج ثم تكلم عن الفجوة العاملية أي في سوق العامل الانتاجي والفجوة السلعية أي في سوق السلع واعتمد تحليله عن العلاقة بين الفجوتين فقد عرف هانسون الفجوة التضخمية في سوق السلع بأنها عبارة عن القوة الشرائية الفعلية على السلع ناقصا الكمية الفعلية من السلع.[1]

الفجوات التضخمية السلعية والعاملية:

يمكن تحليل الفجوة التضخمية على أساس الفرق بين الادخار والاستثمار وحتى يمكن التوصل الى مثل هذا التحليل نطلق على جانب الطلب اسم المشتريات المقدرة وعلى المعروض اسم المبيعات المتوقع وجريا على هذا التعبير يصبح الفرق بين الاستثمار المقدر والادخار المقدر مساويا لمجموع الفائض النقدي للطلب في سوق السلع وفي سوق عوامل الانتاج وهذا يفسر لنا لماذا تستعمل العلاقة بين الاستثمار والادخار دائما لبيان ما إذا كان هناك تضخم أولا ثم تستخدم الرموز التالية:[2]

[1] ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، نفس المرجع السابق، ص 224.

[2] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 227.

المبيعات: T ، المشتريات لأجل الاستهلاك: C ، المشتريات لأجل الانتاج: G، الاستثمار: I ، الادخار: S ، الدخل: Y .

وللتمييز بين العمليات الموجهة إلى سوق السلع عن العمليات الموجهة إلى سوق عوامل الانتاج تضع على يسار أي رمز من الرموز السابقة (1) سوق السلعة والرقم (2) لسوق عوامل الانتاج.

فمثلا T_1 عبارة عن المبيعات في سوق السلع. T_2 المبيعات في سوق عوامل الانتاج ونظرا لوجود ثلاثة هيئات تتعامل في السوق وهي طبقة الرأسماليين وطبقة العمال والحكومة فإننا نميز بين كل منها بأن نضع على يمين الرموز السابقة الحرف K الرأسمالين والحرف L للعمال والحرف G للحكومة فمثلا OK، تمثل مشتريات الرأسمالين من السلع تعرض الانتاج هكذا وعلى ذلك يمكن الحصول على دخول الهيئات الثلاثة على النحو التالي: $I+_2OK-_1OK-_1TK = YK$ (1)

أي أن الدخل المتوقع الرأسماليين عبارة عن الفرق بين المبيعات المتوقعة للرأسماليين ومشترياتهم لغرض الانتاج (مشترياتهم من السلع، 10K ومن عوامل الانتاج $_2OK$ مضافا إليها الاستثمار المقدر (I) $_2TL$ (4) YL = أي أن الدخل المتوقع للعمال عبارة عن مبيعاتهم المتوقعة من خدمات العمل (I)

$$SL+SK+CL+CK = YL + YK$$

أي أن الدخل القومي عبارة عن مجموع دخول العمال والرأسماليين قبل دفع الضرائب أي دخل الحكومة محسوب ضمن هذا الدخل موزعا بين الاستهلاك والادخار وبإعادة صياغة معادلات الدخل نحصل على :

$$_2OK+_1OK+_1TK-YK=I \qquad (2)$$

$$_2TL-YL$$

$$(CL-CK)-YL+YK=SL+SK$$

وعند القيام بجمع المعادلات الثلاث نتحصل على الفجوات التضخمية[1] السلعية والعمالية كما في المعادلة التالية: (3) $_2T-_2O+_1T-C+_1O=S-I$

حيث : $YL+YK-(YL+YK)$=صفر فتمحى من المعادلة وتشير المعادلة (4) إلى الفرق بين الاستثمار والادخار $(S-T)$ يساوي الفرق بين المشتريات لغرض الاستهلاك والإنتاج.

$(_1O+_1C)$ والمبيعات المتوقعة من السلع $_1T$ وهذه هي الفجوة السلعية مضافا إليها الفجوة العاملية، وهي عبارة عن الرفق بين المشتريات من عوامل الانتاج $(_2O)$ والمبيعات من عوامل الانتاج $(_2T)$.

ثانيا: وظائف التضخم

يرى بعض علماء الاقتصاد بأن شيئا بسيطا من التضخم يعتبر ظاهرة حسنة ومنشطة للاقتصاد. لذلك شجع هؤلاء على اتباع الدولة سياسات تضخمية، وخاصة الدول النامية، لأن مثل هذه السياسات تساهم في زيادة الاستثمار وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي للأسباب التالية:[2]

أ. عندما ترتفع الأسعار فان الدولة ترفع الضرائب مما يزيد في إيراداتها، وكذلك يقل الإنفاق الخاص بسبب ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة المدخلات وبالتالي زيادة الاستثمار.

ب. التضخم يؤدي إلى زيادة الانتاج مما يشجع على زيادة الاستثمار وتحسين طرق البحث وتكنولوجيا الانتاج.

ج. بسبب السياسات الحكومية فان سعر الفائدة يبقى ثابتا في حالات التضخم وهذا يعني بأن سعر الفائدة الحقيقي يقل ربما يصبح ثابتا، وتكون النتيجة تشجيع الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي بينما يرى بعض الاقتصاديون بان ارتفاع الأسعار واستمرار التضخم يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي للأسباب التالية:

1) عند تثبيت عرض النقد وزيادة الطلب عليه، فان سعر الفائدة يرتفع مما يقلل من الاستثمار.

[1] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 228-229.

[2] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص ص 361-362.

2) ان رفع معدلات الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي يشكل عاملا نشيطا للنمو الاقتصادي.

3) ان ثبات الأسعار يؤدي إلى ثبات قيمة المدخرات، مما يشجع على الادخار فيزداد الاستثمار والتوظيف والنمو.

4) ان ارتفاع أسعار السلع المحلية بالنسبة للسلع المنتجة بالخارج يزيد الاقبال على الواردات.

المطلب الثالث: قياس التضخم

يتم الاعتماد على الارقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في قياس معدل التضخم في المجتمع والرقم القياسي ما هو إلا نسبة مئوية لسعر سلعة معينة. ولذا يقاس التضخم بطرق عديدة منها:[1]

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لقياس التغير في أسعار المجموعة الأساسية من السلع والخدمات في المجتمع التي تعكس بصورة كبيرة إلى حد ما نفقة المعيشة لأفراد المجتمع والتغير فيها في سنة المقارنة مقارنة بما كانت عليه في سنة الاساس وهناك 3 اساليب لقياس معدل التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار التضخم:

- معدل التضخم البسيط، - معدل التضخم المركب، - معدل التضخم بالنسبة لسنة الأساس.

2.الرقم القياسي لأسعار الجملة

ويعتمد على قياس التغير في المستوى العام للأسعار على أساس اسعار بيع السلع والخدمات بواسطة منشآت تجارة الجملة على المستوى العام للأسعار بنفس الاسلوب السابق.

3.مكمش الناتج المحلي الإجمالي

ويعبر هذا المقياس عن النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يحسب على أساس الاسعار الثابتة اي بأسعار سنة الأساس.

[1] السيد محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص ص 248-251.

مكمش الناتج المحلي الإجمالي: (الناتج المحلي الإجمالي / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) × 100

كما يمكن قياس التضخم عن طريق: أخذ العينات من أسعار البضائع وتسعيرها من المنتج الأول، أي مقدار السعر الذي يحدد المنتج للبضاعة ومن هذه الأسعار الاجمالية يمكن معرفة اتجاه خط الأسعار بالصعود أو الهبوط ويحدث أن تنخفض قيمة بعض السلع فلا يعني ذلك انخفاض التضخم، لأنه في الوقت نفسه ترتفع أسعار بعض البضائع الأخرى، لذا فان الحصول السلعة واحدة لا يأخذ بالحسبان ولكن يكون عاملا مهما لمعرفة سبب التضخم أو الغلاء، ومن هنا نسمع عن ضغوط الكثير على منتجي البترول لتخفيض أسعاره، لأنه أحد السلع التي أدت إلى ارتفاع مؤشر التضخم.[1]

كما يقاس التضخم عن طريق:[2]

أ. معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:

ويستند هذا المعيار إلى منطق نظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها امكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة كل من الدخل أو النتاج القومي وأيضا امكانية تغير الطلب على النقود او سرعة دورانها وطبقا لهذه النظرية ان الاستقرار النقدي يتحقق عموما اذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{Y}$ مع معدل التغير في اجمالي الناتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي $B = \frac{\Delta Y}{Y} - \frac{\Delta M}{Y}$ معادلا للصفر أما اذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي فيكون معامل الاستقرار موجبا وعليه اذا فحصنا تطور معدل التغير لكل من النقود المتداولة والناتج القومي في فترة سابقة وكشفت الأرقام عن ان معدل نمو كمية النقود يعرف باستمرار معدل تغير الناتج القومي وبالتالي قيمة معامل الاستقرار موجبة فهذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة والمتاحة وان استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية. فالقوى التضخمية كما يعبر عنها معامل الاستقرار

[1] محمد حلمي الجيلاني، محاسبة التضخم المالي، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2014، ص ص 10 – 11.

[2] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ،2002، ص 315.

النقدي مع الاخذ بعين الاعتبار ما يمارسه التغير في الطلب على النقود وسرعة دورانها تكون وراء الارتفاع المشاهد في الأسعار واتجاهها المستمر نحو الارتفاع.

ب. معيار فائض الطلب:

ويستند هذا المعيار إلى النظرية الكينيزية في الطلب الفعال[1] والتي يستفاد منها انه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج فان فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار حيث يواجه الاقتصاد القومي حالة من التضخم البحت pure-inflation. اذا نظرنا نظرة مستقبلية Ex-ante يمكن تقدير فائض الطلب أو الفجوة التضخمية في فترة مقبلة بمقدار الطلب الفعال المتوقع والمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة في هذه الفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس، وان هذا الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار إلى الارتفاع. ويمكن قياس فائض الطلب والفجوة التضخمية خلال فترة سابقة التي انعكست كليا أو جزئيا في الارتفاع المتواصل باستخدام الصيغة التالية:

$$\Delta X = (CP + Cg + I) = Yr$$

حيث: ΔX: إجمالي فائض الطلب، CP : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

Cg : الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية ، I : الاستثمار بالأسعار الجارية

Yr : اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

من جانب آخر، فقد أظهرت الدراسات والبحوث التي درست تاريخ التضخم في كثير من الدول أن العلاقة الايجابية بين التضخم، من جهة ومستويات المخرجات والتنمية، من جهة أخرى هي علاقة مؤقتة وغير مستمرة اذ ان هذه العلاقة لا تبدو واضحة في الأمد الطويل وتسعى بعض الحكومات إلى وضع الخطط والسياسات التي تهدف من خلالها الى كبح التضخم المرتفع.

[1] محمد يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 408.

ان عدم النجاح في كبح التضخم المرتفع واحتوائه يؤثر بصورة سلبية واضحة على تحقيق التنمية المستديمة خصوصا في مجال التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وغيرها، إذ أن هناك علاقة واضحة (وفق الدراسات والأبحاث بين التنمية المستديمة من جهة والاستقرار النسبي للأسعار من جهة أخرى ومن هنا فان الاقتصاديين وصناع القرار يسعون إلى تحقيق استقرار نسبي في الاسعار وصولا إلى تحقيق فاعلية التنمية المستديمة في مجالات مختلفة وهذا الامر يعني الوصول إلى حالة من التضخم المقبول المناسب.[1]

[1] يوسف أبو فارة، ادارة الاسعار، مرجع سبق ذكره، ص 120.

المبحث الثالث: آثار التضخم وأساليب معالجته

يترتب على التضخم آثار تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية متجاوزا بذلك الخاصية النقدية التي يرتبط بها.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

أولا: أثر التضخم على ميزان المدفوعات وعلى الانتاج

ان الزيادات المناسبة في الأسعار وفي ظل وجود موارد متاحة قابلة للاستثمار تساهم في زيادة الانتاج باعتبار أن هذه الزيادة المعقولة في الأسعار ستشجع المنتجين على التوسع في استثماراتهم وعلى زيادة انتاجهم باعتبار ان ارباحهم ستزداد في حالة زيادة حدة التضخم وبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارده سيؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج سواء بزيادة أسعار المواد الأولية أو الأجور أو الايجارات وغيرها من مستلزمات الإنتاج، مما يدفع بالمنتجين إلى خزن منتجاتهم وخزن المواد الأولية ويقدر ما يفوق احتياجاتهم الفعلية لأن توقعاتهم المستقبلية مرتبطة بمزيد من الزيادات في الاسعار المتواصلة ستؤدي في بداية الأمر إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية أيضا، ومثل هذه الحالة يصعب استمراره لفترة طويلة اذ يمكن أن يجعل المنتجين يواجهون صعوبة كبيرة في تصريف انتاجهم بحكم التزايد المستمر في الأسعار مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تخفيض استخدام الأيدي العامة. [1]

أما من حيث الأثر على ميزان المدفوعات فان زيادة الأسعار المنتجات المحلية لبلد معين يؤدي غلى انخفاض الطلب على صادرات هذا البلد وزيادة الطلب المحلي في هذا البلد على الاستيراد من الخارج وهذا الحال ينعكس بصورة عجز ميزان المدفوعات، وانخفاض قيمة العملة الوطنية محليا وخارجيا واستنزاف موارد البلد لاحتياطاته بالعملات الوطنية محليا والدولة خاصة عندما تكون المرونة السعرية للاستيراد من السلع معينة مرتفعة مع ارتفاع أيضا في الميول الحدية لاستهلاك ومغالاة في قيمة العملة الوطنية وتقويمها بأعلى من قيمتها الحقيقية في عمليات التبادل الدولي.

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، الأردن، 2008، ص 261.

ثانيا: الأثر على الادخار والاستثمار والاستهلاك

إن انخفاض الدخول الحقيقية بسبب التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع المتزايدة أسعارها كما أن قيمة المدخرات ستنخفض في الوقت نفسه بسبب ارتفاع الأسعار المتواصل كما أن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى تحول الأفراد إلى استبدالها بسلع وأصول مختلفة تجنبا لمزيد من التدهور في قيمة الأرصدة النقدية السائلة وحفاظا على مستويات معيشتهم واستهلاكهم السابق على زيادة حجم التضخم لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب انخفاض الميل الحدي للادخار وهذا الحال سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج القومي، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع (سلبية) بمعنى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الادخارية ان التضخم الحاد لا يمثل بيئة مناسبة لزيادة الادخارات والاستثمارات والتشغيل والإنتاج ونمو الدخل القومي بل إنه سيساعد على ظهور التوجهات المضرة بالاقتصاد القومي.[1]

ثالثا: أثر التضخم على توزيع الدخل

يحدث هذا الأثر أكثر من صدى في المجتمع فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم ويكون ذلك أكثر وضوحا في حالة تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع والخدمات المختلفة، فالذين ارتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها سيستفيدون بشكل أكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم ارتفاعا عاديا ومعتدلا.

رابعا: أثر التضخم على أسعار الفائدة:

لتفادي خسارة الدائنين أو المقترضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فان آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام آخر،

[1] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، نفس المرجع السابق، ص ص 375-376.

الأمر الذي يعني ضرورة إضافية علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقترضين ويجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ بعين الاعتبار توقعات معدل التضخم.[1]

المطلب الثاني: أثار التضخم على الاحتكار

ان المحتكرين بتصرفاتهم يحدثون آثار من خلال رفع أسعار السلع والمنتجات وتتمثل هذه الآثار فيما يسمى بالتضخم، أما السياسيون فيرون ان السبب لهذه الظاهرة هم اتحادات العمل والمنشآت الانتاجية الكبيرة من خلال سياستهم المنتهجة التي تؤدي إلى رفع الأسعار والأجور.[2]

ان التكاليف التي تدفع مستوى الأسعار إلى الأعلى محدثة ما يسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف، ومن هذا نجد أن اتحادات العمال القوية والمنشآت الانتاجية الضخمة تستخدم قوتها في السوق للاستفادة من رفع الاجور من خلال الحصول على معدلات ربح كبيرة، وهذا معناه إعلان عن بوابة ظاهرة تضخمية في الأسعار والأجور، وهكذا نجد أن اتحادات العمال والمنشآت الكبرى استخدامها لعصا القوة الاحتكارية لرفع هوامش الربح ومن ثم الاستفادة في رفع الأجور، وهذا يكون بداية انطلاق لظاهرة غير مرغوب فيها وهي ظاهرة التضخم، فإذا كنت بصدد اقتصاد يتمتع بأسعار مستقرة، وقامت فيه بعض المنشآت الانتاجية الكبيرة الممثلة باتحاد عمالها وقامت بإضراب للحصول على زيادة كبيرة في الأجور، فينجر عن هذا أنه اذ تحصلت هذه الاتحادات العمالية على الزيادة في الأجور فانه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنشأة التي استفاد اتحاد عمالها من هذه الزيادة، والزيادة في الأسعار لمنتجات المنشأة التي استفاد اتحاد عمالها من هذه الزيادة، وهذا كله يؤدي لارتفاع الرقم القياسي لأسعار سلع الاستهلاك المباشرة وذلك من خلال هذه المنشآت التي استفادت اتحاد لمالها من الزيادة في الأجور في نفس الوقت من خلال المنشآت الاخرى وبالتالي إذا كانت هذه المدخلات أسعار مرتفعة فحتما تكون مخرجات المنشآت الأخرى ذات أسعار مرتفعة أي حدوث ظاهرة التضخم، كما قد يكون لقرارات

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، نفس المرجع السابق، ص 262.

[2] محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 243.

اتحادات العمال والمنشآت الكبيرة أثر على الاتحادات العمالية الأخرى ، وهذا يعني ارتفاع جديد للتكاليف في هذه المنشآت ومن ثم ارتفاع اسعار منتجاتها وهو ما يلخصه ظاهرة التضخم، وهكذا نجد ان الاتحادات العمالية والمنشآت الانتاجية الضخمة استخدمت قوتها الاحتكارية للاستفادة من رفع الأجور مخلفة في طياتها ظاهرة اقتصادية هي التضخم.

الردود على هذا الطروح والاتجاه:

هناك من يرى من الاقتصاديين أن تأثير الاحتكار على التضخم ليس بالأمر الحتمي، أي أنه اذا كان هناك احتكار من طرف المنشأة، أو اتحاد عمال معين فليس بالضرورة أن ينشأ عنه ظاهرة التضخم، وبعبارة أخرى تشير الدراسات العلمية إلى ان اتحادات العمال بقدرتها تما تحقق أجور مرتفعة لأعضائها لكن هذا الارتفاع في الأجور لن يكون أسرع من ارتفاع أسعار أي منتوج آخر، ولكي يتمكن اتحاد العمال أو رجال الأعمال المحتكرون من أجورهم بمعدل أعلى من البائعين الآخرين فلا بد أن تكون قوتهم الاحتكارية متزايدة باستمرار، إن الأجور هي التي تتحدد خلال الاتحاد العمالي إنما هي أسعار أيضا، فإذا كانت الأجور هي التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع وعلى هذا يعاب على نظرية التضخم الناشئة عن التكاليف بأنها ليست ذات أهمية كبيرة.[1]

كخلاصة لهذا الرأي أنه يبين لنا رد فعل الأسعار لدى المستهلكين بأنه لن يؤدي بالضرورة لظاهرة التضخم، وإنما يحدث في الواقع من جراء ارتفاع أسعار منتجات المنشآت ذات الاتحاد العمالي الاحتكاري هو وجود ضغط لخفض الأسعار في قطاعات أخرى أي بصبح هناك تغير في الأسعار النسبية، أي أنه إذا كان هناك إقبال من طرف المستهلكين على المنتجات المرتفعة فإنه يكون على حساب السلع ومنتجات أخرى مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار سلع ومنتجات هذه الأخيرة، وهذا ما يقودنا إلى القول أنه ليس هناك ما يدعونا إلى توقع حدوث زيادة مستمرة في الأسعار لمجرد أن سعر السلعة أو مورد قد ارتفع بقدر كبير.

[1] محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، نفس المرجع السابق، ص 244.

ان زيادة الأسعار بسبب القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت الانتاجية الكبيرة قد تنشأ وتخلف معدل غير عادي للبطالة وخلق اضطرابات اقتصادية، فالاستفادة من الاتحاد العمالي من الاجور الكبيرة يكون له تأثير عكسي على مستو بالتوظيف في المنشآت الأخرى المجانسة في منتجاتها لمنشآت محل الزيادة في رفع الأجور وبالتالي تنشأ البطالة وينخفض الانتاج.

وفي هذه الحالات يسعى صانع السياسات إلى خفض من الآثار من خلال سياسة توسعية التي هي الواقع تؤدي إلى ضغوط التضخمية.[1]

وفقا لهذا الرأي فإذا العلاقة السببية للتضخم تنشأ عن الزيادة الكثيفة للأجور والأسعار الناشئة عن القوى الاحتكارية بمعنى أنه يكون هناك تعميم في زيادة الأسعار على مختلف القطاعات، إلا أن مؤيدي طرح أن الاحتكار يتسبب في وجود ظاهرة تضخم لم ينجحوا في تبيان أن القوى الاحتكارية قد زادت خلال الفترة 1967-1978 قياسا بما كانت عليه خلال الحرب العالمية الثانية، في حيث كانت الاسعار تشهد ارتفاعات مستمرة أي حدوث ظاهرة التضخم وبالتالي يبقى هذا الطرح محل جدل وخلاف.

لكن لتبرئة الاحتكار تجاه ظاهرة التضخم والاحتياط من تأثير الاحتكار وإبرازه لظاهرة التضخم فهذا يجب ادراج دور الحكومة وذلك من خلال التقييد الحكومي للاحتكار، حيث تستطيع الحكومة اجبار المحتكر على عدم تعدي سعر منتوجه سعرا وبالتالي يصبح المحتكر يعوض من هذا القرار مثلا الزيادة في كميته الانتاجية دون المساس بالسعر المحدد، إلا أن هذا التقييد من طرف الحكومة قد يجب صعوبة في تطبيقه وذلك يرجع:

- عدم توفر المعلومات الكفيلة للحكومة بظروف وطلب السوق.
- وقوع الادارة الحكومية المقيدة للاحتكار تحت تأثير المنشآت الخاضعة للتقييد وبالتالي تكون إمكانية التواطئ محتملة مقابل مصالح شخصية.

[1] محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، نفس المرجع السابق، ص 245.

- عدم إمداد المنشآت بالتكاليف الحقيقية لها، بالرغم أنها تحصل على أرباح بمعدلات كبيرة إلا أن سياسات التخفيف من الاحتكار ومحاولة التحكم فيه لم تحل المشكل المطروح في أن التضخم قد يكون نتيجة لظاهرة الاحتكار.[1]

وبالفعل كانت الأسعار تزداد من سنة لأخرى، وغالبا ما تكون هذه الزيادة أعلى من الزيادة في الإنتاجية، ولم يكن يبدو الاضطرابات العديدة كانت هي الضرورة لبلوغ هذه النتيجة ووصول الأمر إلى الأجور تظهر أيضا خارج الفروع المنظمة نقابيا، وهكذا يمنح أرباب العمل اذن بدون نقاش زيادات في الأجور التي تعمل على إعادة رفع أسعار التكلفة، حيث يؤدي ذلك إلى رفع أسعار البيع، إن هذه الضرورة يمكن ترجمتها إلى تضخم، وحينما يحاول البنك المركزي والخزينة مكافحته بوسائل متعددة ومتنوعة تؤثر على الطلب فإنهما يتوصلان فقط إلى إحداث انكماش وحدوث بطالة.

المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم

تختلف السياسات والأساليب عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوعية والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه، فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة أكبر من العرض، يرون أن معالجته تتطلب من الدولة والسلطات الاقتصادية والبنك المركزي أن تتخذ سياسات مالية ونقدية انكماشية:

1. السياسة النقدية:

تركز هذه السياسة على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي حيث يتفق العديد من وجهات النظر في أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية فالإفراط في العرض النقدي يعتبر السبب الرئيسي بظهور التضخم ولمعالجته يمكن أن تتمثل في ثلاثة أدوات للحد من ارتفاع الأسعار:[2]

[1] محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، نفس المرجع السابق، ص 246.

[2] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 261.

أ. سياسة سعر اعادة الخصم:

سعر اعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير اعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذون حكومية أو لقاء ما يقدمه اليها من قروض وسلف مضمونة بهذه الأوراق لذلك يطلق عليه أحيانا بسعر البنك أي السعر الذي يحدده البنك المركزي.[1]

ويعد سعر اعادة الخصم من اقدم الأدوات التقليدية التي تلجأ اليها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتأثير في السوق النقدية، فعند شيوع حالة من التضخم ومن التوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم بهدف تقييد حجم الائتمان المصرح به وأيضا المستخدم منه في السوق لنقدية المحلية معتمد في ذلك أن البنوك التجارية سوف تتأثر بدورها من قرار البنك المركزي.

ب. سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية وذاك بهدف زيادة أو انقاص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

فعندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم فانه يستهدف سياسة انكماشية وتتجه رغبته إلى تقليل عرض النقود المتاحة عن طريق الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك بتخفيض الأرصدة النقدية المتاحة لها، لذلك فانه يدخل في السوق المالية بائعا الجزء من الأوراق التجارية المخصوصة لديه، ولتحقيق الاعتماد على عمليات السوق المفتوحة هناك عدة مزايا منها:[2]

- توافر حرية الحركة والمرونة في كل من شروط الكمية وتوقيت التدخل، خاصة وإن عمليات سوق المفتوحة تتم بطريقة مباشرة ودون حاجة إلى الإعلان عنها، وبالتالي لا يكون لها أثار على توقعات البائعين والمشترين .

[1] محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011، ص 324.

[2] محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، نفس المرجع السابق، ص 325.

- يمتلك البنك المركزي زمام المبادرة له من مكان باعتباره بنك البنوك وله ان يقرر تفاصيل اتباعه لسياسة قطع الأوراق ومقدار النسب التي يقترضها ونوعية هذه الأوراق.
- كما له أن يقرر اختبار الأسواق الانتاجية المطلوبة وتنشيطها من خلال عمليات السوق المفتوحة سواء كان ذلك في الاسواق الثانوية او الأولية.

وعلى الرغم من هذه السياسة لا تنتهج في حالات التضخم إلا انه يجب ملاحظة انه يجب ملاحظة أنه في الحالات التضخم الجامح قد لا تكفي محل لسببين رئيسيين:

- رغم حوزة البنك المركزي من أوراق المالية بدرجة لا تؤثر على أحوال السوق.
- عند ارتفاع الأسعار يرتفع معدلات الربح، نجد أيضا إن المستثمرين لا يعنيهم الكثير ارتفاع أسعار الفائدة الناشئة عن انخفاض أسعار أوراق المالية.

ج. سياسة نسب الاحتياطي القانوني واسترجاع السيولة:

انتهجت الجزائر سياسة نقدية جذرية بغية التقليل من نسب التضخم المرتفعة والتحكم في اخطاره الناجمة عن الإفراط في السيولة، وفي هذا الإطار قام البنك المركزي في اكتوبر 1994 طبقا لتعليمة 94-10 الصادر بتاريخ 9 أفريل 1994 بفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من قيمة الودائع المصرفية ثم تعويضها بنسبة 4% ابتداءا من 11 فيفري 2001 الا انه وبعد حوالي 10 أشهر حددت النسبة بـ 4.25 من نسبة الاحتياطي القانوني لتصل إلى نسبة 6.25 وهي النسبة التي توافق استعمال أداة استرجاع السيولة وتمويل البنوك.[1]

2. السياسة المالية:

تركز هذه السياسة عن ضبط معدلات التضخم يتطلب تخفيض عناصر الطلب الكلي من خلال ضبط مستويات الاستهلاك ومن خلال رفع معدلات الضرائب الغير المباشرة على السلع الاستهلاكية خاصة الكمالية مما يشجع على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار كما يمكن استخدام السياسة المالية

[1] حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008-2009، ص 61.

لتشجيع الاستثمار في مجالات مرغوبة من خلال استخدامه لبعض أدوات التي تستعملها لعلاج التضخم منها.[1]

أ. الانفاق الحكومي:

يجب على الحكومة التحكم والسيطرة على دعم الانفاق الحكومي وكيفية توزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة وما يرتبط بها من نشاطات انتاجية أخرى.[2] الأمر الدي يعمل على السيطرة على المستوى العام للأسعار بحيث لا يرتفع بشكل كبير قد يضر بالنشاط الاقتصادي.

ب. الضرائب:

عملت الدولة على الحد من ارتفاع الأسعار خلال الاصلاحات الضريبية حيث عمل الاصلاح الضريبي على تحسين نظام الضرائب المباشرة على حد سواء، فعلى مستوى الضرائب المباشرة طبقت ضريبة جديدة على جميع أرباح الشركات تمثلت في ضريبة الأرباح الموزعة على أصحاب الأسهم وضريبة مطبقة على مداخيل الإفراد وقد عملت الدولة بهذه الاصلاحات تفاديا للجوء إلى ايرادات أخرى تكون تضخمية بطبيعتها وتخفيض من حدة التضخم من خلال سياسة ادارة الطلب الانكماشية وسياسة ادارة العرض التوسعية والتي تظهر في المزايا والتسهيلات المقدمة للمستثمرين خاصة المنتجين لأحداث نوع من التوازن بين الطلب والعرض.[3]

ج. الدين العام:

في حالة تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، فانه يجب على الحكومة أن تكون حكيمة في التعامل مع ذلك الفائض واستغلاله فيما يقوم التنمية الاقتصادية للدولة وأن لا يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، أما في حالة تحقيق عجز في الموازنة العامة، فان ذلك سيدفع الحكومة[4]للاستدانة سواء من

[1] ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، نفس المرجع السابق، ص 261.

[2] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنضر والتوزيع، طبعة الاولى، الأردن، 2013، ص 204.

[3] حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور، نفس المرجع السابق، ص 65.

[4] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، نفس المرجع السابق، ص 205.

الداخل أو من الخارج لمواجهة ذلك العجز، لك يجب الحصول عليه وطرق تسديده، بالإضافة إلى المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يجب أن تستخدم فيها تلك الاموال بالشكل الذي لا يؤثر فيه سلبا على النشاط الاقتصادي للدولة بشكل عام والتضخم بشكل خاص.

خلاصة الفصل الثانـــي:

من خلال النظر في هذا الفصل تطرقنا إلى تعريف حول التضخم كونه الزيادة في مستوى الأسعار نتيجة الزيادة في كمية المنتجات والسلع.

حيث رأينا التضخم كظاهرة اقتصادية يشكل إحدى المشكلات الرئيسية التي تعاني الاقتصاديات النامية والمتقدمة على اختلاف نظمها.

حسب رأينا الشخصي وإعتمادا على التعاريف السابقة فإن التضخم يمثل كل زيادة في النقد المتداول يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي للسلع في المدة الزمنية تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الفصل الثالث

أثر الإنفاق الحكومي على التضخم

2015-1990

تمهيد الفصل الثالث :

بعد المسح النظري السابق الذكر والذي تم التطرق فيه لأهم جوانب الدراسة والمتغيرات المستخدمة وإبراز لمدى أهميتها وتأثيرها على باقي المتغيرات وكون الدراسة قياسية فهذا يحتم علينا تقسيم المتغيرات إلى متغيرات مستقلة (مفسرة) تتمثل في الإنفاق الحكومي ،(نفقات التسيير ونفقات التجهيز) ومتغير تابع (مفسر) يتمثل في التضخم من خلال بناء نموذج قياسي بدراسة حالة الجزائر يغطي الفترة 1990 – 2015.

نقوم في هذا الفصل بتقييم مدى تأثير سياسة الإنفاق العام المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية على معدل التضخم الذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الأساسية المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي في معظم الدول مما استوجب تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر.

المبحث الثاني :الارتباط المتعدد.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر.

المبحث الأول: أثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات وذلك باعتبارها من أهم العناصر المرتبطة بالحاجات العامة و التي يقوم النشاط العام بإشباعها.

المطلب الأول: الانفاق الحكومي في الجزائر 1990-2015

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات وذلك باعتبارها من أهم العناصر المرتبطة بالحاجات العامة و التي يقوم النشاط العام بإشباعها.

تصنف النفقات العامة في الجزائر الى قسمين : نفقات التسيير (dépenses defonctionnement) ونفقات التجهيز (dépenses d'équipements)، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (21/90) بحيث نصت على ما يأتي" الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال)وترخصها".

1. تغير نفقات التسيير في الفترة ما بين 1990-2015:

الجدول1.3: تغيرات نفقات التسيير في الفترة 1990-2015

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مليار دينار	88,8	447,69	856,19	1245,13	26590,8	3797,25	4782,6	4204,3	4486,3	4972,3

Source : http://www.ons.dz 24/04/2016

تحليل تغير نفقات التسيير:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر مما يعكس تزايد المهام و الوظائف التي تقوم بها الدولة حيث نلاحظ أنها تزايدت من سنة إلى أخرى اذ أن نفقات التسيير قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها بنسبة 772,7% سنة 1999 مقارنة بسنة 1990 وهذا ما يوضح أثر

الاصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة وصندوق النقد الدولي و البنك العالمي وبلغت نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة 65,9% متوسط الفترة 1990-2011 بحيث سجلت الفترة 1990 – 1999 نسبة 70 % لتعرف بعدها اتجاه تنازلي لصالح نفقات التسيير وصل إلى 63,1% في المتوسط الفترة 2000-2011 ،كما انخفضت إلى مستوى 52,9 % سنة 2008.

أما فيما يتعلق بالقيم المطلقة فإن نفقات التسيير تبقى في تزايد مستمر بالرغم من اختلاف معدل النمو السنوي إذ ارتفعت من 88,8 مليون دج سنة 1990 ،856,19مليون دج سنة 2000 إلى 379725 مليون دج سنة 2011 ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو و ارتفاع أصنافها ر المتمثلة في التحويلات الجارية فقد ارتفعت من 2300,03 مليار دج سنة 2009،2659,08 مليار دج سنة 2010،4782,6 مليار دج سنة 2012 و4782,6 مليار دج سنة 2013 و4486,3 مليار دج سنة 2014 إلى 4972,3 مليار دج سنة 2015.

2. نفقات التجهيز في الفترة ما بين1990–2015

الجدول2.3تغيرات نفقات التجهيز ما بين 1990-2015

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مليار دينار	47,7	285,92	321,93	806,91	1807,86	1934,5	1988,4	1850	1986,6	3885,8

Source:http//www.ons.dz 24/04/2016

تحليل تغير النفقات التجهيز في الفترة ما بين 1990–2015

من الجدول أعلاه سجلت نفقات التجهيز ما قيمته 47,7 مليون دج سنة 1990 لترتفع الى285,92 ملون دج سنة 1995 ،بعدها شهدت تذبذب بالانخفاض لغاية سنة1999 ، حتى تعاود الانطلاق من جديد وبمعدل مرتفع لتصل الى ما قيمته 1434,69 مليون دج سنة2007 ، لتعاود الارتفاع من جديد من1807,86مليون دج سنة 2010 الى1934,5مليون دج سنة2011 نتيجة للأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت الإيرادات العامة بسبب

انخفاض الجباية البترولية من 1434,69 مليون دج سنة 2007 الى 1937,28 مليون دج سنة 2008، لتشهد 1946,31 مليون دج سنة 2009. ومن جهة أخرى، تماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية وما تتضمنه من برامج للتنمية فإن هذه الزيادة في نفقات التجهيز أساسا ترجع إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دينار في 2011 الى 611.1 مليار دينار في2012 ، أي زيادة قدرها .% 125.2 أما نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية التي كانت حصتها في نفقات 2008 فقد عرفت تراجعا منذ تلك السنة لتبلغ حصتها في 2011 نسبة % 35.7 فقط وبقيت % 40.1 الاستثمار مستقرة تقريبا في 2012 بواقع 693.3 مليار دينار وتمثل نسبة % 31 من نفقات التجهيز الاجمالية. وعرفت النفقات الأخرى ذات الوزن المعتبر في مجموع نفقات التجهيز تطورات متباينة، إذا انخفضت نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة والري من جديد بنسبة % 23.3 في حين بقيت تلك الخاصة بالتربية والتكوين مستقرة نسبيا 134.6 مليار دينار مقابل 137.9 مليار دينار في(2011) كما عرفت النفقات الخاصة بالبنية التحتية الاجتماعية والثقافية ارتفاعا قدره 23,4%.

ولاتزال نفقات التجهيز من حيث حجمها في النمو و الارتفاع لذا ارتفعت سنة2012 إلى 1988,4 مليون دج و سنة 2013 إلى 1850 مليون دج و سنة 2014إلى 1986,6 مليون دج لتصل سنة 2015 إلى 3885,8 مليون دج.

المطلب الثاني: التضخم في الجزائر من 1990-2015

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1990-2015 العديد من التغيرات المؤسساتية و الهيكلية في مستويات عديدة مما نجم عنها ارتفاع و انخفاض في المستوى العام للأسعار وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول 3.3: تغير التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2015

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة %	16,65	29,78	0,34	1,38	3,91	4,52	8,89	3,25	2,90	4,4

Source:http//www.ons.dz 24/04/2016

تحليل تغيرات معدل التضخم في الجزائر في الفترة 1990–2000

من تقارير بنك الجزائر نلاحظ أن معدل التضخم في ارتفاع إلى أن وصل 31,67% كأقصى حد له سنة 1992ويرجع ذلك إلى عدة أسباب و المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعدادالائتماني الأول .كما عرف ارتفاع سنتي 1994و 1995 حيث يلغ أرقام قياسية تضر بالقوة الشرائية للأفراد وصلت إلى 29,05% و29,78% على التوالي ،ويعود ذلك على الخصوص إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,7% بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من الزيادة في الإصدار النقدي و الطبيعة لسلسلة الصارمة في إطار الالتزامات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية العميقة بالجزائر المتركزة على تحرير الأسعار هو الارتفاع في معدلات التضخم .

أما خلال الفترة 1996-2000 فشهدت انخفاضا مهما من 18,86% سنة 1996 إلى أدنى معدل لها 0,34 % سنة 2000 ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم، زائد تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة و تحرير الأسعار.

تحليل تغيرات معدل التضخم في الجزائر فترة 2001–2015

تميزت هذه الفترة بعودة الحياة الاقتصادية و الراحة المالية للبلد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية وتسجيل الخزينة العمومية لموارد المالية الضخمة، تم ضخ جزء لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج و الاستثمار ،بداية من المخطط التنموي الأول حيث عاد معدل التضخم ليرتفع قليلا بعد ذلك 4,23% سنة 2001 .كما بلغت الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414,1 مليار دينار نهاية هذه السنة وهذا يمثل سند مهم لمباشرة برنامج الانعاش الاقتصادي وفي عام 2002 انخفض معدل التضخم إلى 1,42% بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار،حيث تم الانتقال سنة 2002من نظام ذو أربعة معدلات لحقوق الجمارك (40%،25%،15%،5%) إلى نظام ذو ثلاث معدلات(30%،15%،5%).كما عرف بين 2005-2006 تقليصا نسبيا مقارنة بالسنوات 2001-2004 يسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية ،و عرفت سنة 2005 قفزة نوعية

في مجال تخصيص غلاف مالي كبير ب150 مليار دولار لدعم النمو مما أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة نقدية توسعية ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوبة ب3,67%سنة 2007 و4,86%سنة 2008 وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 5,73% حققتها الجزائر سنة 2009[1]حيث تباطؤ المستوى العام للأسعارب3,91% سنة 2010،بلغت نسبة التضخم في الجزائر 8,89 % سنة 2012 مقابل 4,52% في2011، حسب معطيات رسمية نشرها الأربعاء الديوان القومي للإحصاء، مضيفا أن معدل الأسعار عند الاستهلاك ارتفع من جهته ب9 % مما زاد من نسبة التضخم لسنة 2012 لتسجل زيادة تقارب 100 % بالمقارنة مع العام 2011، وعرف معدل التضخم في الجزائر تباطأ جديدا في2014 ، حيث سجل نسبة 2,9% مقابل 3,25% في2013،كما واصلت وتيرة التضخم السنوي في الجزائر ارتفاعا لتبلغ 4,4% سنة 2015.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2015

يعارض البعض برامج الانفاق الحكومي بحجة أن التضخم هو الثمن الذي يجب دفعه مقابل تنفيذ برامج الإنفاق الحكومي و لكن البعض الأخر يرى بأن هذه الرؤية هو خلط بينها وبين أساليب تمويله لأنه توجد برامج الإنفاق الحكومي يمكن تمويلها بأساليب غير تضخمية و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] http://www.mf.gov.dzوزارة المالية

جدول 4.3: يبين تغيرات كل التضخم ،نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2015).

	التضخم	نفقات التجهيز	نفقات التسيير
السنوات	(%)	(مليار دينار)	(مليار دينار)
1990	16,65	47,70	88,80
1991	25,89	58,30	153,80
1992	31,67	144,00	276,13
1993	20,54	185,20	291,42
1994	29,05	235,93	330,40
1995	29,78	285,92	473,69
1996	18,68	174,02	550,60
1997	5,73	201,64	643,55
1998	4,95	211,88	663,86
1999	2,65	186,89	774,70
2000	0,34	321,93	856,19
2001	4,23	357,39	963,63
2002	1,42	452,93	1097,72
2003	4,27	516,51	1122,76
2004	3,96	638,04	1250,89
2005	1,38	806,91	1245,13
2006	2,31	1015,15	1437,87
2007	3,67	1434,69	1674,03
2008	4,86	1973,28	2217,78

2009	5,73	1946,31	2300,03
2010	3,91	1807,86	2659,08
2011	4,52	1934,50	3797,25
2012	8,89	1988,40	4782,60
2013	3,25	1850,00	4204,30
2014	2,90	1986,60	4486,30
2015	4,40	3885,80	4972,30

المصدر : من إعداد الطالبتين مما سيق

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقديم التحليل التالي:

نلاحظ أنه من الفترة 1990-1995 شهدت نفقات التسيير والتجهيز تزايد،و كذلك التضخم تزايدا ولكن بنسبة قليلة ويعود ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار البرنامج الاستعداد الائتماني الأول وذلك في سنة 1994-1995. وأيضا تخفيض في قيمة الدينار وذلك سنة 1994 ومن 1996-2000.

نلاحظ نفقات التسيير واصلت في الزيادة أما نفقات التجهيز فكانت في تذبذب أحيانا ارتفاع وأحيانا انخفاض وذلك في سنة 1996 و 1999 أما التضخم فشهد انخفاضا ملحوظا حتى وصل إلى 0,34 وذلك سنة 2000 ويعود ذلك إلى برنامج الاصلاح الهيكلي ومن 2001-2015

المبحث الثاني: الارتباط المتعدد

إن العلم الحديث و التنمية و التقنية المصاحبة له قد أسهما إسهاما كبيرا في تقدم الإنسان وتوفير له وسائل الراحة،لذا مس هذا التطور عدة نظريات منها نظرية الاقتصاد القياسي التي تستعمل فيها أساليب رياضية بهدف وضع القرار القائم على أساس علمي.

المطلب الأول:دراسة الارتباط المتعدد ومتغيرات الدراسة التطبيقية وكيفية قياسه

إن دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرين فقط تعرف بالارتباط البسيط ولكن نجد عادة أن تغير ظاهرتين من الظواهر الاقتصادية تتأثر في تغيرها بأكثر من عنصر واحد ما يسمى بالارتباط المتعدد.

أولا: تعريف الارتباط

هو عبارة عن دراسة مدى العلاقة بين متغيرين أو أكثر فقط تميل ظاهرتين إلى التغير معا،و إما في اتجاه واحد أي ارتباط طردي،كما في حالة زيادة كمية الودائع لدى البنوك و صناديق التوفير،أو في اتجاهين متضادين أي ارتباط عكسي في حالة ارتفاع دخول الإنفاق على السلع و الخدمات وذلك بسبب وجود علاقة مشتركة بينهما لوجود مؤثر يؤثر عليهما.[1]

ويمكن إرجاع درجة الارتباط إلى عوامل عديدة أهمها:

- الصدفة.
- تغير إحدى الظاهرتين نتيجة تغير ظاهرة أخرى، كزيادة الاستهلاك نتيجة انخفاض الأسعار.
- وجود مؤثر خارجي ثالث يؤثر على الظاهرتين.

ثانيا: أنواع الارتباط

يوجد نوعين من الارتباط:

[1] محمد محمد جبر المغربي، الإحصاء التحليلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى،مصر،2011،ص 186

1. معامل الارتباط البسيط: Simple correlation coefficient

يعرف معامل الارتباط البسيط بأنه قيمة العددية للعلاقة الإرتباطية الخطية بين متغيرين فقط.[1]

ويأخذ معامل الارتباط البسيط عدد من الأشكال و الصيغ الرياضية ويرمز لها بالرمز r

2. معامل الارتباط المتعدد: Multiple correlation

لقد سبق أن أشرنا في الجزء السابق من الارتباط بأنه دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرين فقط أي ما يسمى الارتباط البسيط ولكن نجد عادة أن تغير ظاهرتين من الظواهر الاقتصادية تتأثر في تغيرها بأكثر من عنصر واحد ودراسة العلاقة بين ثلاث متغيرات أو أكثر هو ما يسمى بالارتباط المتعدد.[2]

كما يعرف معامل الارتباط على انه المعامل والذي يرمز له بالرمز R أيضاً يقيس لعلاقة بين أكثر من متغيرين وهي مغيرات عشوائية متصلة التوزيع (توزيع متعدد المتغيرات Multivariate distribution) وإن حساب قيمة R هو امتداد لقيمة معامل الارتباط البسيط (r) مع استبدال X بـ Y, $X_k - {}_1X$, Yولنأخذ ثلاث متغيرات X_1, X_2, X_3 نحصل على الصيغ الآتية:

$$r_{12} = \frac{n\sum X_1X_2 - \sum X_1 \sum X_2}{\sqrt{n\sum X_1^2 - (\sum X_1)^2}\sqrt{n\sum X_2^2 - (\sum X_2)^2}}$$

$$r_{13} = \frac{n\sum X_1X_3 - \sum X_1 \sum X_3}{\sqrt{n\sum X_1^2 - (\sum X_1)^2}\sqrt{n\sum X_3^2 - (\sum X_3)^2}}$$

$$r_{23} = \frac{n\sum X_2X_3 - \sum X_2 \sum X_3}{\sqrt{n\sum X_2^2 - (\sum X_2)^2}\sqrt{n\sum X_3^2 - (\sum X_3)^2}}$$

ملاحظة:ومعامل الارتباط المتعدد الصحيح وهو موجب دائماً قيمته بين الصفر والواحد.

1 محمد محمد جبر المغربي، الإحصاء التحليلي، نفس المرجع السابق، ص 187.

2حسن ياسين طعمة، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009،ص 164

عزام عبد الرحمن صبرى، الإحصاء التطبيقي، دار المنهجية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ،2015،ص 205

ثالثا: خطوات الأساسية لدراسة الارتباط المتعدد :

لدراسة العلاقة الإرتباطية نتبع جملة من الخطوات المتمثلة في : [1]

1) حساب معامل الارتباط البسيط بين المتغيران الأول والثاني.

2) حساب معامل الارتباط البسيط بين المتغيران الأول والثالث.

3) حساب معامل الارتباط البسيط بين المتغيران الثاني والثالث.

4) إيجاد معامل الارتباط المتعدد .

رابعا:خصائص معامل الارتباط المتعدد

1) إن قيمة معامل الارتباط المتعدد تتراوح بين $(0,1)$ بمعنى أن قيمته موجبة دائما أي إن العلاقة بين متغيرات فأكثر هي دائما طردية.

2) إن قيمته تزداد كلما ازداد عدد المتغيرات الداخلة في الدراسة بمعنى إن قيمة معامل الارتباط المتعدد لأربعة متغيرات هي اكبر من قيمة معامل الارتباط المتعدد ل ثلاث متغيرات.[2]

I. متغيرات الدراسة التطبيقية وكيفية قياسها:

تشمل متغيرات الدراسة التطبيقية كل من المتغير التابع و المتغيرات المستقلة المؤثرة في قيمة المؤسسة وذلك على مستوى كل المؤسسات محل الدراسة والتي سيتم استخدامها في اختيار فروض الدراسة.

- **المتغير التابع (المفسرة) :**

يتمثل المتغير التابع للدراسة في دراستنا في التضخم.

- **المتغيرات المستقلة**

يعرف المتغير المستقل كذلك بـ "متغير المتنبئ"، "المتغير المحكوم"، "المتغير المعالَج"، "المتغير المفسِّر"، يفضّل بعض المؤلفين استخدام تعبير المتغير المفسّر بدلاً من المتغير المستقل عند التعامل مع كميات

[1] www.jmasi.com/ehsa/correlation/linearsub.htm

[2] www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=10&lci

وذلك لأن المتغيرات المستقلة قد لا تكون مستقلة من الناحية الإحصائية. والمتغير المستقل هو متغير يؤثر في متغير آخر أو أكثر،ويتمثل المتغير المستقل في دراستنا في الإنفاق الحكومي (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) .[1]

المطلب الثاني: اختبار المعنوية

لإختبار المعنوية يتم إتباع الخطوات التالية :

أولا: إختيار معنوية النموذج : F (إختبار فيشر)

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وكذلك حساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بواسطة النموذج:

شكل الاختبار $H_0 : \check{\alpha} = \widehat{\beta} = 0$

$H_1 : \check{\alpha} \neq \widehat{\beta} \neq 0$

حيث أن: H_0 وجود مركبة الإتجاه العام

H_1 عدم وجود مركبة الإتجاه، سلسلة عشوائية

$\check{\alpha}$ القيمة المقدرة لـ α

$\widehat{\beta}$ القيمة المقدرة لـ β

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية عن طريق:[2]

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/.

[2] بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،الجزائر،2007-2008،ص64

$$F(k-1)(n-k) = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\check{y}_{1-} \bar{y})^2/(k-1)}{\sum_{i=1}^{n} e_1^2\,(n-k)}$$

حيث أن: $\bar{y}$:متوسط العينة

K: يمثل عدد الوسائط (k=2)

n :عدد المشاهدات

$\check{y}$: النموذج المقدر

قرار الاختبار: نقوم بمقارنة القيمة (القيمة النظرية مع القيمة المحسوبة) f_c مع القيمة f_t

- إذا كان $F_t<Fc$ فإننا نرفض H_0 أي أن المتغيرات تؤثر أي تفسر inf
- إذاكان $F_t>Fc$ فإننا نقبل H_0 أي أن المتغيرات لا تؤثر أي لا تفسر inf

ثانيا: اختبار معنوية المعلمات (إختبار ستودنت T)

والذي يستخدم في اختيار معنوية معالم الانحدار المقدر b_0وb_1 والذى يعتمد على الانحراف المعياري Standard divination أوالخطأ المعياري standard error .

حيث أن: b_0 معامل التقاطع Intercept coefficient ويمثل حد ثابت أو قيمة y عند y=0 وهو الاستهلاك المستقل التلقائي.

b_1 معامل الانحدار Regression Coefficient ويمثل ميل الدالة slop وهو الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to consume ويكون أكبر من الصفر وأصغر من واحد.[1]

شكل الاختبار:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \cdots \beta_k = 0$$

[1] بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية، نفس المرجع السابق ،ص65

$$H1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \beta_k \neq 0$$

يتم الاختبار بحساب الإحصائية عن طريق:

$$T_c = /\beta / \delta\beta /$$

قرار الاختبار:

- إذا كان $T_C > T_t$ نرفض H_0
- إذا كان $T_C < T_t$ نقبل H_0

بمعنى أخر:

$T_C > T_T$ فإننانرفض $H0$ إذن $\hat{\beta} \neq 0$ ومنهالمتغيرلهمعنى (له تأثير) في نموذج $\hat{\beta}$ معنوي.

$T_{C<}T_T$ فإننانقبل $H0$ إذن $\hat{\beta} = 0$. ومنه المتغير ليس له معنى في نموذج لأن $\hat{\beta}$ غير معنوي.

ثالثا: اختبار العلاقة الارتباطية R^2 و $\overline{R^2}$

معامل التحديد Multiple Coefficient of determination R^2

ويعد مؤشر أساس في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابعوالمتغيرات المستقلة X_K إذ (k)، $k = 1 , \dots$ (بعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

ويمكن اشتقاقه باستخدام المصفوفات الانحرافات كآلاتي: [1]

$$Y = x\hat{\beta} + e$$

$$e = y - \hat{\beta}$$

[1] www.ssnpstudents.com/wp/wp…/02/الانحدار-الخطي-المتعدد.doc

$$e'e = (y - x\hat{\beta})'(y - x\hat{\beta})$$

$$e'e = y'y\hat{\beta} - y'x\hat{\beta} - x'\hat{\beta}'y + \hat{\beta}'x'x\hat{\beta}$$

بذلك يمكن كتابة معادلة الانحرافات الكلية كآلاتي :

$$y'y = \hat{\beta}x'y - e'e$$

حيث أن :

$y'y$: تمثل الانحرافات الكلية

$\hat{\beta}'x'y$: تمثل الانحرافات الموضحة من قيل خط الانحدار

$e'e$: تمثل الانحرافات.

وبما أن معامل التحديد R^2 عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قيل خط لانحدار إلى الانحرافات الكلية ، Total variation ، فانه يمثل نسبة مجموع مربعات التغير في المتغيرات المستقلة إلى مجموع المربعات الكلية :

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}x'y}{y'y} = \frac{\hat{\beta}'x'y}{\sum y^2}$$

$$R^2 = 1 - \frac{e'e}{y'y - n\bar{y}^2}$$

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}_1 \sum x_1 y + \hat{\beta}_2 \sum x_2 y}{\sum Y_2}$$

حيث أن :

$\hat{\beta}$:متجه عمودي أبعاده ($K-1\times1$) تحتوي على معالم مجهولة

X: المتغير المستقل (المفسر)

$\sum$:المتغير العشوائي

Y: المتغير التابع

n:عدد المشاهدات

$\overline{R}^2$: معامل التحديد المعدل أو المصحح

أن إضافة متغيرات مستقلة جديدة إلى المعادلة يؤدي إلى رفع قيمة R^2 ، وذلك لثبات قيمة المقام وتغير قيمة البسط بمقدار$\hat{\beta}xy$غير أن الاستمرار بإضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي إلى انخفاض درجات الحرية.[1] مما يتطلب استخراج معامل التحديد المعدل أو المصحح R^{-2}(n-k-1) وعلى النحو الآتي:

$$\overline{R^2} = [(1 - \overline{R}^2)\frac{n-1}{n-k-1}$$

المطلب الثالث: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

أولا: الارتباط الذاتي بين الأخطاء (D.W) Watson Durban

تنشأ ظاهرة الارتباط الذاتي نتيجة لعدة عوامل منها عدم الدقة في اختيار النموذج المناسب بسبب حذف بعض المتغيرات المستقلة أَو نتيجة للتشخيص غير الدقيق للعلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، أَو قد تكون هنا كعوامل عشوائية تؤثر على القيم المتتالية للخطأ، كما أَن مشكلة الارتباط الذاتي قد تظهر نتيجة لإجراء تعديلات في البيانات .أَو اللجوء إلى تقدير بعض المشاهدات اعتمادا على مشاهدات أخرى، كما تعتمد الطريقة المعدلة على الآلية الآتية

1.تقدير معلمات النموذج بإحدى طرق التقدير المناسب:

يعد تقدير معلمات النموذجي تم تطبيق اختبار Box &Liung بعد إيجاد قيمة الأَخطاء المقدرة ومن ثم إيجاد دالة الارتباط الذاتي. عند تحقق الاختبار يكون النموذج المقترح خالي من مشكلة

[1]www.ssnpstudents.com/wp/wp…/02/الانحدار-الخطي-المتعدد.doc

الارتباط الذاتي، وبهذا يكون هذا الاختبار بديلا عن اختبار داربن واتسن. DW ، وفي حالة عدم تحقق الاختبار فإن ذلك يدل على وجود الارتباط الذاتي، وتتم معالجته وفق الطرق المعروفة ثم يجرى الاختبار مرة أخرى على النموذج بعد التعديل. وبالتالي فإن هذه الطريقة تساعد في:

2.الكشف عن وجود الارتباط الذاتي هي طريقة بديلة ومضافة إلى اختبارDW

تكشف عن دقة النموذج وبالتالي يكون النموذج المقترح كفئ، تم التطبيق على عدد من الأمثلة وكانت النتائج فعالة وخلص البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها:[1]

1)إن الطريقة المعدلة فعالة في تشخيص وجود مشكلة الارتباط الذاتي كما في اختبار.DW

2)إن الطريقة المعدلة فعالة في تحديد دقة وكفاءة النموذج المقترح.[2]

ثانيا: الارتباط الذاتي للأخطاء طريقة التكرارية (Iterative Method)

بموجب هذه الطريقة نبدئ باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) لتقدير معلمات النموذج (الحد الثابت و الميل) ومنه نحصل على الأخطاء الناتجة من الفرق بين قيمة المشاهدة والقيمة التقديرية لمتغير الاستجابة ($u_{i=}y_{i-}\check{y}_i$)

ومنه يمكن تقدير معامل الارتباط الذاتي p من الفروق الأولى للأخطاء العشوائية حيث:

$$U_{t=}pu_{t-1+}\check{\xi}_t$$

وتطبيق أسلوب (ols) لتقدير p حول نقطة المتوسط وذلك بأخذ مجموع مربعات الفروق بين الاخطاء العشوائية ثم اشتقاقp ومساومتها لصفر يمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:[3]

[1] عبيد محمود محسن الزوبعي، طريقة معدلة للكشف عن الارتباطات الذاتية واختبار دقة نموذج الانحدار، مجلة العلوم الإحصائية، العدد الثالث، السودان، 2010،ص ص 1-2

[2] عبيد محمود محسن الزوبعي ، طريقة معدلة للكشف عن الارتباطات الذاتية واختبار دقة نموذج الانحدار، نفس المرجع السابق،ص 02

[3] صفوان ناظم راشد، مقارنة بين قيم معامل الارتباطالذاتي ، مجلة العلوم الإحصائية ،العدد العاشر ،العراق ،2006، ص ص 126-127.

$$\sum \xi_{t2}^{2} = \sum (U_{t} - pU_{t-1})^{2}$$

$$\delta \sum \xi_{t}^{2} = \sum U^{2}_{t} - P \sum U_{t} U_{t-1} = 0$$

$$\hat{p} = \frac{\sum_{t=1}^{n} u_{t} u_{t-1}}{\sum_{t=1}^{n} U^{2}_{t-1}}$$

حيث أن:

ols : طريقة المربعات الصغر

U : متجه الأخطاء العشوائية ذو بعد(n.1)

Y : متجه يمثل مشاهدات متغير الاستجابة ذو بعد (n.1)

P: تمثل قيمة الارتباط الذاتي

$\sum$: المتغير العشوائي.

المبحث الثالث : بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم

يتم هنا دراسة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 باستعمال برنامج EVIEWS 8

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

أولاً : تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

- التضخم وتم التعبير عنه بـ " Inf "
- نفقات التجهيز وتم التعبير عنها بـ " CA"
- نفقات التسيير وتم التعبير عنها بـ " CG"

يبين الجدول أعلاه (4.3) تغيرات كل من متغيرات التضخم نفقات التسيير ونفقات التجهيز

ثانياً: دراسة الإستقرارية

لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدى ليتم جعلها مستقرة بالاستعانة ببرنامج "Eviews8 " بدرجة الثقة 95 %

1. **دراسة إستقرارية سلسلة التضخم "Inf"** لجعل السلسة مستقرة يتم تطبيق طرية الفرو قات وتكون السلسلة مستقرة عندما يكون تمثيلها البياني داخل المجال المسموح به اعتمادا على الإحصائية "Q-Stat " والاحتمال " Prob " بحيث يجب أن يكون الاحتمال " Prob " كبير حسب ما هو موضح في المنحنى البياني التالي وكذلك بالاعتماد على مخرجات " 8 EVIEWS " (أنظر الملحق)

الشكل رقم 1.3: التمثيل البياني لسلسلة التضخم (Inf)

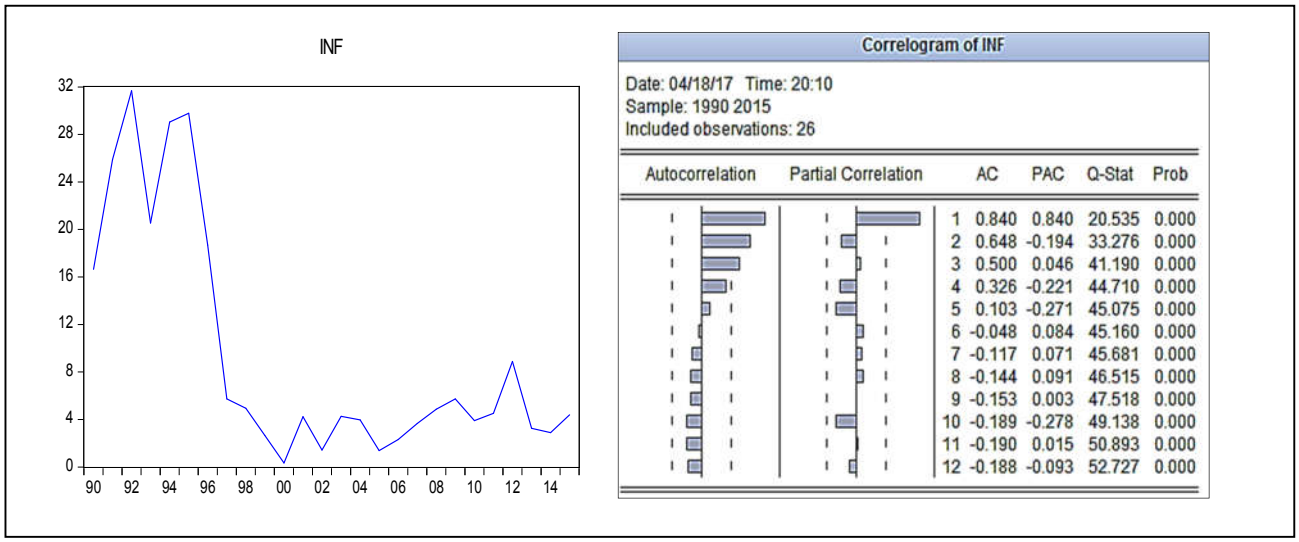

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " Inf " غير مستقرة كون ("**Prob**" **صغير**)وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفرو قات السلسلة من نوع " DS "

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة"DInf" نتحصل على :

الشكل رقم 2.3: التمثيل البياني لسلسلة التضخم (DInf)

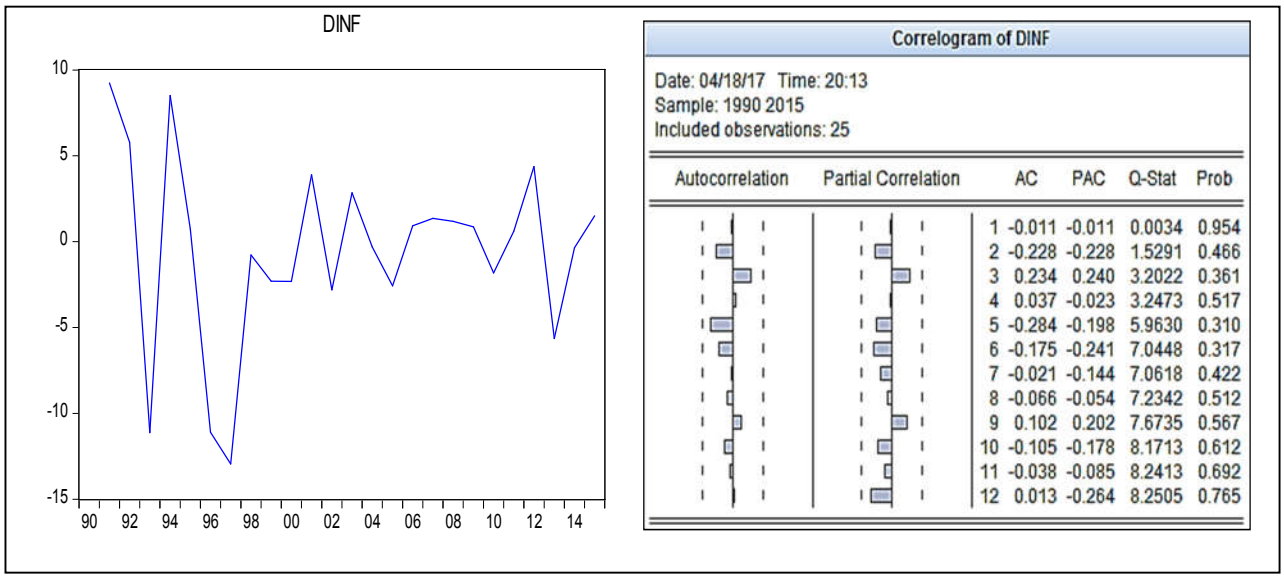

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة " DInf " (سلسلة التضخم) مستقرة كون ("**Prob** "**كبير**)وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به.

المطلب الثاني : دراسة إستقرارية المتغيرة المستقلة (المفسرة)

2. دراسة إستقرارية السلسة " CA " (لنفقات التجهيز) :

نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة.

الشكل رقم 3.3: التمثيل البياني لسلسلة النفقات التجهيز " CA "

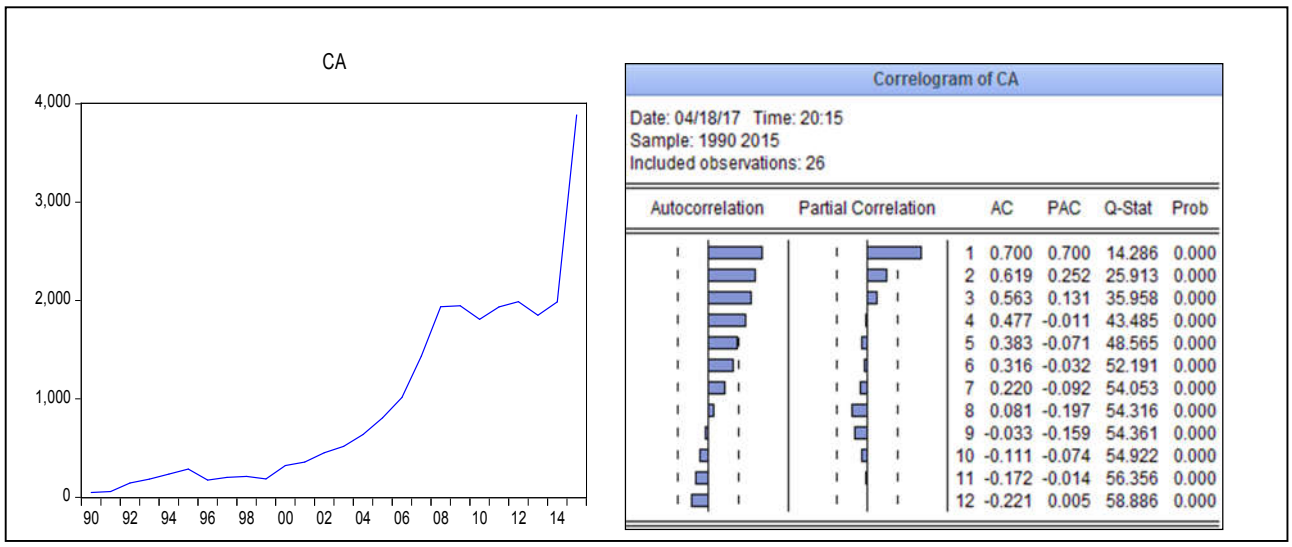

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " CA " غير مستقرة كون ("**Pro** " **صغير**)وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات.

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة" CA " نتحصل على :

الشكل رقم 4.3: التمثيل البياني لسلسلة النفقات التجهيز " DCA "

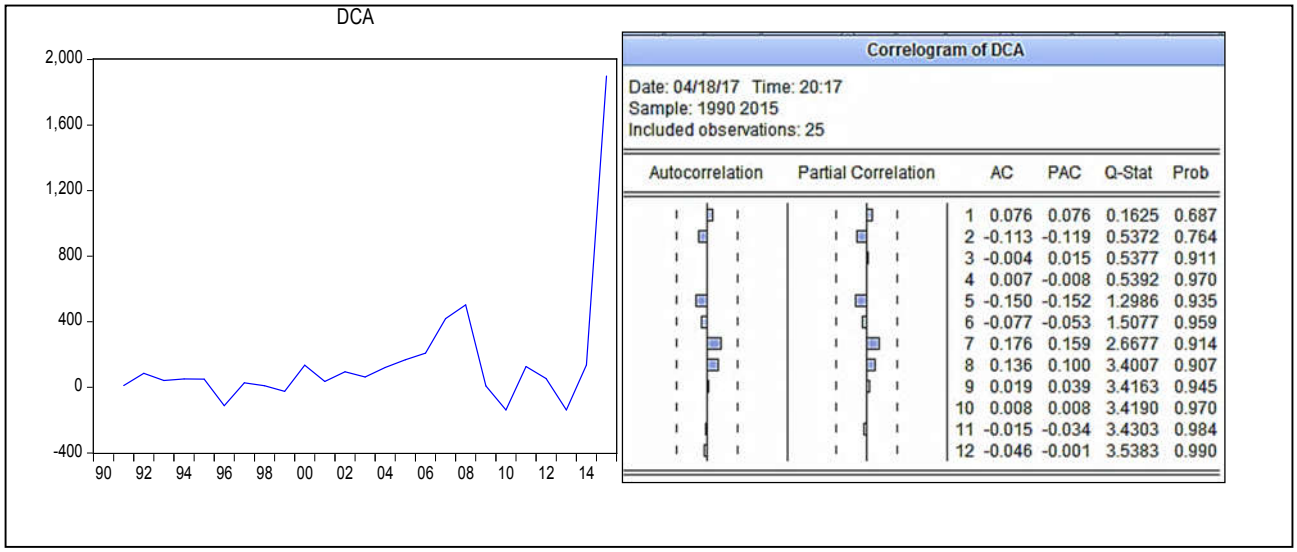

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج"EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " DCA"غير مستقرة كون ("**Prob** " **صغير**)وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به. لذا نقوم بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الثانية:

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الثانية العلى السلسلة" DDCA " نتحصل على :

الشكل 5.3: التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيزDDCA

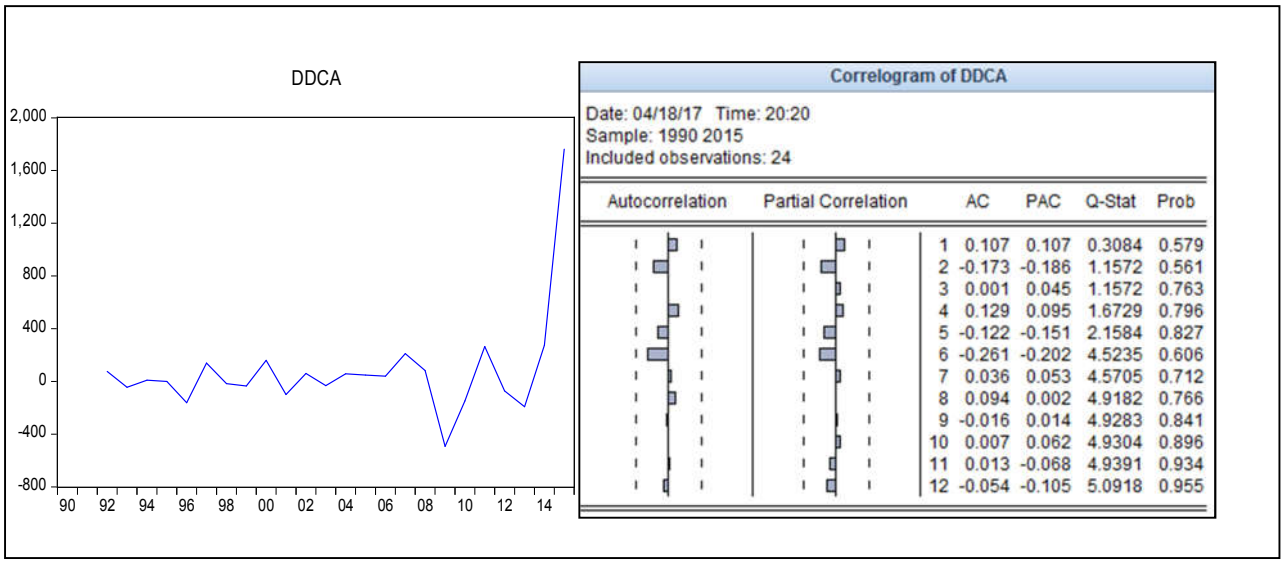

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج"EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة DDCA"غير مستقرة كون ("**Prob** " **صغير**)وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به. لذا نقوم بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الثالثة:

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الثالثة على السلسلة" DDDCA" نتحصل على :

شكل 6.3 : التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيز DDDCA

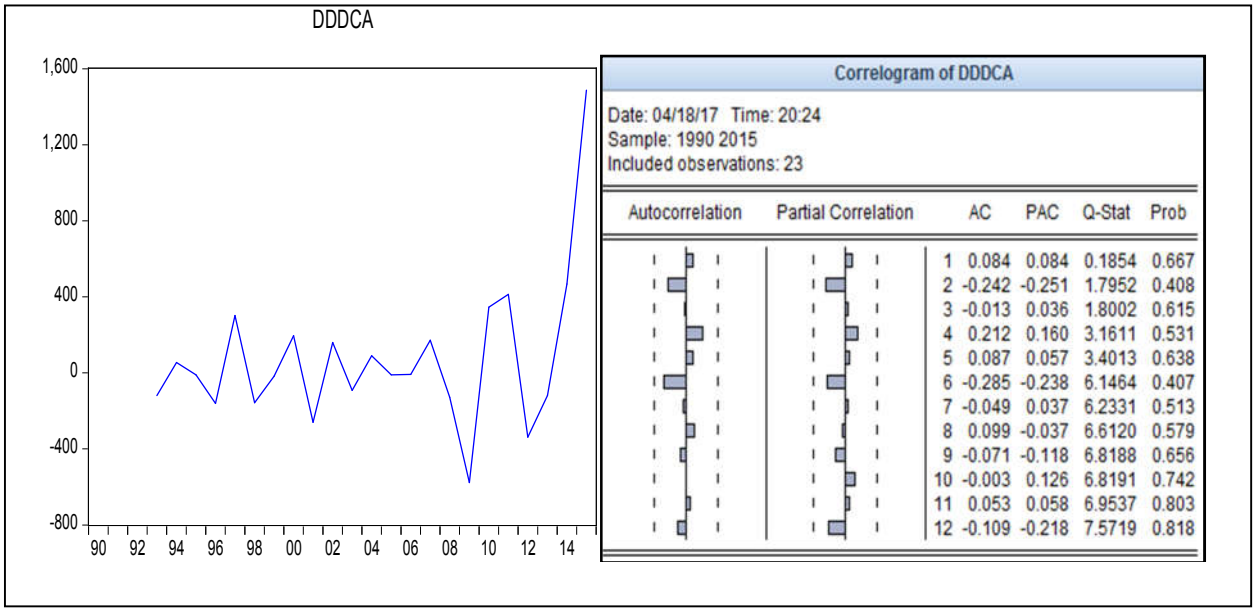

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج"EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة DDDCA"غير مستقرة كون ("**Prob** " **صغير**)وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به. لذا نقوم بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الرابعة:

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الرابعة على السلسلة" DDDDCA" نتحصل على :

شكل 7.3: التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيز DDDDCA "

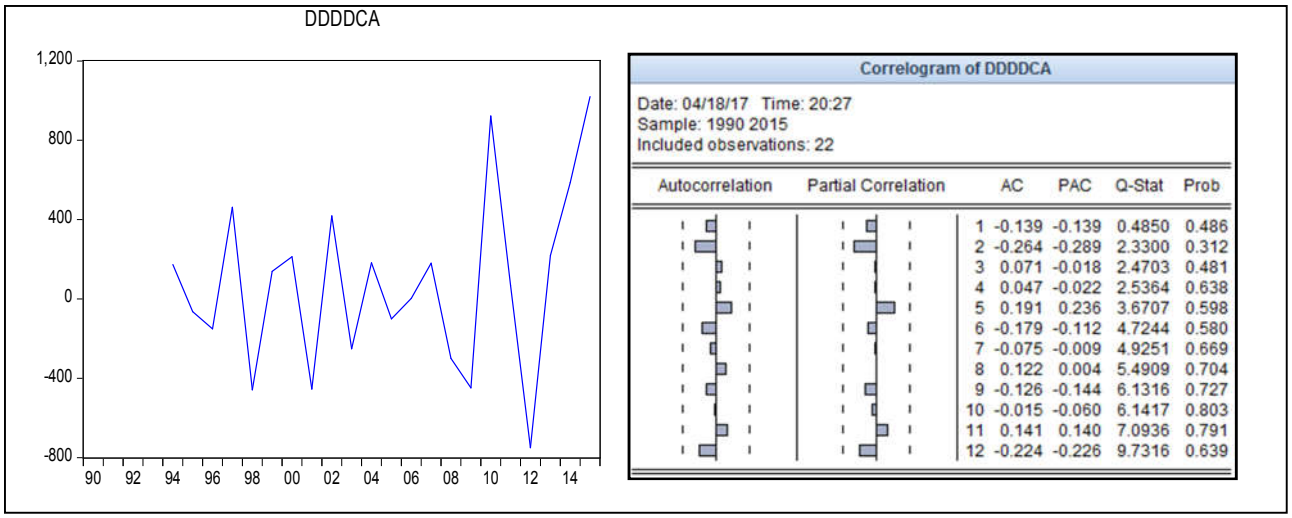

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة DDDDDCA"غير مستقرة كون ("**Prob** " **صغير**)وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به. لذا نقوم بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الخامسة:

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الخامسة على السلسلة" DDDDDCA" نتحصل على :

شكل 8.3 : التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيز DDDDDCA"

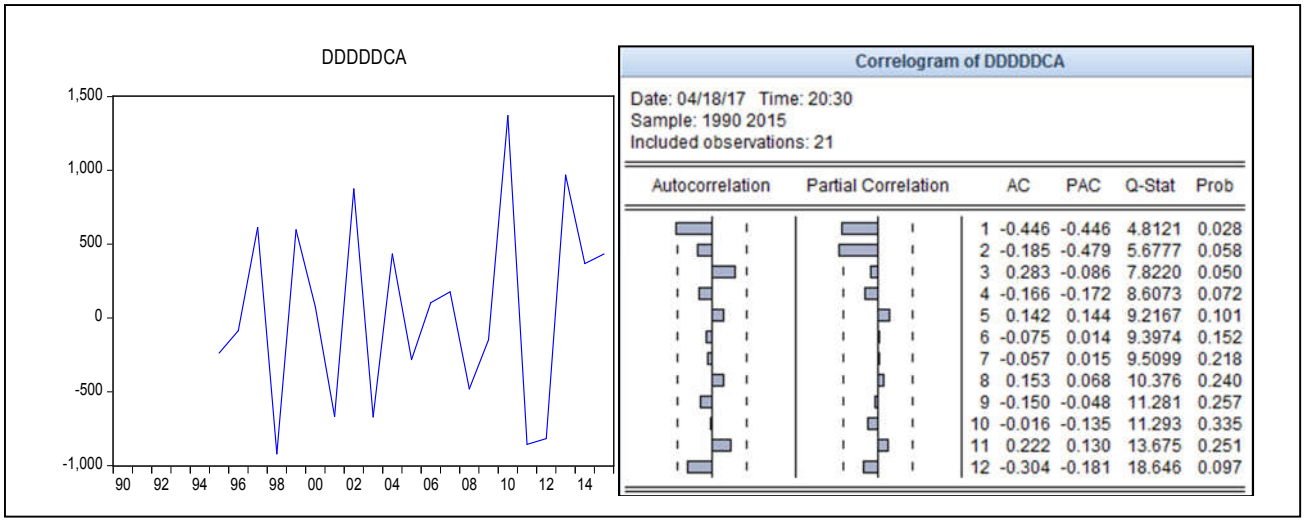

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج"EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة نفقات التجهيز "DDDDCA" مستقرة كون ("**Prob** " **كبير**)وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به.

3. دراسة إستقرارية السلسة " CG " (نفقات التسيير) :

نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة

الشكل رقم9.3: التمثيل البياني لسلسلة نفقات التسيير" CG "

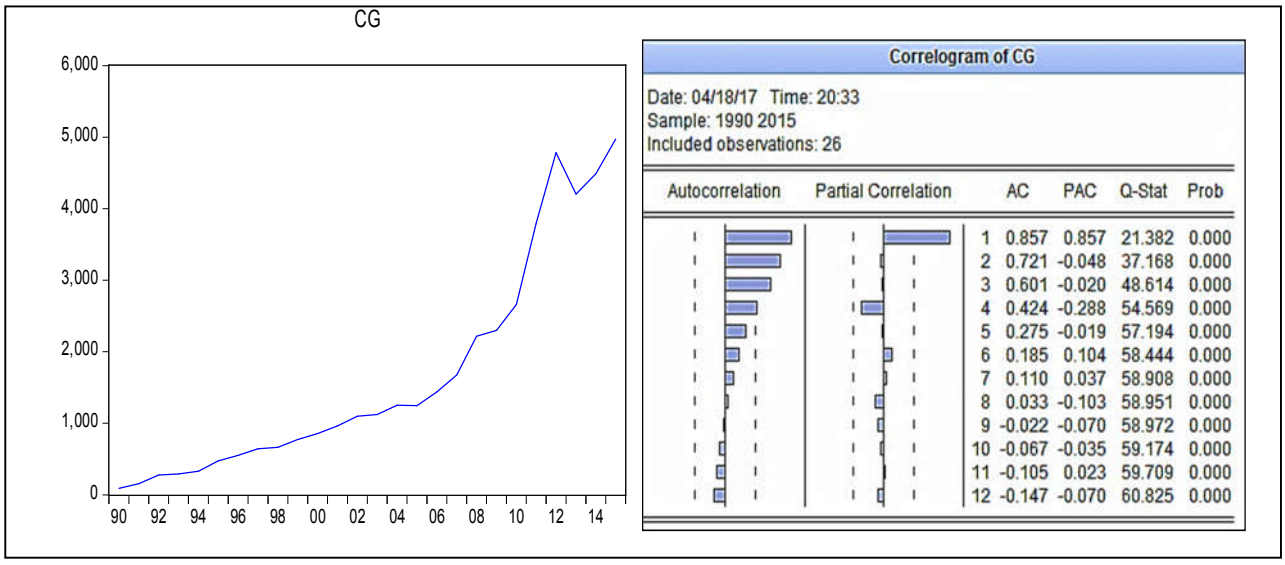

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " **CG**"(نفقات التسيير) غير مستقرة كون (" **Prob** " **صغير**)وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات.

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " **CG**" نحصل على :

الشكل رقم 10.3: التمثيل البياني لسلسلة نفقات التسيير" DCG "

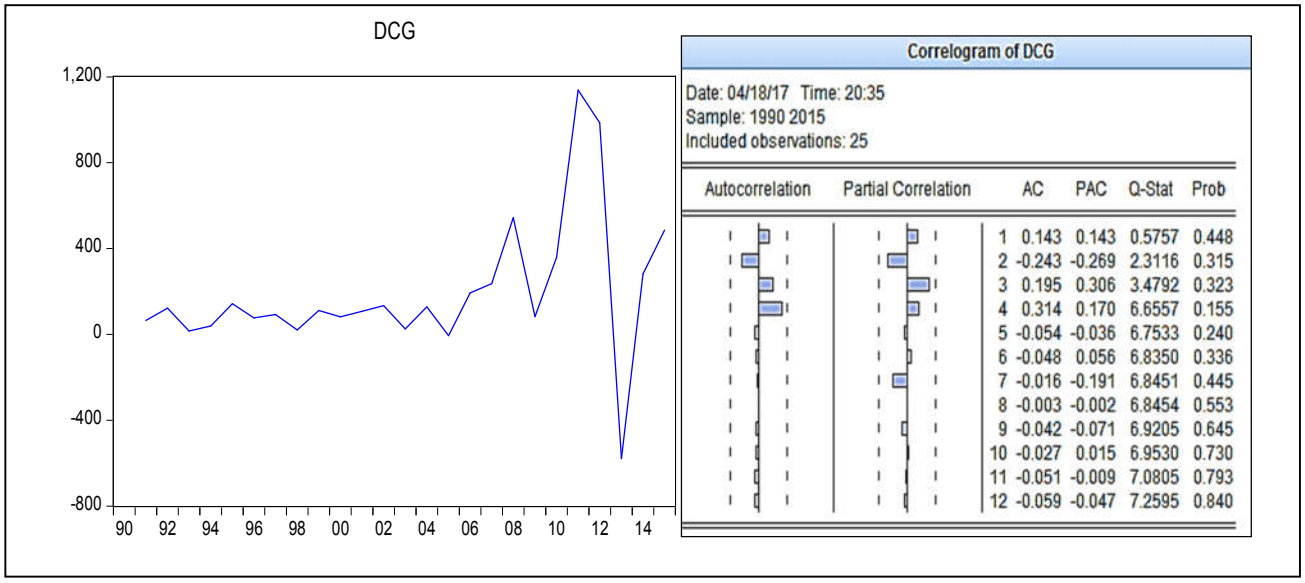

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة " DCG "غير مستقرة كون (" **Prob** " **صغير**)وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به. ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات.

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة االثانية على السلسلة " **DDCG**" نحصل على :

شكل رقم 11.3 : التمثيل البياني لسلسلة نفقات التسيير" DDCG

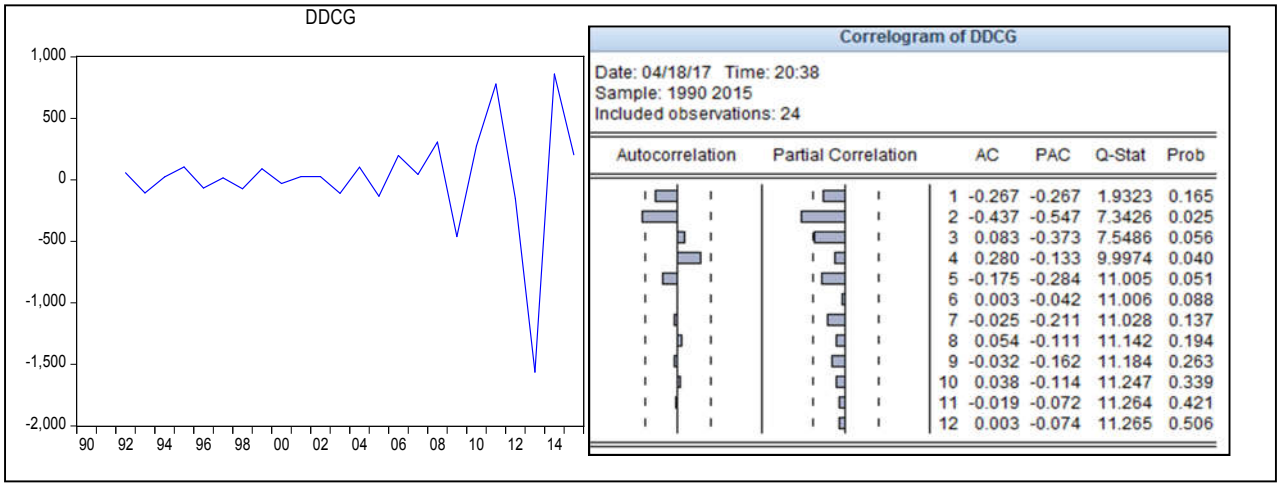

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج"EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة نفقات التسيير DDCG" مستقرة كون ("**Prob** " **كبير**)وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به.

المطلب الثالث : تقدير النماذج

أولا: النموذج العام للدراسة

بعد جعل السلاسل مستقرة يتم تقدير الشكل العام للنموذج على النحو التالي

$$DINF=C(1)+C(2)*DDCG+C(3)*DDDDDCA$$

- **دراسة العلاقة الإرتباطية بين التضخم والنفقات (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)** : بعد إدخال الشكل العام للنموذج في البرنامج نتحصل على الجدول التالي :

الجدول 5.3: العلاقة الإرتباطية بين التضخم والنفقات (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)

Dependent Variable : DINF				
Method: Least Squares				
Date: 05/02/17 Time: 11:12				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
DINF=C(1)+C(2)*DCG+C(3)*DDDDDCA				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.828345	1.048161	-1.744336	0.0982
C(2)	0.003380	0.002662	1.269625	0.2204
C(3)	-0.002297	0.001459	-1.574874	0.1327
R-squared	0.269186	Mean dependent var		-1.173810
Adjusted R-squared	0.187984	S.D. dependent var		4.321456
S.E. of regression	3.894147	Akaike info criterion		5.688390
Sum squared resid	272.9589	Schwarz criterion		5.837608
Log likelihood	-56.72810	Hannan-Quinn criter.		5.720774
F-statistic	3.315030	Durbin-Watson stat		1.226993
Prob(F-statistic)	0.059465			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج " EVIEWS 8"

يمكن كتابة الشكل العام للنموذج على النحو التالي :

$$Dinf = -1.828 + 0.00338*DDCG - 0.00229* DDDDDCA$$

التحليل الاقتصادي :

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين التضخم ونفقات التجهيز أي كلما زادت نفقات التجهيز ارتفع التضخم وهناك علاقة عكسية بين التضخم ونفقات التسيير وبصفة عامة يمكن القول أن :

- زيادة نفقات التجهيز تساهم في ارتفاع معدل التضخم كون هذه الأخيرة تساهم في زيادة القدرة الشرائية وبالتالي الزيادة في الطلب الداخلي على السلع والخدمات مما يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يعبر عن ارتفاع في التضخم
- زيادة نفقات التسيير تساهم في الزيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات والذي يساهم في زيادة الطلب على السلع المحلية والذي ينعكس بدوره على سعر العملة المحلية مما يساهم في زيادة الناتج الداخلي والذي ينعكس بشكل عكسي على المستوى العام للأسعار وبالتالي الانخفاض في التضخم
- مما سبق يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية كونه يتوافق والجانب النظري.

التحليل الإحصائي :

هناك علاقة إرتباطية ضعيفة بين التضخم والنفقات وهو ما يثبته معامل الارتباط 26.92 % = R^2 وهو ما يبين أن المتغيرات المفسرة تستطيع أن تفسر ما قيمته 26.92 % من التغير الحاصل في التضخم وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية بـ 18.79 % أي أن المتغيرات المستقل المتمثل في نفقات التسيير ونفقات التجهيز يستطيعان أن يفسران حقيقة ما قيمته 18.79 % من التغير الحاصل في التضخم وهي قوة تفسيرية ضعيفة

الحدَ الثابت غير معنوي كون إحصائية القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية القيمة المجدولة وهو ما يؤكده الاحتمال الموافق لهما (Prob = 0.098 > 0.05) ومعنوية معامل نفقات التسيير هو الآخر غير

معنوي كون إحصائية القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية القيمة المجدولة وهو ما يؤكده الاحتمال الموافق لهما (Prob = 0.22 > 0.05) ومعنوية معامل نفقات التجهيز كذلك غير معنوي كون إحصائية القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية القيمة المجدولة وهو ما يؤكده الاحتمال الموافق لهما (0.13 > Prob = 0.05)

والنموذج ككل غير معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر المجدولة وهو ما تثبته الإحصائية (Prob Fstatistic = 0.059 > 0.05) وهي أكبر من 0.05 وعلى هذا الأساس النموذج من الناحية الإحصائية غير مقبول في دراستنا لحالة الجزائر خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم بدراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 ، حيث قمنا في بدراسة وصفية تحليلية و قمنا بتقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم،

وذلك باستعمال الطرق القياسية والإحصائية للمعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة ، تم على إثرها استنتاج ما يلي:

- عرف الإنفاق الحكومي تزايدا مستمرا من سنة للأخرى وقد كان تطوره بعد سنة 2000 بوتيرة أسرع مما كانت عليه من قبل كما رأينا أيضا أن النفقات العامة في الجزائر تنقسم إلى صنفين رئيسيين وهما: نفقات التسيير التي تستحوذ على الجزء الأكبر منها ، ونفقات التجهيز التي عرفت تحسنا ملحوظا بعد سنة 2000.
- عرف معدل التضخم تذبذبا في تطوره خلال فترة الدراسة ، فتارة في زيادة و تارة أخرى في نقصان.
- هناك علاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق الحكومي و معدل التضخم ، أي زيادة الإنفاق الحكومي في سنة معينة تتسبب في ارتفاع طفيف في الأسعار في السنة التي تليها.
- النموذجين المقدرين مقبولين من الناحية الاقتصادية ، وغير مقبولين من الناحية الإحصائية.
- استطاعت الدولة الجزائرية بفضل سياستها التوسعية ، أن توفق في الحفاظ على معدلات التضخم في مستويات مقبولة ، باعتبار أن الإنفاق الحكومي لا يساهم في زيادة الأسعار إلا بنسبة ضئيلة.

خاتمـــة عامـــة

الخاتمة العامة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن تقيم التجربة الجزائرية في مجال تطبيق سياسة مالية توسعية وتقييم نجاحها ونجاعتها في الحفاظ على استقرار الأسعار وذلك بقياس أثر النفقات العامة على التضخم .

لمعرفة أهم العوامل التي شأنها التأثير في الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر ارتأينا اختيار متغيرين اثنين هما نفقات التجهيز و نفقات التسيير على التضخم ومن خلال ذلك حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات المقترحة . في بداية بحثنا لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للإنفاق الحكومي للإجابة على السؤال الفرعي بأن هناك دوافع تؤدي إلى ظاهرة ازدياد النفقات العامة في الدول المتقدمة و النامية على حد السواء هي دوافع حقيقية و أخرى ظاهرية. وتطرقنا في الفصل الثاني بداية من مفهوم التضخم ونظرياته و أثاره مع ذكر أهم الأساليب لمعالجة التضخم و محاربته عن طريق سياسة نقدية و أخرى مالية.

كما تطرقنا في الفصل الثالث إلى أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر من خلال العلاقة الطردية ضعيفة بحيث أي زيادة في الإنفاق العام تتسبب في ارتفاع طفيف في الأسعار.

ومن خلال كل ما تم دراسته بشكل عام تطبيق ذلك على حالة الجزائر بدراسة تطبيقية لقياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990-2015 وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث للإجابة على التساؤل الرئيسي في المقدمة العامة ، كما تم هنا لتحليل اقتصادي وتحليل قياسي لتأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة سابقة الذكر.

اختبار الفرضيات:

لقد استند البحث على مجموعة من الفرضيات و حاولنا اختبارها من خلال الدراسة ومنه يتضح لنا:

اختبار الفرضية الأولى : الفرضية صحيحة لأن الأسباب الحقيقية و الأسباب الظاهرية تؤدي إلى زيادة النفقات الناتجة عن عدد الحاجات العامة و الزيادة في الخدمات وذلك لتحسين مستواها

اختبار الفرضية الثانية : الفرضية صحيحة لأن السياسة النقدية تهدف لمعالجة التضخم من خلال معدلات الفائدة على إبطاء سرعة توزيع القروض بواسطة التقنية الحديثة التي تعمل لتوجيه معدلات التدخل في السوق النقدية ، كما تتمثل السياسة المالية في معالجة التضخم من خلال التأثير على متغيرات الإنتاج الداخلي و العمالة و الأسعار بواسطة جانبي الإيرادات و النفقات للميزانية العامة.

اختبار الفرضية الثالثة : توجيه الإنفاق الحكومي لمجالات الإنتاجية و الاحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم و أن هناك توجيه للإنفاق ل لمجالات غير الإنتاجية بالإضافة إلى زيادة الأجور أدت إلى حدوث أو زيادة معدلات التضخم.

نتائج البحث:

1. ضرورة تحقيق الإنفاق الحكومي للكفاءة الاقتصادية الذي بدوره يعتمد على عنصرين أساسيين هما نفقات التسيير و نفقات التجهيز.
2. لتضخم دور مهم في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية و المتقدمة حيث تختلف درجة تأثيره باختلاف درجة النمو الاقتصادي و الزيادة حدة الإختلالات الهيكلية.
3. تساهم سياسة الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة و مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يجعل لها أهداف عديدة منها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم).
4. هناك علاقة إرتباطية ضعيفة بين التضخم ونفقات التسيير و التجهيز ، مقبولة من الناحية الاقتصادية ومرفوضة إحصائية.

التوصيات: بناءا على ما تقدم يمكن اقتراح بعض التوصيات و التي تقوم على نتائج الدراسة:

1. توجيه الإنفاق الحكومي إلى المجالات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية.
2. الرقابة على الأسعار و المحافظة على استقرار مستويات الأسعار كان أمر بالغ الأهمية في مكافحة التضخم.
3. تهدف السياسة المالية إلى علاج الفجوة التضخمية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي.

4. توصي الدراسة بترشيد الإنفاق الحكومي كوسيلة للحد من مشكلة التضخم و استعادة التوازن في الاقتصاد من خلال تحقيق قدر أعلى من الاستقرار السعري.

أفاق البحث: من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم يمكن توسيع وتطوير الدراسة إلى:

- السياسات التي اتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الحكومي دور في تخفيض معدلات التضخم.
- الإجراءات التي يجب اتباعها لمواجهة قضية التضخم في الجزائر لتقليل حدته وحدوده.

قائمـــــة المراجـــــع

أولا :الكتب.

1. أسامة بشير الدباغ ، أثيل عبد الجبار الجو مرد ، **المقدمة في الاقتصاد الكلي** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، الأردن،.
2. اسماعيل عبد الرحمان ، حربي عريقات ، **مفاهيم ونظم اقتصادية** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، الأردن،2004
3. أعاد حمود القيسي ، **المالية العامة والتشريع الضريبي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،2011
4. ايمان عطية ناصف ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، 2008
5. بن داود إبراهيم ، **الرقابة المالية على النفقات العامة** ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة، 2008
6. جهاد سعد خصاونة ، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان،2010
7. حسام علي داوود ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر وتوزيع ، الطبعة الرابعة ، عمان، 2014.
8. خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامة ، **أسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة، عمان ،2007
9. خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة ، الأردن،2008
10. زينب حسين عوض الله ، **أساسيات المالية العامة** ، دار الجامعية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، الاسكندرية ،2006
11. زينب حسين عوض الله ، **مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، بيروت ،1998 .
12. سامر عبد الهادي ، شادي الصرايرة ، نضال عباس ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، طبعة الاولى ، الأردن،2013

13. سعيد فرهود ، **مبادئ المالية العامة** ، دار جامعية للنشر ، حلب ،1960

14. سمير اصلاح الدين حمدي ، **المالية العامة** ، منشورات زين الحقوقية ، طبعة الأولى ، لبنان، 2015.

15. السيد محمد أحمد السريتي ، عبد الوهاب نجا ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية تانيس، الطبعة الأولى ، الاسكندرية.

16. السيد محمد السريتي ، عبد الوهاب نجا ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية،2008

17. ضياء مجيد الموسوي ، **أسس علم الاقتصاد** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر2011

18. ضياء مجيد ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، مؤسسة الشباب الجامعية لنشر ، الاسكندرية،2005 .

19. ضياء مجيد ، **الاقتصاد النقدي** ، مؤسسة شباب الجامعية لنشر و التوزيع ، الاسكندرية،2008

20. عادل أحمد الحشيشي ، **أساسيات المالية العامة** ، دار النهضة العربية لنشر ، بيروت،1992

21. عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، الاثراء للنشر والتوزيع ، عمان،2009 .

22. عبد الرحمن يسري أحمد ، محمد فوزي أبو السعود ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الجامعية . الإبراهيمية ، الاسكندرية،2007

23. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية،1997

24. عبد الكريم صادق بركات ، يونس أحمد البطريق ، حامد عبد المجيد دراز ، **المالية العامة**، دار الجامعة لنشر ، طبعة الرابعة ، بيروت،1986 .

25. عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

26. عزام عبد الرحمن صبرى ، **الإحصاء التطبيقي3** ، دار المنهجية للنشر و التوزيع ،طبعة الأولى، عمان 2015،

27. كامل علاولي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان،2009

28. مجدي شهاب ، **أصول الاقتصاد العام** ، الدار الجامعية الجديدة لنشر ، مصر،2004

29. محب خلة توفيق ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2011

30. محمد الصغير بعلي ، يسري أبو العلاء ، **المالية العامة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة،2003.

31. محمد العربي ساكر ، **الاقتصاد الكلي** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة،2006.

32. محمد حصاونة ، **المالية العامة** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، عمان،2014

33. محمد حلمي الجيلاني ، **محاسبة التضخم المالي** ، المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، عمان،2014

34. محمد سلمان سلامة ، **الادارة المالية العامة** ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، عمان، 2010.

35. محمد شاكر عصفور ، **أصول الموازنة العامة** ، دار المسيرة لنشر وتوزيع ، عمان،2008

36. محمد طاقة ، هدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان،2007.

37. محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة، الجزائر .

38. محمد عبد المنعم غفور ، أحمد فريد مصطفى ، **الاقتصاد المالي الوصفي والإسلامي بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة شباب الجامعية ، مصر،1999

39. محمد عزت غزلان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، دار النهضة العربية لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، بيروت ،2002

40. محمد محرزي ، **اقتصاديات العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعة ، الطبعة الرابعة ، الجزائر،2010

41. محمد محمد جبر المغربي ، **الإحصاء التحليلي** ، المكتبة العصرية للنشر وتوزيع ، طبعة الأولى، مصر.

42. محمد يونس ، عبد النعيم مبارك ، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية،2003

43. محمدي فوزي أبو سعود ، مقدمة في **الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية للنشر و توزيع، الاسكندرية، 2010

44. محمود حسن الوادي ، أحمد عارف العساف ، وليد أحمد الصافي ، **الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى،2010

45. مصطفى يوسف كافي ، **مبادئ العلوم الاقتصادية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان،2015

46. ناظم محمد نوري الشمري ، محمد موسى الشروف ، **مدخل في علم الاقتصاد** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان،2013

47. نبيل الروبي ، **نظرية التضخم** ، مؤسسة الثقافية الجامعية لنشر ، الاسكندرية،1984

48. وليد عبد الحميد عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، مكتبة حسب العصرية للطباعة والنشر ، طبعة الأولى ، لبنان،2010

49. ياسين طعمة ، **أساليب الإحصاء التطبيقي** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان،2009

50. يلس شاوش بشير ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية لنشر ، الجزائر ،2013

ثانيا :مذكرات جامعية

51. بصديق محمد ، **النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات ألاقتصادية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008-2009

52. بن أحمد أحمد ، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة لماجستير في لعلوم الاقتصادية،الجزائر2007-2008

53. بن عزة محمد ، **ترشيد الانفاق الحكومي بإتباع منهج الانضباط بالأهداف** ، مذكرة شهادة الماجستير ، جامعة أبي بكر بلقا يد ، تلمسان ، السنة الجامعية،2009-2010

54. بودخدخ كريم ، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو ألاقتصادي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم ألاقتصادية ، جامعة دالي ابراهيم الجزائر،2009 -2010.

55. حمادي خديجة ، **علاقة التضخم الأجور** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر،2008-2009.

56. مقراني حميد ، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2014-2015.

ثالثا :المقالات العلمية

57. صفوان ناظم راشد ، **مقارنة بين قيم معامل الارتباط الذاتي** ، مجلة العلوم الإحصائية، العدد العاشر ،العراق ،2006

58. اعبيد محمود محسن الزوبعي ، **طريقة معدلة للكشف عن الارتباطات الذاتية واختبار دقة نموذج الانحدار** مجلة العلوم الإحصائية ، العدد الثالث ، السودان ،2010

59. عبد الوهاب ، بديدة حورية ،تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركات المدرجة، **أبحاث اقتصادية و إدارية** ، العدد العاشر ، ورقلة ،2011

60. يحي فارس، **المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية** ، العدد4 ، المدية ،2 سبتمبر.

رابعا :الانترنتINTERNET

61. www.bank-of-algeria.dz
62. www.echoroukonline.com
63. www.jmasi.com
64. www.mf.gov.dz
65. www.ONS.dz
66. www.radioalgerie.dz
67. www.ssnpstudents.com

قائمـــــة الملاحـــــق

دراسة إستقرارية لسلسلة INF

النموذج 1

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.836730	0.6563
Test critical values:	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:11				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.276036	0.150286	-1.836730	0.0798
C	5.359778	3.987672	1.344087	0.1926
@TREND("1990")	-0.245097	0.206466	-1.187101	0.2478
R-squared	0.133692	Mean dependent var		-0.490000
Adjusted R-squared	0.054937	S.D. dependent var		5.444855
S.E. of regression	5.293180	Akaike info criterion		6.282882
Sum squared resid	616.3906	Schwarz criterion		6.429147
Log likelihood	-75.53603	Hannan-Quinn criter.		6.323450
F-statistic	1.697566	Durbin-Watson stat		1.618210
Prob(F-statistic)	0.206250			

دراسة إستقرارية لسلسلة INF

النموذج 2

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.396857	0.5675
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:12				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.150590	0.107806	-1.396857	0.1758
C	0.963074	1.490893	0.645972	0.5247
R-squared	0.078201	Mean dependent var		-0.490000
Adjusted R-squared	0.038123	S.D. dependent var		5.444855
S.E. of regression	5.340060	Akaike info criterion		6.264969
Sum squared resid	655.8735	Schwarz criterion		6.362479
Log likelihood	-76.31211	Hannan-Quinn criter.		6.292014
F-statistic	1.951208	Durbin-Watson stat		1.741047
Prob(F-statistic)	0.175790			

دراسة إستقرارية لسلسلة INF

النموذج 3

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.337098	0.1630
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:12				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.102000	0.076285	-1.337098	0.1937
R-squared	0.061477	Mean dependent var		-0.490000
Adjusted R-squared	0.061477	S.D. dependent var		5.444855
S.E. of regression	5.274833	Akaike info criterion		6.202949
Sum squared resid	667.7727	Schwarz criterion		6.251704
Log likelihood	-76.53686	Hannan-Quinn criter.		6.216472
Durbin-Watson stat	1.800429			

دراسة إستقرارية لسلسلة DINF

النموذج1

Null Hypothesis: DINF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.067520	0.0023
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINF)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:14				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.012744	0.199850	-5.067520	0.0001
C	-2.659891	2.381074	-1.117097	0.2766
@TREND("1990")	0.130161	0.156742	0.830417	0.4156
R-squared	0.556404	Mean dependent var		-0.322500
Adjusted R-squared	0.514156	S.D. dependent var		7.625752
S.E. of regression	5.315339	Akaike info criterion		6.295539
Sum squared resid	593.3094	Schwarz criterion		6.442796
Log likelihood	-72.54647	Hannan-Quinn criter.		6.334606
F-statistic	13.17016	Durbin-Watson stat		2.218622
Prob(F-statistic)	0.000197			

دراسة إستقرارية لسلسلة DINF

النموذج 2

Null Hypothesis: DINF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.100768	0.0004
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINF)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:14				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.012166	0.198434	-5.100768	0.0000
C	-0.902387	1.083289	-0.833006	0.4138
R-squared	0.541837	Mean dependent var		-0.322500
Adjusted R-squared	0.521011	S.D. dependent var		7.625752
S.E. of regression	5.277707	Akaike info criterion		6.244516
Sum squared resid	612.7923	Schwarz criterion		6.342687
Log likelihood	-72.93419	Hannan-Quinn criter.		6.270561
F-statistic	26.01783	Durbin-Watson stat		2.146543
Prob(F-statistic)	0.000041			

دراسة إستقرارية لسلسلة DINF

النموذج 3

Null Hypothesis: DINF has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.075070	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DINF)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:14				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.994818	0.196021	-5.075070	0.0000
R-squared	0.527386	Mean dependent var		-0.322500
Adjusted R-squared	0.527386	S.D. dependent var		7.625752
S.E. of regression	5.242470	Akaike info criterion		6.192236
Sum squared resid	632.1203	Schwarz criterion		6.241322
Log likelihood	-73.30684	Hannan-Quinn criter.		6.205259
Durbin-Watson stat	2.109607			

دراسة إستقرارية لسلسلة CA

النموذج 1

Null Hypothesis: CA has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.408926	0.9979
Test critical values:	1% level		-4.498307	
	5% level		-3.658446	
	10% level		-3.268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:16				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CA(-1)	0.151010	0.369286	0.408926	0.6898
D(CA(-1))	0.511929	0.559607	0.914801	0.3783
D(CA(-2))	-1.059092	0.677724	-1.562718	0.1441
D(CA(-3))	-0.325996	0.746766	-0.436544	0.6702
D(CA(-4))	0.170752	0.732175	0.233212	0.8195
D(CA(-5))	-1.929055	0.658512	-2.929414	0.0126
C	-271.7107	356.7706	-0.761584	0.4610
@TREND("1990")	34.02874	41.28026	0.824334	0.4258
R-squared	0.701965	Mean dependent var		179.9940
Adjusted R-squared	0.528110	S.D. dependent var		435.1013
S.E. of regression	298.8894	Akaike info criterion		14.52720
Sum squared resid	1072019.	Schwarz criterion		14.92549
Log likelihood	-137.2720	Hannan-Quinn criter.		14.60495
F-statistic	4.037666	Durbin-Watson stat		2.680505
Prob(F-statistic)	0.016790			

دراسة إستقرارية لسلسلة CA

النموذج 2

Null Hypothesis: CA has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			3.555452	1.0000
Test critical values:	1% level		-3.808546	
	5% level		-3.020686	
	10% level		-2.650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:16				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CA(-1)	0.437569	0.123070	3.555452	0.0035
D(CA(-1))	0.516408	0.552640	0.934438	0.3671
D(CA(-2))	-1.243630	0.631749	-1.968550	0.0707
D(CA(-3))	-0.334252	0.737437	-0.453262	0.6578
D(CA(-4))	-0.005666	0.691515	-0.008193	0.9936
D(CA(-5))	-1.999061	0.644914	-3.099735	0.0085
C	6.831014	113.0770	0.060410	0.9527
R-squared	0.685088	Mean dependent var		179.9940
Adjusted R-squared	0.539743	S.D. dependent var		435.1013
S.E. of regression	295.1823	Akaike info criterion		14.48228
Sum squared resid	1132724.	Schwarz criterion		14.83079
Log likelihood	-137.8228	Hannan-Quinn criter.		14.55031
F-statistic	4.713553	Durbin-Watson stat		2.712030
Prob(F-statistic)	0.009246			

دراسة إستقرارية لسلسلة CA

النموذج 3

Null Hypothesis: CA has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			4.414051	0.9999
Test critical values:	1% level		-2.685718	
	5% level		-1.959071	
	10% level		-1.607456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:17				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CA(-1)	0.441564	0.100036	4.414051	0.0006
D(CA(-1))	0.520926	0.527712	0.987142	0.3403
D(CA(-2))	-1.243887	0.608841	-2.043043	0.0603
D(CA(-3))	-0.332092	0.709877	-0.467817	0.6471
D(CA(-4))	-0.007037	0.666095	-0.010565	0.9917
D(CA(-5))	-1.998454	0.621466	-3.215709	0.0062
R-squared	0.684999	Mean dependent var		179.9940
Adjusted R-squared	0.572499	S.D. dependent var		435.1013
S.E. of regression	284.4847	Akaike info criterion		14.38256
Sum squared resid	1133042.	Schwarz criterion		14.68128
Log likelihood	-137.8256	Hannan-Quinn criter.		14.44087
Durbin-Watson stat	2.713885			

دراسة إستقرارية لسلسلة DCA

النموذج 1

Null Hypothesis: DCA has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.259376	0.0025
Test critical values:	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	
	10% level		-3.277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:18				
Sample (adjusted): 1997 2015				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCA(-1)	-5.637078	1.071815	-5.259376	0.0003
D(DCA(-1))	4.823261	0.910563	5.297009	0.0003
D(DCA(-2))	3.606033	0.896706	4.021421	0.0020
D(DCA(-3))	3.492674	0.804830	4.339643	0.0012
D(DCA(-4))	2.884934	0.612672	4.708772	0.0006
D(DCA(-5))	1.911463	0.654591	2.920086	0.0139
C	-664.6813	194.5431	-3.416627	0.0058
@TREND("1990")	80.96584	15.76403	5.136112	0.0003
R-squared	0.823445	Mean dependent var		105.8474
Adjusted R-squared	0.711092	S.D. dependent var		438.8919
S.E. of regression	235.9052	Akaike info criterion		14.06030
Sum squared resid	612164.1	Schwarz criterion		14.45796
Log likelihood	-125.5728	Hannan-Quinn criter.		14.12760
F-statistic	7.329070	Durbin-Watson stat		1.183912
Prob(F-statistic)	0.002030			

دراسة إستقرارية لسلسلة DCA

النموذج 2

Null Hypothesis: DCA has a unit ro				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.795388	0.3732
Test critical values:	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:18				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCA(-1)	-1.165941	0.649409	-1.795388	0.0877
D(DCA(-1))	1.208247	0.583896	2.069284	0.0517
C	169.9802	94.92096	1.790755	0.0885
R-squared	0.196419	Mean dependent var		78.84783
Adjusted R-squared	0.116061	S.D. dependent var		402.5729
S.E. of regression	378.4910	Akaike info criterion		14.83137
Sum squared resid	2865109.	Schwarz criterion		14.97948
Log likelihood	-167.5607	Hannan-Quinn criter.		14.86862
F-statistic	2.444300	Durbin-Watson stat		1.067546
Prob(F-statistic)	0.112278			

دراسة إستقرارية لسلسلة DCA

النموذج 3

Null Hypothesis: DCA has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.165281	0.6161
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:19				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCA(-1)	-0.082195	0.497304	-0.165281	0.8702
R-squared	-0.040447	Mean dependent var		78.69167
Adjusted R-squared	-0.040447	S.D. dependent var		393.7248
S.E. of regression	401.6083	Akaike info criterion		14.86961
Sum squared resid	3709653.	Schwarz criterion		14.91869
Log likelihood	-177.4353	Hannan-Quinn criter.		14.88263
Durbin-Watson stat	0.944424			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDCA

النموذج 1

Null Hypothesis: DDCA has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.532552	0.0659
Test critical values:	1% level		-4.571559	
	5% level		-3.690814	
	10% level		-3.286909	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:21				
Sample (adjusted): 1998 2015				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCA(-1)	-5.853733	1.657084	-3.532552	0.0054
D(DDCA(-1))	4.978354	1.438508	3.460777	0.0061
D(DDCA(-2))	3.966970	1.233393	3.216307	0.0092
D(DDCA(-3))	3.833121	0.963333	3.979021	0.0026
D(DDCA(-4))	3.155828	0.664827	4.746839	0.0008
D(DDCA(-5))	2.344701	0.459992	5.097267	0.0005
C	-126.9746	200.4476	-0.633455	0.5407
@TREND("1990")	12.82295	11.70089	1.095896	0.2988
R-squared	0.831688	Mean dependent var		90.17111
Adjusted R-squared	0.713870	S.D. dependent var		437.5431
S.E. of regression	234.0466	Akaike info criterion		14.05002
Sum squared resid	547778.0	Schwarz criterion		14.44574
Log likelihood	-118.4502	Hannan-Quinn criter.		14.10458
F-statistic	7.059087	Durbin-Watson stat		2.784986
Prob(F-statistic)	0.003262			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDCA

النموذج 2

Null Hypothesis: DDCA has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.315913	0.0039
Test critical values:	1% level		-3.857386	
	5% level		-3.040391	
	10% level		-2.660551	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:21				
Sample (adjusted): 1998 2015				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCA(-1)	-6.592571	1.527503	-4.315913	0.0012
D(DDCA(-1))	5.598024	1.334744	4.194080	0.0015
D(DDCA(-2))	4.472791	1.154177	3.875307	0.0026
D(DDCA(-3))	4.188744	0.915281	4.576459	0.0008
D(DDCA(-4))	3.400481	0.631919	5.381196	0.0002
D(DDCA(-5))	2.466777	0.450359	5.477357	0.0002
C	84.07384	56.11057	1.498360	0.1622
R-squared	0.811474	Mean dependent var		90.17111
Adjusted R-squared	0.708642	S.D. dependent var		437.5431
S.E. of regression	236.1751	Akaike info criterion		14.05233
Sum squared resid	613565.5	Schwarz criterion		14.39858
Log likelihood	-119.4709	Hannan-Quinn criter.		14.10007
F-statistic	7.891251	Durbin-Watson stat		2.549477
Prob(F-statistic)	0.001782			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDCA

النموذج 3

Null Hypothesis: DDCA has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.114339	0.0004
Test critical values:	1% level		-2.699769	
	5% level		-1.961409	
	10% level		-1.606610	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:21				
Sample (adjusted): 1998 2015				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCA(-1)	-6.602597	1.604777	-4.114339	0.0014
D(DDCA(-1))	5.649746	1.401811	4.030319	0.0017
D(DDCA(-2))	4.504413	1.212374	3.715366	0.0030
D(DDCA(-3))	4.221864	0.961312	4.391774	0.0009
D(DDCA(-4))	3.429475	0.663582	5.168125	0.0002
D(DDCA(-5))	2.450906	0.473016	5.181450	0.0002
R-squared	0.772997	Mean dependent var		90.17111
Adjusted R-squared	0.678412	S.D. dependent var		437.5431
S.E. of regression	248.1252	Akaike info criterion		14.12695
Sum squared resid	738793.3	Schwarz criterion		14.42374
Log likelihood	-121.1425	Hannan-Quinn criter.		14.16787
Durbin-Watson stat	2.148208			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDCA

النموذج 1

Null Hypothesis: DDDCA has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			1.076696	0.9997
Test critical values:	1% level		-4.571559	
	5% level		-3.690814	
	10% level		-3.286909	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:26				
Sample (adjusted): 1998 2015				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDCA(-1)	2.486944	2.309792	1.076696	0.3047
D(DDDCA(-1))	-3.459865	2.031392	-1.703200	0.1166
D(DDDCA(-2))	-3.611255	1.592706	-2.267371	0.0445
D(DDDCA(-3))	-2.677013	0.983637	-2.721545	0.0199
D(DDDCA(-4))	-1.351464	0.520428	-2.596830	0.0248
C	-402.9698	263.8820	-1.527083	0.1550
@TREND("1990")	29.63973	15.27974	1.939805	0.0785
R-squared	0.681108	Mean dependent var		65.89944
Adjusted R-squared	0.507167	S.D. dependent var		476.5889
S.E. of regression	334.5752	Akaike info criterion		14.74890
Sum squared resid	1231346.	Schwarz criterion		15.09516
Log likelihood	-125.7401	Hannan-Quinn criter.		14.79665
F-statistic	3.915744	Durbin-Watson stat		1.567626
Prob(F-statistic)	0.024281			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDCA

النموذج 2

Null Hypothesis: DDDCA has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.791273	0.0765
Test critical values:	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:26				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDCA(-1)	-1.711886	0.613299	-2.791273	0.0121
D(DDDCA(-1))	0.729203	0.394243	1.849625	0.0809
C	73.93088	85.92786	0.860383	0.4009
R-squared	0.319892	Mean dependent var		68.26524
Adjusted R-squared	0.244324	S.D. dependent var		451.8017
S.E. of regression	392.7495	Akaike info criterion		14.91578
Sum squared resid	2776539.	Schwarz criterion		15.06500
Log likelihood	-153.6157	Hannan-Quinn criter.		14.94817
F-statistic	4.233187	Durbin-Watson stat		1.495346
Prob(F-statistic)	0.031132			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDCA

النموذج 3

Null Hypothesis: DDDCA has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.808441	0.0074
Test critical values:	1% level		-2.679735	
	5% level		-1.958088	
	10% level		-1.607830	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:27				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDCA(-1)	-1.710596	0.609091	-2.808441	0.0112
D(DDDCA(-1))	0.742206	0.391252	1.897004	0.0731
R-squared	0.291922	Mean dependent var		68.26524
Adjusted R-squared	0.254655	S.D. dependent var		451.8017
S.E. of regression	390.0557	Akaike info criterion		14.86085
Sum squared resid	2890726.	Schwarz criterion		14.96033
Log likelihood	-154.0389	Hannan-Quinn criter.		14.88244
Durbin-Watson stat	1.459669			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDDCA

النموذج 1

Null Hypothesis: DDDDCA has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.226827	0.8709
Test critical values:	1% level		-4.616209	
	5% level		-3.710482	
	10% level		-3.297799	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:28				
Sample (adjusted): 1999 2015				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDDCA(-1)	-3.501216	2.853879	-1.226827	0.2480
D(DDDDCA(-1))	1.476613	2.527229	0.584281	0.5720
D(DDDDCA(-2))	0.071362	1.967993	0.036261	0.9718
D(DDDDCA(-3))	-0.711031	1.172998	-0.606166	0.5579
D(DDDDCA(-4))	-0.739693	0.478217	-1.546773	0.1530
C	-331.4570	301.5282	-1.099257	0.2974
@TREND("1990")	23.93502	17.36776	1.378129	0.1982
R-squared	0.843741	Mean dependent var		86.97706
Adjusted R-squared	0.749986	S.D. dependent var		661.3808
S.E. of regression	330.6999	Akaike info criterion		14.73320
Sum squared resid	1093624.	Schwarz criterion		15.07629
Log likelihood	-118.2322	Hannan-Quinn criter.		14.76730
F-statistic	8.999387	Durbin-Watson stat		2.119472
Prob(F-statistic)	0.001481			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDDCA

النموذج 2

Null Hypothesis: DDDDCA has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.854078	0.7771
Test critical values:	1% level		-3.886751	
	5% level		-3.052169	
	10% level		-2.666593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:28				
Sample (adjusted): 1999 2015				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDDCA(-1)	-2.441318	2.858426	-0.854078	0.4113
D(DDDDCA(-1))	0.556935	2.535205	0.219681	0.8301
D(DDDDCA(-2))	-0.666461	1.969657	-0.338364	0.7415
D(DDDDCA(-3))	-1.163596	1.171217	-0.993493	0.3418
D(DDDDCA(-4))	-0.915769	0.479300	-1.910637	0.0825
C	68.46697	85.17821	0.803809	0.4385
R-squared	0.814064	Mean dependent var		86.97706
Adjusted R-squared	0.729547	S.D. dependent var		661.3808
S.E. of regression	343.9516	Akaike info criterion		14.78944
Sum squared resid	1301330.	Schwarz criterion		15.08352
Log likelihood	-119.7103	Hannan-Quinn criter.		14.81867
F-statistic	9.632009	Durbin-Watson stat		2.081256
Prob(F-statistic)	0.000977			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDDCA

النموذج 3

Null Hypothesis: DDDDCA has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.743121	0.3795
Test critical values:	1% level		-2.708094	
	5% level		-1.962813	
	10% level		-1.606129	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:29				
Sample (adjusted): 1999 2015				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDDCA(-1)	-2.064223	2.777776	-0.743121	0.4717
D(DDDDCA(-1))	0.210331	2.461151	0.085461	0.9333
D(DDDDCA(-2))	-0.949078	1.909231	-0.497100	0.6281
D(DDDDCA(-3))	-1.345041	1.132185	-1.188004	0.2578
D(DDDDCA(-4))	-0.989569	0.463436	-2.135287	0.0540
R-squared	0.803142	Mean dependent var		86.97706
Adjusted R-squared	0.737523	S.D. dependent var		661.3808
S.E. of regression	338.8419	Akaike info criterion		14.72887
Sum squared resid	1377766.	Schwarz criterion		14.97394
Log likelihood	-120.1954	Hannan-Quinn criter.		14.75323
Durbin-Watson stat	2.059175			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDDDCA

النموذج 1

Null Hypothesis: DDDDDCA has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.540516	0.0125
Test critical values:	1% level		-4.667883	
	5% level		-3.733200	
	10% level		-3.310349	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 16				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:31				
Sample (adjusted): 2000 2015				
Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDDDCA(-1)	-12.28002	2.704542	-4.540516	0.0014
D(DDDDDCA(-1))	9.333243	2.424770	3.849125	0.0039
D(DDDDDCA(-2))	6.320452	1.895939	3.333679	0.0087
D(DDDDDCA(-3))	3.120494	1.133299	2.753459	0.0223
D(DDDDDCA(-4))	0.760451	0.437364	1.738713	0.1161
C	-432.5475	324.1089	-1.334575	0.2148
@TREND("1990")	28.78778	18.10496	1.590050	0.1463
R-squared	0.951199	Mean dependent var		-10.24500
Adjusted R-squared	0.918665	S.D. dependent var		1120.730
S.E. of regression	319.6245	Akaike info criterion		14.67181
Sum squared resid	919438.2	Schwarz criterion		15.00981
Log likelihood	-110.3745	Hannan-Quinn criter.		14.68912
F-statistic	29.23702	Durbin-Watson stat		1.967355
Prob(F-statistic)	0.000021			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDDDCA

النموذج 2

Null Hypothesis: DDDDDCA has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.578483	0.0001
Test critical values:	1% level		-3.886751	
	5% level		-3.052169	
	10% level		-2.666593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:32				
Sample (adjusted): 1999 2015				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDDDCA(-1)	-8.253863	1.254676	-6.578483	0.0000
D(DDDDDCA(-1))	5.656033	1.049391	5.389824	0.0002
D(DDDDDCA(-2))	3.341884	0.677033	4.936071	0.0003
D(DDDDDCA(-3))	1.247651	0.277409	4.497514	0.0007
C	56.52716	83.07058	0.680471	0.5091
R-squared	0.934046	Mean dependent var		79.66529
Adjusted R-squared	0.912062	S.D. dependent var		1146.716
S.E. of regression	340.0521	Akaike info criterion		14.73600
Sum squared resid	1387625.	Schwarz criterion		14.98107
Log likelihood	-120.2560	Hannan-Quinn criter.		14.76036
F-statistic	42.48635	Durbin-Watson stat		2.479956
Prob(F-statistic)	0.000001			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDDDDCA

النموذج 2

Null Hypothesis: DDDDDCA has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.824455	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.708094	
	5% level		-1.962813	
	10% level		-1.606129	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDDDDCA)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:32				
Sample (adjusted): 1999 2015				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDDDCA(-1)	-8.340502	1.222149	-6.824455	0.0000
D(DDDDDCA(-1))	5.730987	1.021814	5.608639	0.0001
D(DDDDDCA(-2))	3.392988	0.658812	5.150158	0.0002
D(DDDDDCA(-3))	1.266772	0.270222	4.687887	0.0004
R-squared	0.931501	Mean dependent var		79.66529
Adjusted R-squared	0.915694	S.D. dependent var		1146.716
S.E. of regression	332.9552	Akaike info criterion		14.65622
Sum squared resid	1441169.	Schwarz criterion		14.85227
Log likelihood	-120.5778	Hannan-Quinn criter.		14.67571
Durbin-Watson stat	2.401792			

دراسة إستقرارية لسلسلة CG

النموذج 1

Null Hypothesis: CG has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.317452	0.0135
Test critical values:	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:33				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CG(-1)	-2.028254	0.469780	-4.317452	0.0007
D(CG(-1))	2.415393	0.619548	3.898635	0.0016
D(CG(-2))	2.116928	0.604369	3.502708	0.0035
D(CG(-3))	3.102545	0.864468	3.588963	0.0030
D(CG(-4))	3.304348	0.792191	4.171148	0.0009
C	-906.8960	236.6248	-3.832632	0.0018
@TREND("1990")	173.8059	36.42921	4.771060	0.0003
R-squared	0.711301	Mean dependent var		221.0429
Adjusted R-squared	0.587572	S.D. dependent var		354.6640
S.E. of regression	227.7671	Akaike info criterion		13.95573
Sum squared resid	726289.9	Schwarz criterion		14.30390
Log likelihood	-139.5351	Hannan-Quinn criter.		14.03129
F-statistic	5.748891	Durbin-Watson stat		2.018908
Prob(F-statistic)	0.003367			

دراسة إستقرارية لسلسلة CG

النموذج 2

Null Hypothesis: CG has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			1.376827	0.9983
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:34				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CG(-1)	0.064354	0.046741	1.376827	0.1818
C	96.64089	96.59416	1.000484	0.3275
R-squared	0.076144	Mean dependent var		195.3400
Adjusted R-squared	0.035976	S.D. dependent var		329.6961
S.E. of regression	323.7112	Akaike info criterion		14.47420
Sum squared resid	2410146.	Schwarz criterion		14.57171
Log likelihood	-178.9275	Hannan-Quinn criter.		14.50124
F-statistic	1.895652	Durbin-Watson stat		1.929210
Prob(F-statistic)	0.181821			

دراسة إستقرارية لسلسلة CG

النموذج 3

Null Hypothesis: CG has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			3.161922	0.9991
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:34				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CG(-1)	0.099058	0.031328	3.161922	0.0042
R-squared	0.035937	Mean dependent var		195.3400
Adjusted R-squared	0.035937	S.D. dependent var		329.6961
S.E. of regression	323.7177	Akaike info criterion		14.43680
Sum squared resid	2515036.	Schwarz criterion		14.48555
Log likelihood	-179.4600	Hannan-Quinn criter.		14.45032
Durbin-Watson stat	1.913348			

دراسة إستقرارية لسلسلة DCG

النموذج 1

Null Hypothesis: DCG has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.969067	0.0031
Test critical values:	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DCG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:36				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCG(-1)	-1.426248	0.287025	-4.969067	0.0001
D(DCG(-1))	0.444674	0.204971	2.169450	0.0429
C	-99.34350	149.0867	-0.666347	0.5132
@TREND("1990")	27.11583	10.77782	2.515891	0.0210
R-squared	0.596971	Mean dependent var		15.81174
Adjusted R-squared	0.533335	S.D. dependent var		445.2063
S.E. of regression	304.1332	Akaike info criterion		14.42958
Sum squared resid	1757443.	Schwarz criterion		14.62706
Log likelihood	-161.9402	Hannan-Quinn criter.		14.47924
F-statistic	9.381021	Durbin-Watson stat		1.953686
Prob(F-statistic)	0.000513			

دراسة إستقرارية لسلسلة DCG

النموذج 2

Null Hypothesis: DCG has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.102884	0.0426
Test critical values:	1% level		-3.808546	
	5% level		-3.020686	
	10% level		-2.650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DCG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:36				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCG(-1)	-1.955078	0.630084	-3.102884	0.0078
D(DCG(-1))	1.822747	0.875279	2.082476	0.0561
D(DCG(-2))	1.621257	0.802777	2.019562	0.0630
D(DCG(-3))	2.339109	1.124494	2.080143	0.0564
D(DCG(-4))	2.709640	0.937198	2.891215	0.0118
C	203.0308	101.7800	1.994801	0.0659
R-squared	0.724750	Mean dependent var		17.13550
Adjusted R-squared	0.626447	S.D. dependent var		477.8003
S.E. of regression	292.0268	Akaike info criterion		14.43489
Sum squared resid	1193915.	Schwarz criterion		14.73361
Log likelihood	-138.3489	Hannan-Quinn criter.		14.49321
F-statistic	7.372580	Durbin-Watson stat		2.132504
Prob(F-statistic)	0.001411			

دراسة إستقرارية لسلسلة DCG

النموذج 3

Null Hypothesis: DCG has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.173827	0.0318
Test critical values:	1% level		-2.685718	
	5% level		-1.959071	
	10% level		-1.607456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DCG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:37				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCG(-1)	-1.186859	0.545977	-2.173827	0.0461
D(DCG(-1))	1.057840	0.861416	1.228024	0.2384
D(DCG(-2))	1.003985	0.810973	1.238001	0.2347
D(DCG(-3))	1.706713	1.181173	1.444931	0.1690
D(DCG(-4))	2.301331	1.001286	2.298375	0.0363
R-squared	0.646516	Mean dependent var		17.13550
Adjusted R-squared	0.552253	S.D. dependent var		477.8003
S.E. of regression	319.7147	Akaike info criterion		14.58505
Sum squared resid	1533262.	Schwarz criterion		14.83399
Log likelihood	-140.8505	Hannan-Quinn criter.		14.63365
Durbin-Watson stat	1.824930			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDCG

النموذج 1

Null Hypothesis: DDCG has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.895659	0.0001
Test critical values:	1% level		-4.440739	
	5% level		-3.632896	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDCG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:39				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCG(-1)	-2.231024	0.323540	-6.895659	0.0000
D(DDCG(-1))	0.736682	0.208248	3.537522	0.0024
C	104.2284	195.4092	0.533385	0.6003
@TREND("1990")	-6.950756	12.43806	-0.558830	0.5832
R-squared	0.783431	Mean dependent var		14.13818
Adjusted R-squared	0.747337	S.D. dependent var		723.2553
S.E. of regression	363.5488	Akaike info criterion		14.79267
Sum squared resid	2379019.	Schwarz criterion		14.99104
Log likelihood	-158.7194	Hannan-Quinn criter.		14.83940
F-statistic	21.70486	Durbin-Watson stat		2.139980
Prob(F-statistic)	0.000003			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDCG

النموذج 2

Null Hypothesis: DDCG has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.117888	0.0049
Test critical values:	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDCG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:44				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCG(-1)	-3.612226	0.877204	-4.117888	0.0007
D(DDCG(-1))	1.747684	0.633450	2.758994	0.0134
D(DDCG(-2))	0.902913	0.526635	1.714495	0.1046
C	43.65359	79.76738	0.547261	0.5913
R-squared	0.811917	Mean dependent var		8.586190
Adjusted R-squared	0.778725	S.D. dependent var		740.6356
S.E. of regression	348.3937	Akaike info criterion		14.71419
Sum squared resid	2063429.	Schwarz criterion		14.91314
Log likelihood	-150.4990	Hannan-Quinn criter.		14.75737
F-statistic	24.46182	Durbin-Watson stat		1.755507
Prob(F-statistic)	0.000002			

دراسة إستقرارية لسلسلة DDCG

النموذج 3

Null Hypothesis: DDCG has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.214453	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.674290	
	5% level		-1.957204	
	10% level		-1.608175	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DDCG)				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/17 Time: 20:44				
Sample (adjusted): 1994 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCG(-1)	-2.203818	0.305473	-7.214453	0.0000
D(DDCG(-1))	0.715607	0.195250	3.665082	0.0015
R-squared	0.779642	Mean dependent var		14.13818
Adjusted R-squared	0.768624	S.D. dependent var		723.2553
S.E. of regression	347.8973	Akaike info criterion		14.62820
Sum squared resid	2420650.	Schwarz criterion		14.72739
Log likelihood	-158.9102	Hannan-Quinn criter.		14.65156
Durbin-Watson stat	2.129836			

الملخص:

تعد هذه الدراسة محاولة منا لتقييم فعالية ونجاح السياسة التوسعية التي انتهجها الجزائر، وذلك بقياس أثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم الذي يعتبر مؤشر أساسي في إقتصاد الدولة من أجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام : قسمين نظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول هذه المتغيرات وقسم تطبيقي لتحليل تطورها خلال فترة 1990-2015 ثم تقدير الاثر باستعمال الأدوات القياسة والاحصائية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، *التضخم*، أثر ، السياسة التوسعية .

Résumé:

Cette étude est essai pour évaluer l'efficacité de la politique expansionniste de l'état algérien, à travers la mesure de l'impact de dépenses publiques sur le d'inflation ce qui est osasl index économiques importants dans un pay.

Ce mémoire à été distingué entre deux partie théorique pour éclaircir les différentes ,et une pratique pour analyser l'évolution de ces variables pendant la période (1990-2015) ,et enfin pour mesurer l'impact par l'utilisation des outils économétrique et statiques.

Mots clés : *dépenses publiques, inflation , impact, politique expansionniste.*